بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر دائم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا الاحكام الدين بلا امتراء **اما بعد** فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المذنب **محمد** غفر الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لا سيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الا ان اصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرح مستعينا بالله سبحانه لكني تقصر باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن ايتان ما تقتضيه التاليف لا من الزلات في هذه الورقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على ما تاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص العوام وشيدا بالايادي العلماء الكرام بحرمة نبيك عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود وقال الشارح رحمه الله بمحصوله لما كان كلام المصنف اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما تحصيل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء محصوله بقيته وفي المغرب حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر بعض المعلوم من انه ذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكري بكسرة يادكردن من نصر نيز بعض المحققين اي السيد السند في حاشيته ارضى قيل عليه كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل نقله من كلام المصنف ليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة انما التزم الاضافة لغرض اخر غير كون دلالته مشروطة بذكر المضاف اليه انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق يعلم بهذا لم يصح ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي مختصر

القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة

على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة وبعده عنه بمراحل تارة اخرى انتهى وردّ بانه قال السيد السند قدس سره
بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في الايضاح المفصل حيث
قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده او لا وقيل
في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح ان حاصل ما نقل من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه وما ان السيد اخذه من
كلام المصنف فلا يفهم نعم في قوله ذكره ودون جعله ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذه من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق
ان عبارة السيد السند في حاشية الرضي ايما يدل من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره اورده على سبيل النقل لا انه قال فيها
قد طول في تحقيق معنى الحرف بما طائل اذ التقريب من المقصود تارة وبعده عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون
على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه
ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه
قد علمت من كلام المصنف فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال ابي السيد السند في حاشية
شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في
الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد
لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى
يتصور قيامه به وقد مر في الذكر شرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا
لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيئين كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
هو موجود في ذاته وموجودا قائما بالغير هو موجود في غيره لكان غاية في الايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في
الحد والثلثة وردّ بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان ما افيد في التنوير لكنه غير ظاهر ايضا
كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح في المنور ليست ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت
فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل
لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى آخر قائم لغيره انتهى وعورض
عليه بان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا تابعا
المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره كما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في عمرو

من دار واحد ولا تعجب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال الكلمة في على ان قولنا السواد في زيد انما حاصل في زيد كما ان البياض حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية لك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر المعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض وجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقها اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم تخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة والامر مطابقة على معنى ان الموجود الذهني بحر حصوله فيه ملحوظة من حيث هو موجود من هذه الحيثية يجوز ان يكون امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان يجري عليه احكاما خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من شئونها وسيمي مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصور مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا احدثت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية موجودة من الممتنع او ممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

من اعتبار كونها ذهنية فقد يكون متمنعة وقد لا يكون الا ان الحكم باعتبارها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتأمل
يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال
القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجه التخصيص
الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما ان الصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا ونحو ذلك وجاء بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من
قبيل ذكر الخاص واراده العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو
مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح للان يحكم عليه وبه وثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه به باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا
الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لما يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك
ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح للان يحكم عليه وبه وانما يصلح للان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن
الفعل وزعم بعضهم ان باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين
احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة الكوفة
في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فمعنى تتعقل معنى من تبعيتهما الابداء والآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا
لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر تبعا
لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة التعقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقات فيها وبهذا ظهر ان ما قيل
ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه وبه لا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة
لملاحظتها ليفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان
مشاهدة عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة لملاحظتها فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه لا يلزم
ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات مفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عندهم يقولون باتحادهما

باتحاد هما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اى ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون
حالا من الجملة فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح الشيء منهما اى المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا تحكم من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تحكم من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تحكم من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية
لهما فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لهما فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها بمعنى
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان تتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد تتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد تتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول فلك مفهوم الابتداء كما بينا والاقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة ورشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا عاجلا فالمرآة آلة
في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بالبصارها على ان الوجه بهذا الحكم عليها والتفت الى
احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها ولاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة في مشاهدة غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود من دفع توهم التخصيص بالمذكور قبلا ذا لاحظ العقل لما ذكر ان المدرك
في الذهن قد يكون مدركا قصدا لملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح شيء منهما فصورة
في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه بين الاعتبارين وضع بازاء بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه
يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي
ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى
الشيء البصيرة وليس افراد الابتداء الا حصصيا وليس له افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصيا

الحبيب عفا عنه
عصام الدين
عفت عنه
المولى محمد
عصمت الله
عليه آمين

لمفهوم الابتداء الكلي الكان من الاعلى معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا تصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم او معنى في نفسه في قوله دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الحيثيات
ليست حصصا للمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد منه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
لما ذكره في قوله والحاصل فقابل قصدا بان تويه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال كونه
مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اي الطريق القصد او بالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية
اي الاحتياج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بالمتعلق
مخصوص كالسير والبصرة فلا اعتبار ان احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات وتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سيري البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
متوجها اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من البصرة هو الابتداء المطلق والمخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول والا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد من قولك سرت من البصرة على الوجه الذي
استفيد منه لا يصلح شيئا منهما فتعين ان يكون من معنى الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا تحصيل في نفسه ولا خارجا الا بجعل آلة لملاحظة
وسيلة الى تعريف حاله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الآتي ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشيء بلحاظ استقلالي
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء ولا بد للابتداء منه فيكون المشهود بالسير
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق مشهودا بها تبعا لملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة وتشاهدهما
اذ رؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا لا ينافي ما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء فتعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الآتي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا تبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واصالة كما لا يخفى من ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا تصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل مستتبعا بالتبع كفت دلالته هذه بحيث لو
لم يكن ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا ليفهم معنى الابتداء بل ليفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو معنى
الابتداء وبهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا دل لفظ الابتداء فقط اسم لمعنى اسمية وكثيرا ما يصدر بالفاء

بالفاء تنبيها للسقوط لكانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانه عن جملة معنى من فاطلت
الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع بجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافى بالنسبة الى الحرف والمراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من اء والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر فى كونه دالا على قوله الحاجة فى
الدلالة آه بيان لدلالة الحاجة فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل
على متعلقه اعنى الحاجة للفظ الابتداء فى الدلالة عليه والحاجة للمتكلم فى الدلالة عليه يكون الدال آح من دال على كذا الا يقال انه يلزم
تعليل الشئ بنفسه لانا نقول دال من دال متعد فى قوله ليدل لازم وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا الى آخر
لا نعنى بالمراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه يعنى ان ليس مرادهم كون المعنى اى معنى الاسم والفعل فى نفس
الكلمة ان من ليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور النسبية لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا
مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل معنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل فى ذهن السامع انتقل معها المعنى
الذهنى فكان قالب الكلمة كظرف اذا نقلت انتقلت اه فيكون معنى التعريف الاسم والفعل كلمتان دالتان على معنى تنتقل الذهن اليه
عند انتقالهما اليه صدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى كالكلمة فى قيل ان المعنى ثابت
فى نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى ما يلقد من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الحرف بل انه
انتقل الذهن عند انتقال الحرف عند كان الحرف كظرف حال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه كالكلمة فى ويصح نسبته الى المعنى
بكلمة فى بتصور ذلك المعنى عند حصوله لمكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة فى بمعنى لما صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح
الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم غير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس فى عبارة الشارح قدس
سره ما يحوجنا الى اعتبار ما قدره اذ الاحظ اى الابتداء المعقول من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السير ما القياس الى البصرة هو هو
بتداء من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير البصرة وهو كونه مبتدءا بكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اى باعتبار انه ملحوظ بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار
معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير البصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانهما من حيث انهما قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتهما لا يمكن حصولهما فى الذهن بدونهما مدلولة للطرفين بخلاف ما اذا لوحظت فى حد انهما جعلت قيامهما بالطرفين آلة لملاحظتهما
فانه حينئذ يكون مدلولا اسميا يدل عليها القوة النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف حالهما اى
واسطة فى تعرف حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبدئية منه فان السير لا يقع مبتدءا والبصرة لا تقع مبدءا منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما
كما لا يقع زيد قائم فى قولنا زيد قائم مسندا والمسند اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعنى انه التفت اليه الذهن تبعا

الفاضل مولانا عبد الحكيم

معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احوال الاول فانه حاصل في الذهن في ضمن معنى
آخر كما لدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصح لانه لا يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان تتعقل الابتداء مستقلة بخصوصه اى لا يمكن ان تتعقله
السامع الا تتعقل متعلقة بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة الخصوصية بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يكون
الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات للعموم وضع من فان ما كان موضوعا عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي شفاهية بحسب الموضوع له
كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم
كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلول عليه بذكر الحرف
عند السامع الا بضم كلمة دالة على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق المشهور والا فالحرف بدلالته على المعاني
في نفسها من القرائن والاحوال فانتقلت ان المناسب ان يقول بعد هذا او هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره
من قوله او هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلا ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فانتقلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول هو قول
ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير البصرة وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ معا والحاصل لفيدان الابتداء الكلي مدلول اسمي جزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي
قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض بخصوصيته كونه حالة
بين السير البصرة مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على اكثر من واحد بل يبقى على كليته
بخصوصيته فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير البصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا
له ايضا وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل
قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كليته وجزئيته ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظ من اذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير البصرة والمعروف حالها فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء وبازائه انما هو مطلق بغير النظر الى
تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام
الاول ولفظ من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات وشمل هذا الاستعمال اذا وضع
فانتقلت انه يجوز ان تكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعمالها في جزئياته فلا ثبت وصفها قلت اذا يلزم
ان تكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا مرية في عدمه
اليه من حيث انها حالات المتعلق بها الحالة هي النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات احوال المتعلقات هو كون النسبة

مبتدء ومتبدء منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة للكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية وحينئذ بان ذلك عند من قال ان الموضوع العام والموضوع له الخاص هل يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد او باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحرف ولم يشترط ذلك في تلك اعني هذا الاشتراط احمالا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل التفهيم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على بيوتات وتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معنا هاجزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما اصتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات وبهذا الاول غير كاف لان الحيوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا قائل اما كونه جزئيا حقيقيا فكما ذكرنا قيل وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا او لا حظ في حد فيتعقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه به اما تلك الجزئيات فلا يتعقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها او بها لان المحكوم عليه والمحكوم به اما ان يكونا ملحوظا قصدا او بالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة اعني معنى الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ان يلحظها قصدا وبالعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام ففي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا والمعنى بكون الجزئيات محكوما عليها وبها ان حاصل ان النسبة لا بد ان تكون بين المحكوم عليه فلا يرد انه يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا او بالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما امكن الجزئيات ملحوظة قصدا او بالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها لتغير النسبة بينهما لا يمكن ان يتعبر النسبة بينه وبين غيره لانه ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابق محكوما عليه به لان المركب من المستقل وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من الموضوع والمحمول بل المقدم التالي والقضايا محكوما عليه به لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد سند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون الالة ملاحظة احوالها وبهذا يعني كون تلك الجزئيات الذي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره والمراد بغيرها متعلقاتها وبكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظا لاجله قصدا وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لاجل غيره هذا ما تيسر لي في هذا المقام فضل الله الملك العلام

الفاعل الاعتباري

فہرست ابحاث فوائد ضیائیہ

الکلمۃ ۳	الکلام ۹	الاسم ۱۱	خواص الاسم ۱۵	المعرب ۱۷	حکم المعرب ۱۸	الاعراب ۱۹	العامل ۲۱
غیر المنصرف ۲۷	العدل ۳۰	الوصف ۳۳	التانیث ۳۵	المعرفۃ ۳۶	النکرۃ ۳۷	الجمع ۳۸	التراکیب ۴۱
الالف والنون ۴۲	وزن الفعل ۴۳	المرفوعات ۴۹	الفاعل ۴۹	تنازع الفعلین ۵۳	مفعول ما لم یسم فاعلہ ۵۹	المبتدا وہو الخبر ۶۱	خبر ان واخواتہا ۷۴
خبر لا النفی الجنس ۷۵	اسم ما ولا المشبہتین بلیس ۷۶	المنصوبات ۷۷	المفعول المطلق ۷۸	المفعول بہ ۸۴	المنادی ۸۶	توابع المنادی ۹۰	المنادی المضاف ۹۶
الترخیم ۹۷	المندوب ۱۰۱	التحذیر ۱۱۲	المفعول فیہ ۱۱۴	المفعول لہ ۱۱۶	المفعول معہ ۱۱۹	الحال ۱۲۱	التمییز ۱۳۰
المستثنی ۱۳۹	خبر کان واخواتہا ۱۵۰	اسم ان واخواتہا ۱۵۲	المنصوبات بالجنس النفی ۱۵۲	خبر ما ولا ۱۶۰	المجرورات ۱۶۱	المضاف الیہ ۱۶۱	التوابع ۱۶۶
النعت ۱۷۰	العطف ۱۸۴	التاکید ۱۹۱	البدل ۱۹۵	عطف البیان ۱۹۸	المعنی ۱۹۹	المضمر ۲۰۱	اسما الاشارۃ ۲۱۳
الموصول ۲۱۶	اسما الافعال ۲۲۳	الاصوات ۲۲۵	المرکبات ۲۲۷	الکنایات ۲۲۹	اسما الاستفہام ۲۳۲	والشرط	الظروف ۲۳۵
المعرفۃ ۲۴۳	العلم ۲۴۴	النکرۃ واسما العدد ۲۴۵	المذکر والمونث ۲۵۴	المثنی ۲۵۶	المجموع ۲۶۱	المصدر ۲۶۸	اسم الفاعل ۲۷۰
اسم المفعول ۲۷۶	الصفۃ المشبہۃ ۲۷۷	اسم التفضیل ۲۸۳	الکحل ۲۸۹	الفعل ۲۹۵	الماضی ۲۹۷	المضارع ۲۹۸	الامر ۳۱۶
فعل ما لم یسم فاعلہ ۳۱۸	المتعدی وغیرہ ۳۲۰	افعال القلوب ۳۲۲	الافعال الناقصۃ ۳۲۷	افعال المقاربۃ ۳۳۵	فعل التعجب ۳۴۰	افعال المدح والذم ۳۴۴	الحروف ۳۴۸
حروف الجر ۳۴۸	الحروف المشبہۃ ۳۶۸	الحروف العاطفۃ ۳۶۹	حروف التشبیہ ۳۷۵	حروف النداء ۳۷۵	حروف الایجاب ۳۷۶	حروف الزیادۃ ۳۷۷	حروف التفسیر ۳۷۹
حروف المصدر ۳۸۰	حروف التحضیض ۳۸۰	حروف التوقع ۳۸۱	حروف الاستفہام ۳۸۲	حروف الشرط ۳۸۳	حرف الردع ۳۹۰	تاء التانیث ۳۹۰	التنوین ۳۹۱

نون التاکید ۳۹۵

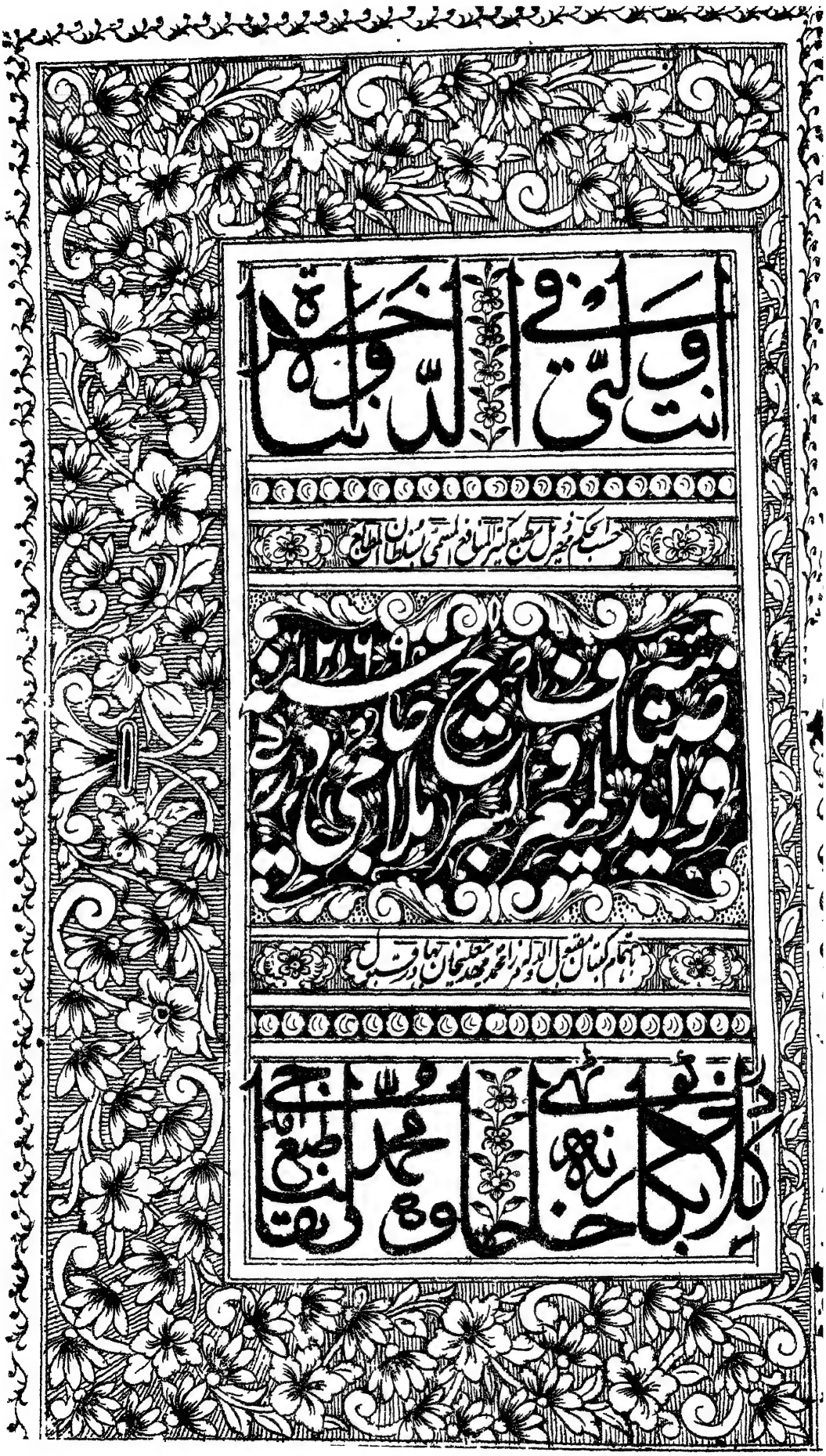
انت ولی فی الدنیا والاخرة

حسب الحکم مهیر مطبع کثیر المنافع المسمی بسلطان المطابع

فوائد ینابیع فی صحیح البخاری

باهتمام کتبان مقبول الدولة مرزا محمد مهدی خان بهادر شکیل

کلا ان معنا ربی سیهدین

طبع شد

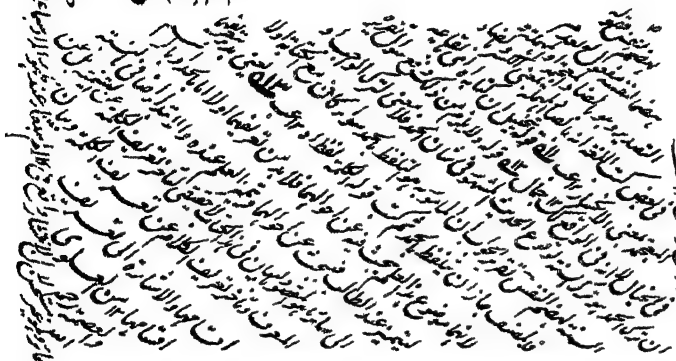

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وصحابه المتادبين بآدابه المتعبد
بفهم فوائده الدقيقة بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه لنظمها في سلك التقرير بشروط
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن معرات
التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف
كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المتدين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لما صدر رسالته بحمد الله سبحانه
وتعالى وبالصلوة على نبيه صلى الله عليه وسلم اراد ان يبين ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله
تعالى حيث يصدرونها بالحمد والصلوة فاشار الى ذلك بقوله بان جعله جزءا منها تنزيلا لنفسه بمنزلة
من يصدر رسالته بحمد الله تعالى والصلوة على نبيه صلى الله عليه وسلم حتى يكون ذلك علما
على عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه قطعا بجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه
وبدء بتعريف الكلمة

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما متى لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام
ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح و
قد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جرحت الزمان لها
التيام ولا التيام جرح باللسان والكلم بكسر اللام حبس لا يتم ولا يتمر
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع كلمة حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب اول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا استغاثة
فيهما بجواز اتصاف الجنس بالوحدة بانيته يقال هذا الجنس وهذه ذلك
الواحد وتكين جعلها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة على السنة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا والفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمثنى في زيد ضرب واضرب ليس من مقولة الحرف
الصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر واعبر عنه باستعارات لفظ المنفصل له من نحو هو

وانت واجر واعليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمخزوف لفظ حقيقة لا لفظا
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات اسد لعادا خلقه فيه ذهبي مما يلفظ به الآن في بعض الاحيان

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة وسجن والدوال الاربع وهي الخط وطو والعقود والنصب والاشارات غير لغة فيه
فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة بعد
الاستحقاق مع كون اللفظ حصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء

الاول فهم منه الشيء الثاني قبل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة وجيب بان المراد متى طلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيانهم

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى الذي قصد بشيء فهو ما يفعل اسم مكان لمعنى المقصد
او مصدر ميمي لمعنى المفعول او مخفف منه اسم مفعول كمرمى لما كان المعنى ملحوظا في الوضع فذكر
المعنى بعد مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع او لم
بها وضع وتخصيص اصلا ولقيت حرف الجار الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فخرجت بقوله المعنى او ضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني كضمير الغائب فانه وضع بازاء المعنى
قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي فان الالفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها والا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مركبة وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء
لفظه على جزء معناه او قبل الوضع
وليس الامر كذلك فان تصاف معاني بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع يعني
ان يركب قبيح تجوزا كما يركب في مثل من قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
ومعناه ح ما لا يدل جزء على جزء معناه ولا مدح من بين بخته في ايراد احد الوضعين
جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد وانما نصبه وان لم يسبق عهد

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام

ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الاسماء بحسب الذات لكنه مقارن

له بحسب الزمان وبهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج

المركبات مطلقا سواء كان كلاميا او غير كلامي فيخرج به عن حد الكلمة مثل

الرجل وقائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

شدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما

داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من

علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وتما اورده صاحب المفصل في تعريف

الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج

عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري وغيرهما مما يعد

شدة الامتزاج لفظة واحدة واخلافيه فاخرجه بقيد الافراد

ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت

الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع

كدلالة آح أح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما فى الفصل

هى اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة

فيها لانها اى الكلمة بما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى

اما من صفتها ان تدل على معنى كان فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد

بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها استقلالا بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على

يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ

تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه

القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف فمن والى فانهما

يحتاجان فى الدلالة على معانيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى

كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة واما سمى هذا القسم

حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي
والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ما خوذ من السمو وهو العلو لاستعلاءه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و
القسم الاول من الحرف وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل وسمي بذلك لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي
بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال و
عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

لعدم الاقتران فعلم لكل واحد منهما معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ويسمى المصنف حيث
اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي بكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل من المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحد من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا صالحا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ متناول
المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة

او حكماً دخل في التعريف مثل زيد قائم وقام ابوه او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل حسن جميل وبدر منير مع ان المسند اليه فيها جملة ليس بكلمة فانه في حكم المفرد
اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما مجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه
ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
كلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده بهما
يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او وصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند في بعض النسخ وفي فعل واسم لان
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرقى الى ستة اقسام ثلثة منها حين

جنس واحد اسم واسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من حيث بين اسم وفعل واسم و
حرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما منفيان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه منفي دون المسند وفي الاسم والحرف احدهما منفي فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه منفي وان كان مسند اليه فالمسند منفي ونحو يا زيد
بتقدير دعوت زيدا فلم يكن من تركب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادع الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفسها وان عنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى
ما دل على معنى باعتباره في نفسه والمنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كذلك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي ما عتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كالان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصداً ملحوظاً فی ذاته ليصلح ان يحكم عليه به ومعقول هو مدرك بتعاد آلة لملاحظة

فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى

مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً فی ذاته ولزمه التعقل تعلقياً وبتعاد من غير حاجة

ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولاحاجة فی الدلالة عليه الی

ضم كلمة اخری اليه يدل علی متعلقه وهذا هو المراد لقولهم ان للاسم والفعل معنی

كائناً فی نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو مآلة بين الاشياء

والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنی غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح

ان يكون محكوماً عليه فقط ولا يمكن ان يتعقل الابذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة علی متعلقه الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی كلی ولفظة

من موضوعة لكل واحد من الجزئيات الخصوصة المتعلقة من حيث هی حالات لمتعلقاتها

او آلات لتعرف احوالها وذاتها بمعنی الكلی الذی يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ فی حد ذاته

فيستقل بالمفهومية فيصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما ملك الجزئيات

فلا يستقل بالمفهومية والاصلح ان تكون محكوماً عليها او بها اذ لا بد فی كل منهما

من ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك

الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد لقولهم

بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته في غيره عدم استقلاله بها فمرجع
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة
المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارجاع كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقية فيها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله بناء على رجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حد الاسم جميعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لا تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوم ما تها مضافة الى متعلقات مخصوصة لاغراض من وضعها كانه وضع
ذكرها لافهام هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معنا

[illegible]

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحد ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه المتضمن اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الافعال
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيها اسماء
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية عواريكان النقل فيها صريحا نحو ويد فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن قوفات مصدر قوفى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو اما لك يدا او عليك زيدا فليس شيء
منها الدالة على الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على واحد معين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين

ماسواه وابين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر

بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة

على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء

ما يختص ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب

بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له ومن خواص الاسم دخول اللام

اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام

اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف

هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد ذهب الى انها ال بكمالها والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف في

الاسم لانه لتعين مسمى مستقل بالمفهومية يدل عليه للفظ مطابقة والحرف لا يدل على

المعنى المستقل وبالفعل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة

وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

ومنها دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا او تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان
يحل الاسم يقضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان تخصص بما يخالف تخصيص الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان تعم
الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الاثنين الترنم ويجيء في آخر
الكلمات ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا
تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع
عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكر في الاول
او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا
ووجه اختصاصها بالاسم لاختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف بها انما تفيد بكون الشيء مضافا فالان الفعل والجملة

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال ابتاويل المعهد
اي يوم ينفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص الاسم وانما قيدنا ه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض قولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني
لانه الخ اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا
وبهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني المركب الذي
يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب والذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه علامة فيدخل فيه زيد وقائم وبه لا في قولك زيد قائم وقام هو لا بخلاف
ما ليس مركبا صلا من الاسماء المعدودة نحو الف ما تريد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه علامة كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي
لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنيّ الاصل اي الذي هو مبني الاصل في البناء
فالاضافة بيانية وهو لما والابهام الغير العام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هو لا في مثل قام هو لا لكونه شبيها
بمبني الاصل كما يجيء في بيان اسماء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة السيد والعصام الاستحقاق الاعراب بعد التركيب هو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر

واعتبر المصنف الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل لهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود

بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل

المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من

تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف

احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك يستغني عن النحو ولا فائدة له يعتد بها فى

تتبع اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته

المتقدمة محتاجة الى معرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره

ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف او لا يعبر بما يشعر

بمفهومه ويجعل معرفته من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اى من جملة احكام المعرب وآثاره والمترتبة

عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب واتيانه

يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفته بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما

اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل

بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

قولنا ان زيدا منصوب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه

الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا

نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او

تقديره فالاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك

جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصل فتى وحيا وبفتى اقلبت الياء الفا فصار الاعراب

تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا يرد

مثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين منونا ومجموعا فانه وان اختلف

العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة

النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف

باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف لانى آخر المعرب ولا فى العوامل

اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المتمكنة مع عامل ابتداء وتركيبا

عليه الاعراب بل هناك حدث الاعراب بدخول العامل قلت بل هذا حكم آخر من احكام المعرب

والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لا ضائره فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر منها

هذا الحكم ايضا من هذا القبيل على الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة للاعراب ما اى حركة

او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب فاندفع ما اورد عليه

او بحرف وحين يراد بها الموصول الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها
خرجا باسببية المفقودة من قبل له فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى
من الاسباء البعيدة ولقيد الجنسية خرج حركة نحو غلامي للمنه معرب على حيا لكن اختلاف الحركة
على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قابل للمتكلم وبهذا اندفع تم صد الاعراب جميعا
ومنعا لكن المصنف دان ينبه على قائمة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعقودة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليبين من بما لم الحد لانه خارج عن الحد واللام في قوله
ليدل متعلق بمحذوف خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من مجموع الكلام فانه بعيد عن نفس الغاية البعيد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف وما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعقودة على صيغة اسم الفاعل عليك اي
على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتور والشيء وتعاوره اذا تداولوه اي فعل
جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية لاعراب
المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علامتها ايضا كذلك فوقع بسببها
اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب الدلالة على تلك المعاني وضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته ولان تلك الصفة متاخرة عن الموصوف فالمناسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال عليه وهو مأخوذ من أعربه إذا أوضحه فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية
أو من عربت معدته إذا فسدت على أن يكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد
سمي به لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع إعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر هذه الأسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية والمطلق على الحركات البنائية
اصطلاحا الضمة والفتحة والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الإعرابية
على قلة فالرفع حركة كان أو حرفا علم الفاعلية أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل أيضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان أو حرفا علم المفعولية أي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات به كالحال والتمييز والجر حركة كان أو حرفا علم الإضافة أي علامة كون الشيء مضافا إليه
وإذا كانت الإضافة بنفسها مصدرا لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية
وإنما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل
لفظيا كان أو معنويا ما به يتقوم أي يحصل المعنى المقتضي أي معنى من المعاني المعتورة على الاسم
المقتضية للإعراب ففي جاءني زيد جاء عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل إذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الجر علامة

لهما فالمفرد المنصرف اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل.
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بالواو والياء وما لم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من جهتين احديهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
الاعراب فيهما بالحركة وان كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
والاعراب فيهما بالحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي كون الرفع بالضمة
نصبا اي حال كونه منصوبا بالفتحة جرا اي حال كونه مجرورا بالكسرة وجعل النصب رفعا ونصبا وجرا
على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل وذهبت الى رجل ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو يكون بالالف والتاء واحترز عن الجمع المكسر فانه
قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر جرا للفرع على فرعية الاصل الذي هو
المذكر السالم فان نصب فيه تابع للجر كما يجيء في كرة مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير منصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع النصب كما سيذكر ونحو هند واذرعات واسعد ومررت باحمد
احموك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم وهو الاقارب من جهة الزوج ينسب اليها المعايب والاهجاء
وهن التي المكر الذي يستحيا عن كره كانوه الغيظ الصفارات الدقيقة والافعاء الضجعة وبده
الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لان لامه هاء واصله فوه وذوه وماء والضعيف
بالواوين واصله ذوو وانما اضيف فوك والى الاسم الظاهر دون الكاف لانه للاضافة الى الاسماء

الاسماء الاجناس فاعرابه بهذه الاسماء الستة حال كونها مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا لكون الاول مطلقا مقابل حال كونها مكبرة واذا مصغرة انتهى معربة بالحركات نحو

جاءني أخيك رأيت أخيك ومررت بأخيك موحدة وفي المثنى والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع

وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالاستلزام ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة وهي لم تكن

مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني أخ ورأيت أخا ومررت بأخ فينبغي ان يكون مضافة لكن الى

غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا

الشرط بالمثال للملابسة هم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف انما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحرف اراد وان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك

لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل

من المثنى والمجموع تثنية فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واحدا واختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها

وجب في كون معانيها مثنية عن تعدد ولو جوحرف صالح للاعراب في آخرها حين الاعراب

سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعاد الحرف المحذوف

عند الاعراب المثنى وملحق به نحو كلا كما كذا كلتا ولم يذكره لكونه في حكم كلا مضافا اي حال كون كل كلا

مضافا مصير وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه تقتضي الاعراب بالحركات ومعناه تقتضي الاعراب

فروع في كلا الاول عتبا فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل وهي جانب لفظ الذي هو الاصل في اعراب بالحركات

أو الاسماء المذكورة وحدت في بعض تصانيف التقديري ودري في آخرها تقديرا نحو جاءني أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك

الذي في آخرها اضافا حال كون الاسماء المذكورة وحدت في بعض تصانيف التقديري ودري في آخرها تقديرا نحو جاءني أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك

والمراد بالمبتدأ ما يعم الفاعل ونائبه والمشبه بالمفعول من يعم المفعول من ذوي الكلام وما يشبهه

التي هي الاصل لكن حق كتابة تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع رجع الى جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قد يكون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى ضمير اثنان وكذا اثنتان وثمانية فانه
الالفاظ والكلمات مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او
بالياء والنون فخرج نحو سنين واراضين مما لم يكن واحد مذكره بالواو والنون وما لحق به هو الوف وجمع ذود
لاعن لفظه وعشرون وأخواتها اي نظائرها السبع هي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثنتين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان متغايرة والتعيين في
الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا انما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان
للواحد في آخرهما حرف الصحيح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف عبرا بهما
ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ثنتة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما مشتملا
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو جعل المثنى يعربهما والمجموع بالاعراب او لو حصن المجموع بها

Marginal commentary in Arabic

بقي المثنى بلا اعراب فورعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا الا ترى وعلامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو
يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء جاريا الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية تخفيفا
الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وجعلوا النصب على الجر لاعلى الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوعه كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
اضعهما شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعدد الاعراب فيه اي اشتمل ملفوظه في لفظه وذلك اذا
لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كعصا لعدم لام التعريف ومحذوفة لالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما استغل قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل استغل ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله لموانعة لها او مخالفته فاذهب اليه البعض من ان اعراب مثل يد الاسم
في حالة الجر لفظي غير مرئي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص بعضها او مستقل عطف على قوله

ای تقدیر الاعراب فیما تعذر اوفی الاسم الذی استقل بهو الاعراب فی لفظه وذلک اذا کان
محل الاعراب قابلا للحرکة الاعرابیة ولکن یمنع ظهوره وفی اللفظ ثقیلا علی اللسان کالفی الاسم الذی آخره
یاء ماقبلها ساکنة سواء کانت محذوفة بالتقاء الساکنین کقاض او غیر محذوفة کالقاضی
رفعا وجرا ای فی حالتی الرفع والجر لافی حالة النصب لاستثقال الضمة والکسرة علی الیاء دون الفتحة
وهو معطوف علی قوله کقاض یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی الاعراب بالحرکة
وقد یکون فی الاعراب بالحروف نحو مسلمی بجر الاعراب تقدیرا للاستثقال فاضمحل الاعراب بالحرکة
یعنی تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنی مسلمی فاضمحل الاعراب
بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والیاء والسابق منهما ساکن فان تطرفت الواو بعد یاء ای یاء کانت
وکسر ماقبل الیاء فلم یبق علامة الرفع التی هی الواو فی اللفظ فاضمحل الاعراب فی حالة الرفع تقدیرا
بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لایخرج الیاء عن حقیقتها فان الیاء المدغم فیها
یاء وقد یکون الاعراب بحرف تقدیرا فی الاحوال الثلث فی مثل جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم
ومررت بابی القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساکنین لم یبق الاعراب لفظا
بل صار تقدیرا والتلفظ ای الاعراب الملفوظ به فیما تعذر ای یعنی فیما تعذر ذکره التقدیری الاعراب
اذا استقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف وکان غیر المنصرف اقل من المنصرف
وبتعریف المنصرف یعلم حال الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیر المنصرف واکتفی بتعریف الاول

غير المنصرف كما سلف ثم معرب فيه علتان تؤثران اجتماعهما واستحقاق شر الظهما فيه اثر اسحق كره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تذكير التسع يعوم هذه العلة الواحدة مقامها اى
مقام باقى العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع مافى هذين العلتين من الامور
التسعة لاكل واحد حتى يقال لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة + وعجمة وجمع ثم تركيب والعدل فى عطف
باقى العلتين من الاولى ثم على الوزن والنون زائدة من قبلها الف +
ووزن الفعل هذا القول تقريب + فعلة زائدة منصوب على انه حال اى هذا المعنى تقريب
الصرف حال كونها زائدة وقوا الف فاعل الظرف اغنى من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم
والا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة بهذا المعنى بل المفهوم انها الف
ولو جعل الالف فاعلا للقوله زائدة والظرف متعلقا بالزائدة واريد بزيادة الالف قبل النون الاخيرة كما
فى وصف الزيادة تخصيص الالف عليها بهذا الوصف فهم زيادتها جميعا وذكرا واقلت حاجة زيد
الكبا من قبله خ فانه بدل على اشتراكها فى وصف الركوب المتقدم اجيب عليه بانه فى الوصف وقوله و
هذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول
بان كل واحد من الامور الستة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا احد القولين
اما التسع تقريبا لا الصواب ان فى عدها خلافا فقال بعضهم ما التسع وقال بعضهم اثنان

بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لما الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه

ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل والحمر

مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للاخير

بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع و

معديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحلية

اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث سماعا على علتين واحدة منهما لكم معا او

لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان

فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم اصليا افتقاره الى الفاعل واخريا استحقاقه من العمد

فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية

لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول

قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية

اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف

والنون الزائدتان فرع ما زيد ثانيا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان

لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان في عالوزنه الا ويجوز اي لا يمتنع ان يكون

ضروريا او غيره مرى صرفه اي جعله في حكم المنصرف باحال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او ما يقوم مقامهما وبادخال الكسرة تزول
علة واحدة لاجل صرفه حقيقة او تقديرا
لئلا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في فجر راجع الى جملة الضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع ممنوع
صرفه انكسارا يخرجه عن الوزن او ازحافا يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله شعر صبت علي
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله شعر اخذ كريمان بنا
ان فتى كره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون لعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه ازحاف يخرجه عن السلامة الا ان يقال الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس ضروريا
اعني الكف وهو اسقاط السابع الساكن كما مثل ومفاعيلن مفاعلن ١٢ علوي
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء وما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد * جميل المعالي محمد
بشير نذير هاشمي كريم * عطوف رؤف من يسمى بأحمد * فانه لو قال باحمد بالفتح لاختل الوزن فتحمل
بالقافية فان حرف الروي مع ما يناسبه من الحركات الدال المكسورة او للتناسب اي بخصوصية غير المنصرف
الروي ما وحد من الحروف الاصلية او ما بمنزلته عن الحرف الاخير الاصلية مركبا حروف القافية ١٢ رحمن
ليحصل التناسب بين المنصرف لان هذا التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف من سلاسل لتناسب المنصرف الذي بعده يعني اغلالا فقوله سلاسلا
مثال لجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامهما
العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان كجمع تان قامت كل واحدة منهما مقام

العلتين لتكرارهما احديهما الجمع المبالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه بصيغة مفاعل كما كاتب
والساور وداغم او حكما كالجموع الملفوظة لها في عد الحرف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وبناتهما التاسيث الكل الا مطلقا قال بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لافتقارها اصلا فلا يقال في حبلى حبل لا في
حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تاسيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التذكير فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض
كالعلمية مثلا لم تفد فائدة اللزوم الوضعي والعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا
خرج الاسم الذي كونه محرجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغة هي تقتضي الاصل والقاعدة
بقرينة ان البحث في الاسم وخروج الافعال لانه لا معنى لعدل الفعل اصلا ما صدق
ان يكون الاسم عليها والا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فما اضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المشتق بالتغير
اسما وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاشعار المحذوفة الاعجاز مثل يذرين
فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجمع الشاذ ليست مخرجة عما هو القياس فيها اقواس وانياب لان جمع القوس والناب ابدا على

خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على ما مر في اخراج اقوس وانيب عنهما

وقال بعض المتاخرين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن

بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيحصل بهذا التعريف

هذا التمييز لا بان يكون اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات على ما لا يخفى

قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها استبطانا ظاهرا غير العدل

او العلمية حاجوا الى اعتبار سبب آخر لم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لانهم شبهوا العدل

فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امر آخر معه

وجود اصل الاسم المعدول عنه ليتحقق العدل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاصل

ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي

بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض لاصل تحقق العدل انما خرجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى

التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار ان ذلك الاصل محقق او مقدر واما اعتبار اخراج العدل عن ذلك

الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خبرنا كائنا عن اصل محقق

يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها ان تفصيلها مكررا دون لفظها

الاصل انه اذا كان العدد المعنوي مكررا يكون اللفظ الدال عليه ايضا مكررا كما في قولهم ثلثة ثلثة معناه ان اصلها لفظ مكرر

ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد ومثنى وثناء وثلاث الى رباع ورباع بلا خلاف فيما ورد بها الى عشار ومعشر

خلاف والصواب مجيئهما بالسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها ما فيما بعدها
واخر جمع اخرى مونث آخر واسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى
غير قياس التفضيل ان استعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول من احدهما فقال بعضهم معدول عن الاخر وقال بعضهم معدول
عما ذكر معه من آخر من واسم لم يذكر معه في تقدير الاضافة لانها توجب التنكير او لمعنى اضافي
اخرى مثلها بخوخ ونقل وباتم تميم عدي وليس في آخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وبتع من بصع وقياس
فعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعال او فعلان
تصحر على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جمعاء او جمعاوات فاجتمع الجمعان
عن واحد منها تحقق العدل فاصد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صار
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين من الفعل والآخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاباطيح واقوس فان لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالاباطح
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها او الاباطح واقوس فلا شذوذ في هذه الجموع والا فعدة للاسم
المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فتعين ان يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

أو تقديرا امّا وجودا كما نا عن فعل مقدر مفرّغ من يكون الداعي الى تقديره وفرّغ منع
الصرف لاغير كعمر وكذلك فرقا بينها الموجد اغير منصرفين لم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيها العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيها ان اصلها عامر وزافر عدل عنها الى عمر وزفر ومثل باب قطام
عن قاطمة وانما ردها بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار
فانهما مبنيان وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث وسببان من اربعة البناء فاعتبروا
العدل التحقيق سبب البناء لما اعتبروا فيها العدل التحقيق سبب البناء اعتبروا فيما عداها منعا
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا لما ذكر باب قطام هناك في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل والتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم الحجازيين مبنية فلا يكون جميع ما يخرج فيه الحاء دون بني تميم الكثير منهم فالقليل منهم
لم يعتبروا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
ما عدا العلمية الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الذات
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع فی مرت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما فی المثال المذكور فانه لما اجری فيه علی النسوة التی هی من
قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مرت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنی
عرض فی الاستعمال الاصلی بحسب الوضع والمعتبر فی سببية منع الصرف هو الوصف الاصلی الاصالة
لا العرضی لعرضية فلذلك قال المصنف مشترطة ای شرط الوصف فی سببية منع الصرف
ان يكون وصفا فی اصله الذی هو الوضع بان يكون وضعه علی الوصفية لا ان تعرضه
الوصفية بعد الوضع فی الاستعمال سواء بقی علی الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تقتضی
عن سببية منع الصرف الغلبة ای غلبة الاسمية علی الوصفية ومعنی الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث لا يحتاج
فی الدلالة عليه الی قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فی الحية السوداء بحيث لا يحتاج فی
الی قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع فی قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا
للحية الاول للحية السوداء والثانی الحية التی فيها سواد وبياض وارقم حيث صار اسما للفقير من الحيات لما فيه
من الدهمة ای السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
ای السوداء فی الاصل كما هو معنی الدهمة لا السواد مطلقا منه رحمه
لم تخرج بما ذكر عن الوصفية الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء الصفة الاصلية
وزن الفعل واما عند اشتهارها فی معانيها الاصلية فلا اشكال فی منع صرفها لوزن الفعل والوصف

في الاصل والحال وضعف منع أفعى اسما للحية على عم وصفية لتوهم اشتقاقه
من العفوة التي هي
الخبث وكذلك منع أجدل للصقر على عم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
وأخيل للطائر اي لطائر يصيد الثعلبان على عم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وهو ضعف منع الصرف في
هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد لمعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا
في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا شرط له شرطه وفي سيبويه منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان فان العلمية وضع بان يوضع كل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الآن عينها وقفا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع المنصرف وفي المعنوي شرط
لجواز لا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط مختلف تأثيره اي شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حرف الكلمة على ثلثة
مثل زينب واكرم الحرف الاوسط من حرف وهي الثلثة مثل سقر او العجمة وهي مثل ماه وجور وانما
اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة عن الخفة التي بسببها
ان تعارض ثقل احد السببين فترجح تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم
على العرب فيثقل بخواصه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي عن احد الامور

التثنية ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب ومسقر علما للطبقة من طبقات النساء

وماه وجوار علمين لبلدتين ممتنعة صرفهما لتأنيث فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره

وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط

واما ماه وجو فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فانه سمي به اي

بالمونث المعنوي مذكرا فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع

في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سمي عما عتبارمعناه الجنسي اي سمي رجل

منصرف لان التانيث الاصلي ال بالعلمية المذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف

وعقرب وهو مونث معنوي سمي عما عتبار معناه الجنسي اي سمي به رجل ممتنع

صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم

ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

فعلم ان التاء لان الحرف الرابع قائم مقامها فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف موصوف التعريف لما دامت ممنوعة من الصرف

اي شرطا تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف

ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون التاء زائدة

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضرات وابهامها لا بد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات والتعريف بالالام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجيء فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان في علمية التعريف للتنكير اظهر من في علمية العلمية اي العجمية وهي كون اللفظ موضوعا
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي مسوغة الى العلم في اللغة
العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم وحكما بان نقله العرب من لغة العجم الى العلمية من
غير صرف فيه قبل العلم كقالون فانه كان في العجم اسم صبي يسمى به اذا ولد وقارنه قبل ان يصرف فيه العرب
فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا للا يتصرف فيها العرب قبل تصرفهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية
فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي متقبل لكلام لا تمنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لما مر من ان اخف الاسباب
فنوح منصرف هذا بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اختيار الصلان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما
التاءنيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجوسق مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا
اعتبارها فيما سبق انما يلزم لو تقوية السببين الآخرين لتلا يلزم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من عدم اعتبارها
تقوية سبب آخر اعتبار صيغة ما بالاستقلال او شتر وهو اسم حصن بارمينية وابراهيم ممتنع صرفها لوجود

الشرط الثاني فيهما فان في شترتحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واتما حصل التقريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عن من انصرف نحو نوح ولهذا قدم الصرف مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ولوط ونوح وشرط خفتها وقيل ان هود والكوفيون لان
شيبة قرنه معه يؤيده ما قال من ان العجب من قدرة اسمعيل ومن قبل انما يليق بهود يعني بني هود
قبل اسمعيل فيناسبه كون الكلام في الجمع وهو بيت ثم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام
سببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان بعد الفها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي في الجمع جمع التكسير حرزت بذلك عن صيغة منتهى الجموع لانها
في بعض الصور من تكسير فانها تكسير للمفرد لا للصيغة فاما جمع السلامة فانه
جمع السلامة كالجمع اما من جمع لمن على ابناء ونون او الف وتاء جمع جمع وتاء على ما ابتنيا اما شرط
لكون صيغة منتهى الجموع فتوزيعه لغيرها منقلبة عن ما التانيث حالة الوقف والمراد
ما التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فورة جمع فارة وانما شرط كونها لغير ما
لانها لو كانت مع ما كانت على زنة المفردات كفرازنة فالحقها على غير كراهية بطلحة المعنى الاكثر
والطاعة فدخل في قوله جمعة فتور لاجاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض لكن جمعا لافي الحال
لان الاضافة الى الاعلام كثيرا ما تجعل الجمع مفردا لان ومعه لفظ اخر بخلاف ما اذا كان مع فرزين او فرزان

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ياء وتانيهما ما يكون بها

فاما ما كان بغير ياء فيمتنع صرفه لوجود شرطين المسابجد مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال

ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما قراديد فاسنادها ما هي على صيغة منتهى الجموع

فمنصرف لفوات شرطي تاثير الجمعية وهو كونها بلا ياء وحضاجر علما للضبع يجاب عن اول سوال مقدر

تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع ويطلق على الواحد الكلية كما ان اسامة علم جنس للاسد فالجمعية

بالدال او بالراء والاول انسب بالسوال مقدر والثاني مستهجن ويجاب عن الثاني بمنع اطلاقه على الكثير بل

وضيعة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي مشروطة بالجمعية فينبغي ان يكون منصرفا

وتقرير الجواب ان حضاجر مال كونه علما للضبع غير منصرف لاجل الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية كما

منقوص من الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع لسعة في عظم بطنها كل فرد

منها جماعة من مذ الجنس فالمعتبر في منع صرفه الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية

الاصلية فان فيه العلمية والتانيث اذ الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير موثرة والا لكان

لعدم تنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس للضبع مذكرا كان او مونثا وانما كتفى بالصفة في

التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع بشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون صلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا يتصور العرض في الجمعية وستزيل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن

الاشكال الوارد على تعريف الجمع بحضاجر بل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما القول في بل

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل

قولك جاءتني جوار جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف ثم اعلّ

على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على زنة سلام فلم يبق

على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف

بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين

الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت

وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب فيقال مررت بجواري كما تقول رأيت

جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة

في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال اما في حالة الرفع فاصل جوار جواريُ بالضمة بلا تنوين

فحذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة

واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت او التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية

جزء فلا يرد نحو بصري حلبين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

ضاد ه اعني منع الصرف وكذا الاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها

على جملة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات

فكيف يتصور فيها الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكن الجزء الثاني من المركب صوتا او لا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه

ومثل خمسة عشر وستة عشر على من قتلنا كما سبق في ذلك بسادكه وفيما بعد من انها من قبيل المبنيات

واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها بمثل تغلبك

فانه علم للبلدة مركب من فعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحبه للبلدة جعلا اسما واحدا من غير تقصيد

بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الا التأليف والنقول المعدودة من الاسباب

منع الصرف تسميتان مفردتين لاحدهما من الحرف الزوائد وتسميان مصدر عين لاحدهما المصادر

الالف التي بنيت في منع وحول تا التأنيث عليهما وللبناء خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف

اما لكونهما مفردين وعينيهما المزيد عليه وما مشابههما الالف التي بنيت والراجح هو القول الثاني

ثم انهما ان كانتا في اسم يعني يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف ما ان لا يدل

على قران ما لوحظ معها صفة من الصفات كجمل وفرس او يدل كعمر وضارب ومضروب فالاول

يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما اسم واحد وهو

شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا او تقديرا ومن زيادتهما البتة بان يكون

فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران اذ كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى بان لا يكون

والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابههما لفى

التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه

اى على المشابهة وهو عدم دخول تاء التانيث

ووجود فعلى الا ترى انه متى كان مونثه فعلى لم يكون فعلانة فبقى مشابههما لالفى التانيث على حالها ومن ثم

امى من اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس

لمونث الا رحمى لان رحمانة صفة خاصة مدح تعالى بالاطلاق على غيره تعالى الا على مذكر ولا على مونث

فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى

لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان

مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف

بالالحاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل هو كون الاسم على وزن يعد

من وزن الفعل وهذا القدر لا يكفى فى مسببة منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما

ان يختص فى اللغة العربية اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم غير الاسقط الا من

الوزن بان كون الذى هو

الا ما شذ كما قالوا فى مدين

لان الكون هو اقصاف الفضلة

الاول على هذا الاقصاف

الاول فى الاصل الذى

فرعين لما زيد عليه فالاول

تحقق الفرعية لما زيد عليه

الشيخ فيها الى ان اعتبار

شرط وجود فعلى يكون

فلا يكون فعلان من

رحمى لا رحمانة هو غير

الخاص مثل الكف فى قوله

ندمان هذا يكون من

يكون بالتنوين ويكون

على الندمان الذى هو

وعلى تقدير انه

تكون ندمان

الوزن الذى هو

الاسم فرعا على

الفعل فى

التقسيم نفع ان وزن

موقف

المختصة او مع الشرطية بسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع العلمية الغير المناسبة وصفا نحو

فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لاقترانه بالعلمية اذا نكر بقي بالسببين

بواحد من اجماعة المساة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر غانا زيدا ومررت بزيد آخر

المستهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى

ظهر حين تبين السبب المانع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مورثة

الا ما اى السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه وذلك في التانيث باللفظ او

بالعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية

الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع علمية غيرهما

شرطية العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما منونة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في

ثلث واحر وهما اى العدل ووزن الفعل ممنوعان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على

اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اى الاسباب

شيء من الامرين المذكورين مجموع هذين السببين بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما

فاذا نكر العلم المصروف الذي احد اسبابه العلمية بقي بالاسباب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو

سبب ضمامي شرطه فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو

العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من

سبب أو على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن
يفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان أن أصمت بكسرتين علما للمفازة
من وزن الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا الامر غير
بجواز ورود أصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً
كان او تقديراً لم تجامع وزن الفعل وايضاً قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في
أصمت وزال العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علماً اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور بابي الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر من قول الاستاذ
مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلاً واسند المخالفة الى الاستاذ وكان
غير مستحسن تنبيهاً على ذلك في الصرف مثل احمر علماً اذا نكر والمراد بمثل احمر كان
اسناد المخالفة الى الاستاذ اي الخبرية قول التلميذ
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي وعند حل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه فعل الذي لا يجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل ولذ

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف بمعنى الوصفية فيه

حتى صار افعل اسما والكان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه لسببين من

التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها

وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين

فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل عنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع

اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل

بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض

فضمنهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في اخر بعد التنكير لانها قد زالت

بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل

لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا

القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وكان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا

فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى

سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل

ع٤٧

ابو الوصفية حتى يكون معنى

بناء الفاعل وكان اسود اصله اسود على وزن مخضر

والحاصل ان احمر من قبل الوصفية

المقتضي موجود فيهما مع ان مانع الصرف خلاف الاصل

ارتكاب خلاف الاصل بلا ضرورة ممنوع

لانه قد زالت الوصفية فيهما فجعله الاخفش مع اصله

مع انهم اعتبروا فيهما وجعلوا اسود وارقم

الفعل فاذا بنوا العلم

حال الاذان القاس

الوصفية في احمر بالكلية بخلاف اسود وارقم فان فيهما شائبة

بل ان يعتبر في حال النداء او جعل العلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى

الاصل في الاسماء الصرف لان الاصل في الافعال البناء لمشابهتها الحروف في الافتقار الى غيرها

ع٤٨ قوله وارقم ليس بصحيح

ع٤٩ قوله فان قلت

ع٥٠ قوله قيل

ع٥١ قوله فان قلت

ع٥٢ قوله قيل

ع٥٣ قوله قيل

ع٥٤ قوله قيل

ع٥٥ قوله قيل

ع٥٦ قوله قيل

ع٥٧ قوله قيل

ع٥٨ قوله قيل

ع٥٩ قوله قيل

ع٦٠ قوله قيل

ع٦١ قوله قيل

ع٦٢ قوله قيل

ع٦٣ قوله قيل

ع٦٤ قوله قيل

ع٦٥ قوله قيل

ع٦٦ قوله قيل

ع٦٧ قوله قيل

ع٦٨ قوله قيل

ع٦٩ قوله قيل

ع٧٠ قوله قيل

ع٧١ قوله قيل

ع٧٢ قوله قيل

ع٧٣ قوله قيل

ع٧٤ قوله قيل

ع٧٥ قوله قيل

ع٧٦ قوله قيل

ع٧٧ قوله قيل

ع٧٨ قوله قيل

ع٧٩ قوله قيل

ع٨٠ قوله قيل

ع٨١ قوله قيل

ع٨٢ قوله قيل

ع٨٣ قوله قيل

ع٨٤ قوله قيل

ع٨٥ قوله قيل

ع٨٦ قوله قيل

ع٨٧ قوله قيل

ع٨٨ قوله قيل

ع٨٩ قوله قيل

ع٩٠ قوله قيل

ع٩١ قوله قيل

ع٩٢ قوله قيل

ع٩٣ قوله قيل

ع٩٤ قوله قيل

ع٩٥ قوله قيل

ع٩٦ قوله قيل

ع٩٧ قوله قيل

ع٩٨ قوله قيل

ع٩٩ قوله قيل

ع١٠٠ قوله قيل

وصفاً مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضاً الوصفية الاصلية حكم منع صرفه للعلمية الوصفية الاصلية لما يأتي
في باب حاتم على تقدير بقية من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان
العلم المخصوص والوصف للعموم في حكم واحد منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في سوارق فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
العلمية لا بين الوصفية الاصلية لزائية العلمية فلم اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لم يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد وجوده مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن وجميع الباب الى
باب غير المنصرف بالام اي جعل اللام معرفاً عليه او بالاضافة اي اضافة الى غيره كقوله
اي يصير مجروراً بالكسرة اي بعد الكسر فقط او تقديراً تماماً كيف يقوله يجر لان الاجر ارد ملكون
بالفتح ولا بان يقول بكسرة لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضاً وللنحاة خلاف في ان
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقاً لان عدم الصرف انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة عوديت
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقاً والممنوع من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين فسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو

فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف منهم من ذهب الى ان العلتين اكتنا
بتمتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احداهما كان منصرفا وبيان ذلك ان
العلمية تزول باللام والاضافة فاذا كانت العلمية شرطا للسبب الآخر التام كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا
كما في احمد التام احداهما وان لم تكن هناك العلمية كما في احمد بقيت العلمية على حالها وذلك القول انسب بما عرف
من الصرف وغيره الاسمي وعلى جمع المرفوعة لان صوغه الاسم وهو مذكر العقل ويجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي يعقل كالصفات بالمذكور من الخيل وجمال سجلات اي صحيحات وكالايام الخاليات هنا
اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فاشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اعلم انه كون الاسم علما وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون معنى
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي ايضا او معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان منعربا
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا كيف يخصص الرفع بما عدا الرفع المحلي وبه يحيث مثلا عن احوال الفاعل اذا
كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي من عامل المبتدأ وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم العامل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيدا لتقدم حق الضمير وهو يديه رتبته فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو يد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومسندهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم الامر
العاديات وقد فعل وحينئذ ان هذا الضرس الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وانه لا يسلم
ان الضمير رجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى الجزاء ربه ادا اتقى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لو وضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم وذكره صريحا وفي ضمن الاشارة والقرينة اي
الامر الدال عليهما لا ما لو وضع او لا يتعين بطريق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة والا عليه فلا يلزم عليه ان ذكر
الاعراب مستغن عنه والقرينة شاهدة به هي اما لفظية نحو ضربت موسى عيسى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او
كان الفاعل متصلا بالفعل بارزا كضربت يديه او متكنا كزيد ضرب غلامه لتعذر ان يكون المفعول متاخرا
عن الفعل لتلا ينقض بمثل ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا لتعذر ان يوسطا بينهما
في صوتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور ما في صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا

القرينة فلتتبع على الالتباس وما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا غليظا فانه الاتصال الانفصال اذ ما
في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صوتي التقديم والتاخير فلذا يقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب بيد الا عمر انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا بالشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا بالشخص آخر فلو قلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما
في صوتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الاتصال ما ضرب الا عمرا زيد
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ انحصر انما هو في ما يلي الا فلا يقلب الحصر
المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار
صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود وما وجب تقدير عليه صوت وقوع المفعول
بعد الا ان الحصر يبقى في الاخير لانه اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا تمهد هذا
اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا متوسطا
بينهما في صوتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة بيد القيد مثل عرفت
او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل ضميرا منفصل به نحو ضربك بيد وجب تاخير

من اجل هلاك المهلكات او وسيلة الى تحصيل المال لانه كان يعطى المسلمين بغير وسيلة وقد حذف

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة عليه وجوبا اى حذفا واجبا مثل قوله تعالى وان

احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام

الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يتم التفسير مفسرا بل صار خشوا باختلاف المفسر الذى هو

ابهام بون حذفه فانه يجوز ان يجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فقدير الآية

وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول المفسر باستجارك الثانى وانما جيء هذا الفعل المفسر قائما مقامه مغنيا عنه والا لجاز ان

يكون احد مرفوعا بالابتداء لاستنباع دخول حرف الشرط على الاسم لا بد له من الفعل وقد

يحذف كان اى الفعل الناقص معه او دونه كقولهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اى ان كان

اى لغم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى جوابها وهذا الحذف واجب لعدم قيام ما يودى مودا فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام تداركه وانما قدرت الجملة الفعلية

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كونه

جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل

ايضا نحو زيد يعطى ويكرم عمرا وبكر كريم ويشترط ان يقتضى كل منهما معمولا غير ما يقتضيه

الآخر والا لكان من باب التاكيد وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من عاملين لاقتضاء

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى سيما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ
المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول او للثاني على التحقيق قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال للتنازع بحسب المعنى ويتوجهان اليه يصح ان يكون مع وقوعه
فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين
وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف والحرف لا يصح اضماره وهو
لابد منه لافادة الحصر لانه يفيد ما لا يفيده الفعل والمقصود اثباته له واراد الشارح بقوله
هنا ما يكون وقطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما المتنازع
الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكوفيين يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فعلان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى وأكرمنى زيد
وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية

والمفعولية وذلك يكون على جهتين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر

فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس قسما ثالثا من التنازع

بل مجتمع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك

الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث

المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين

واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور

الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا

اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه

كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني

وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا ويختار النحاة البصريون اعمال

الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال

الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة لشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر ولامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عندي وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول ان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان
المفعول حذفته واضمرته نحو ضربني واكرمت الزيدين لا يلزم حينئذ محذور وقيل وفي عنه
تشريك الاقعين اي اسماءهما في ما هو صفة واحدة ماخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشتهرة عنه وحذف المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر اي استغنى عنه واكتفى اي ان لم يستغن عنه اظهر اي
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت

الاضافة الا اذا قيل ان المذكور من الاسئلة من باب
تقدير الفعل الاصل بان يحذف ويضمر فيما ضمير المحذوف في باب التنازع فيسقط
سقطا ١٢ على ٥ وهذا خلافا لما تقرر من ان يقدر خلافا للكسائي ولقول
الزجاج على ان خلافا لما تقرر من ان يقدر خلافا للكسائي ولقول
الفاعل في الاول خلافا للفراء دون الحذف خلافا للكسائي ولقول
لا يضمر مضمر جواز اعمال الثاني على تقدير اقتضاء الاول الفاعل
يجوز ان يكون مع الكوفيين فليتامل قال وهذا خلافا للفراء
سقط ٦ قوله او اضمارا خلافا للفراء اي على
تقدير اعمال الثاني والا فلا يلزم عنه ما يلزم على
التحرز ٧ قوله كما في صوغ الذي ونحوه
المفعول والاول الفاعل يرى حتم اعمال الثاني
اضمارا بعده فيكون كما لو اشتغل عن الاول دون
الفاعل للفصل الاول بعد الاسم الظاهر فافهم سلم سموه
٨ قوله لانه لا يجوز اه قضية ما مر في الرواية ان
المفعول الاول بعد الاسم الظاهر فافهم سلم سموه
٩ قوله لان اعمال الثاني اه قضية ما مر في الرواية ان
الاول والا فحق ان اعمال الاول اولى من اعمال
الثاني ١٠ قوله وان كان اه قضية ما مر في الرواية ان
المفعول الاول بعد الاسم الظاهر فافهم سلم سموه
١١ قوله لانه لا يجوز اه قضية ما مر في الرواية ان
المفعول الاول بعد الاسم الظاهر فافهم سلم سموه

زيدا فاعل ضربي واضمرت في اكرمني ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا مخدورية حينئذ للاخذ
الفاعل والاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لدلالة ما هو معمول الفعل الثاني
عليه ان كان مذكورا ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا
الا ان يتبع التابع من الاضمار كما هو المشهور عند النحاة خلافا لابن مالك فيظهر
المفعول فانه اذا اتبع الاضمار والحذف لا يميل الا الى الاظهر انحو حسبني وحسبتهما
الزيدان منطلقا حيث عمل حسبني فجعل الزيدان فاعلانه ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما ظهر المفعول الثاني وهو منطلقا حين لم يتبع وهو انه لو ضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اتبع خالف المرجع وهو قوله منطلقا وان يخفى انه لا يتصور النازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على [illegible] فان
غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا توجه حينئذ الى امره حتى
فالتنازع والحالة هذه للكوفيين على اولويته عمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

ان الخلاف انما هو في الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز وضمرت المفعول
لانه معمول الاول فيكون بعد ما هو معمول الفعل الثاني
ان يتبع التابع من الاضمار كما هو المشهور
فيظهر المفعول
الزيدان منطلقا
ولو اتبع خالف المرجع
الا اذا لاحظت المفعول الثاني
غير ملاحظة تثنيته وافراده
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا
فالتنازع والحالة هذه
حيث قالوا قد توجه الفعلان

اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية واعمر العبسي الذي هو افصح شعراء العبسيين اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره او لانه اقرب بتساوي الامرين فاجاب الاصمعي عن طرفة البصريين قال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي الا دنى معيشة واقتصار كفايته على قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لذلك لان تحمل منهما وذلك لان تحمل من خواص المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول طلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر عني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ح وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا قليل من المال بل كنت اطلب المجد الاثيل لثباته واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ونبه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ وشبهه والصفة له لفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الى ما صنع
المجهول او يفعل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل فعل وانفعل وافتعل واستفعل وغيرها
من الافعال المجردة والمزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا ناقصا لزم كونه مسندا اليه
مع كونه مسندا اليه من الاسنادين تاما وناقصا بخلاف اعجبنى ضرب زيد الخمر الان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت واخواتها حكمه
حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت وعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول
فظاهر
عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد من الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اى المفعول به لكونه اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها لست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زَيْدٌ اقامة المفعول مقام الفاعل
يَوْمَ الْجُمُعَةِ ظرف زمان امّا مَرَّةً او أَمَامَكَ ظرف مكان ضَرْبًا شَدِيدًا مفعول مطلق للنوع بالصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل الا فيد مخصص
او لا فائت فيه لدلالة الفعل عليه فِي دَارِهِ جار ومجرور متعلقان بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيدا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به فَالْجَمِيعُ اى جميع
ما سوى المفعول سَوَاءٌ فى جواز وقوعها موقع الفاعل وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مِنْ بَابِ أُعْطِيَ
اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول أَوْلَى بان يقام مقام الفاعل مِنَ الْمَفْعُولِ
الثَّانِي لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه حاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما
مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس مَا عَنْدَ عدم فَإِنْ خيف قامَتْ قائمة
مقام المفعول الاول نحو اعطى درهم زيدا وَمِنْهَا اى من المفعول الاول الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وفى بعض النسخ وهو يعنى من جملة المرفوعات
المرفوع المبتدا والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما اشتراكهما فى العامل المعنوى فَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ لفظا او تقديرا المتعاول
نحو زيد اخوك وان تصوموا خير لكم الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ اى الذى
لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى
كاسمى ان وكان واراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى ليخرج

ما يكون مؤثرا فى اللفظ

عنه مثل ضربت مسندا اليه واحترز به عن الخبر وما لم يسم المسند اليه الخ احترز به عن هذا القسم فانها

لا يكونان الا سببين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب وحسن او جارية مجرى المشتق

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سببيه جاز

الابتداء بهما من غير استفهام ونفي نحو قبيح والاخشى زيد وذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخر

نحن عند الناس منكم فخر مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا خبر عن نحن يلزم الفصل بين المفسر

معموله الذي هو من باب حسبتني وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او يجري مجراه وهو المثنى والمجموع على التفصيل الآتي نحو قولك اقائم الزيدان

عن الهيثم يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى المبتدا

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم فانه مثال للقسم الاول من المبتدا

وما قائمون الزيدون ان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائمون الزيدون ان مثال الصفة

الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما

مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد احترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان

الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جائز الا الاخفش ان

كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة

خبرا مقدما عليها ثلثة صور احدها اقائمان الزيدان ولعين حينئذ ان يكون

الزيدان مبتدأ وقائمان خبره مقدما عليه وانما اقائم الزيدان ولم يتعين حينئذ ليكون الزيدان

فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وتأنيثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المحكوم به

هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نحو ضرب في

يضرب زيد انه المجرد المسند اليه المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند اليه اي ما يرفع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ اي المسند اليه لانه مسند اليه المغاير للصفة المذكورة

في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند اليه

المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني

من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر

هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند هم فقال بعضهم

الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كلا واحد

من المبتدأ والخبر عامل في الآخر على هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وكل

المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ حليه اذا لم يمنع مانع التقديم عليه الخبر

لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم

اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم والمتبع قولهم صاحب
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الذي اصله التاخير فلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة والكان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان للمعرفة معنى معينا وهو المطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الاعم لتعينه
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا اختصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص او التخصيص لقل استعمالها فاقتربت من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد يتناول المؤمن والكافر جميعا وصف بالمؤمن فتخصص فجعل بعد
وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في
الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كان
فيها فقل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك رجل
خير منك فان النكرة فيهما وقعت في خبر النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتخصصت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو مرد واحد وكذا
كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانحصارها

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة وجب استقلالها بنفسها لاقتضى الارتباط بغير ما قلا بد في الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدا من رابط يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره

كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر نفس المبتدا

نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بسنين والسمن

منوان بدرهم اي الكر منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر

الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على

انه ان كان الخبر الواقع ظرفا مقدرا اي ما هو كائن او مستقر فالجملة بتقدير الفعل فيه لانه

اذا قدر فيه الفعل صار جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل

وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا. ووجه الاكثر ان الظرف لا بد من تعلقه

عامل فيه والاصل في العامل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل

انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وقد يجب تاخيره لكنه

قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر

الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه فقط الصدر ايضا نحو

من ابوك فان من مبتدا اتصل بها ما هو صدر الكلام وهو الاستفهام فان معنى هذا ابوك

ام ذاك وابوك خيره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ والكوفيون
ومن تبعهم الواجب لتقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام أو كانا اى المبتدأ
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين في التعريف او تنزيلا على كون احدهما مبتدأ والآخر
خبر نحو زيد المنطلق أو كانا متساويين في اصل التخصيص وان افاد احدهما قدرا حتى لو قيل علام صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه أو كانا
الخبر نعتا له اى للمبتدأ حقيقة او ادعاء لا يكون فعلا كما في قولك قائم ابوه زيد فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ وجوز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اى تقديم المبتدأ على الخبر في بدء الصورة الاولى فلما ذكرنا وامثاله في الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان شيئا او مجموعا فانه اذا قيل في
مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فانما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا والاعلى تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند وادا تقدم الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة مثل صدر الكلام اى يجب لاجله صدارة الكلام

كالاستفهام مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان وقد
كان بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرد اصوت وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صوته وهيئة
وعلى التقديرين ليس بجملة صوتة واخرجه عن نحو زيد ابوه ذاهب بناء خبره صدرة ما اصدر
لتصدره في جملة أو كان الخبر بتقديمه مستحقا له أي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصح ويقع
مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرف فلو اخر
بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة أو كان المتعلق بكسر اللام اي كان المتعلق الخبر التابع له تبعية
يمتنع سبها تقديمه على الخبر فلا يجوز وعلى اعتبره منوط صهيب كائن في جانب المبتدا
راجع الى ذلك المتعلق او لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبد
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير المتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل أو كان الخبر جنسا عن المفهوم
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اوفى تأخيره خوف لبس المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لان الكاف الذي قبل الفتحة تحاكيها وفي الكتابة مثل عندي
أنك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يعتد الخبر عن غير المبتدا عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

ولقائل ان يقول ان ذلك لا يوجب ان يكون الخبر متعددا لان المعطوف غير المعطوف عليه
والمقدر بالمذكور على الاصح ٢٠ قوله وجاز كون متعلقه محذوفا بقرينة الخ وجاز ايضا كونه
مذكورا لان الاصل عدم التقدير ٢١ قوله وقد يقال الخ جواب عما يقال ان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لانه الذي يحتاج اليه المبتدا في الفائدة وقد يكون جملة لان الجملة
تقع خبرا لان الاصل عدم تقدير المفرد ٢٢ قوله لان الاصل الخ اي لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا ٢٣ قوله وقد يقال الخ جواب عما يقال ان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا لانه الذي يحتاج اليه المبتدا في الفائدة وقد يكون جملة لان الجملة تقع خبرا
٢٤ قوله وقد يقال الخ جواب عما يقال ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لانه الذي
يحتاج اليه المبتدا في الفائدة وقد يكون جملة لان الجملة تقع خبرا ٢٥ قوله وجاز
كون متعلقه محذوفا بقرينة الخ وجاز ايضا كونه مذكورا لان الاصل عدم التقدير
٢٦ قوله وقد يقال الخ جواب عما يقال ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لانه الذي
يحتاج اليه المبتدا في الفائدة وقد يكون جملة لان الجملة تقع خبرا ٢٧ قوله وجاز
كون متعلقه محذوفا بقرينة الخ وجاز ايضا كونه مذكورا لان الاصل عدم التقدير
٢٨ قوله وقد يقال الخ جواب عما يقال ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لانه الذي
يحتاج اليه المبتدا في الفائدة وقد يكون جملة لان الجملة تقع خبرا ٢٩ قوله وجاز
كون متعلقه محذوفا بقرينة الخ وجاز ايضا كونه مذكورا لان الاصل عدم التقدير
٣٠ قوله وقد يقال الخ جواب عما يقال ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لانه الذي
يحتاج اليه المبتدا في الفائدة وقد يكون جملة لان الجملة تقع خبرا ٣١ قوله وجاز
كون متعلقه محذوفا بقرينة الخ وجاز ايضا كونه مذكورا لان الاصل عدم التقدير

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو زيد جاءني او ذاهب فانهما في الحقيقة خبران

اي مقرونا في نفس الصوت ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صوت التعدد وجوز العطف

ولا يعد ان يقال مرد الص بعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا حقا فيه لا

الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد عدم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فشبه المبتدا الشرط بجامع السببية الشرط الخبر اقتضى دخول الفاء في الخبر والصحيح عدم

دخوله فيه نظرا الى تجرد المتضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب وذلك

المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي حلت صلته

جملة فعلية او ظرفية وله بجملة فعلية تنبيها بالاتفاق واما الشرط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا لا ظرفا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي بالفعل او الظرف

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني فله درهم اشتمال للاسم الموصول بفعل او

الذي في الدار فله درهم اشتمال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما اشتمال الاسم الموصو

الضمير اشار الى توجيهه بما مضى في ضرب الضاربا

الفاني في الجزاي اسم كان على ما يوافقه في الخلاف بل ان يكن

الموصول صفة الاستغراق او قد جاء الذي بمعنى الاعلى في قوله

الشارح قدس سره في شرح الكافية كل نكرة قابلة للوصف تاصيحها او تضمنت معنى

كل اسم مبهم مضاف او مضاف الى ما فيه احد هذين الامرين فهي نكرة

لا يساعد بهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على

الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما

غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا

واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب

حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ

لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل

اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل البصر الهلال الرفع

صوت عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله فالقرينة الحالية وليس من باب حذف

الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة ليحكم عليه بالهلالية

ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين كما

ولا يستقيم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة

من غير قائم شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا

السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت

فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده

وجواب القسم قائم مقامه فيجب فتحه والعمر والعمر بمعنى واحد والاستعمال مع اللام المفتوح لان
اليمين موضع التخفيف لكثرة استعمالها خبران واخواتها اى من المرفوعات خبران واخواتها
اى اشباههما من الحروف بخمس البالغة وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع
بهذه الحروف لابالابتداء على المذهب الاصح لانها اشابهت الفعل المتعدى كما يجئ
عملت رفعا ونصبا مسئلة هو اى خبران واخواتها المسند الى شئ آخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر الاتى لنفى الجنس وغيرها
وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما وروده
عليهما لا اثرا اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اشتماله على ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل اسماد مما دخل عليه يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماد من الحروف فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف واخره كام من خبر المبتدا اى جملة كحكم خبر المبتدا
فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكام

من كونه واحدا او متعددا وما مشتبها وحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من
عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبر الوجود شرائطه و
انتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبر
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا
لبطلان صدارة ان ومن ان الله تعالى ان ولبطلان صدارة ان ان قد بابا جليا
وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر المبتدا في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان
من الحروف فروع للفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم تتصرف في معموليها بتقديم ما نحتهما
على الاول كما تتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر المبتدا في تقديمه الا اذا كان
ظرفا فان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان لينا اياهم ثم في وجوبه الا اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسحرا او ان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة اذ لا رجل قائم

الكاشف عن مشكلات الظروف كل لا عام لنفي الجنس لاستغراقه فلا بد من التعريف مستغرقا بالعام ويقابله الخاص
في نحو ان زيدا قائما ان الواقع تقدير النكرة لئلا يلزم حذف الموصول وصلتها فان الام موصول وحذف الموصول
الجزء من الصلة قليلا وليها المخصوص بالذم حالا من الضمير المستتر في بئس
اي لنفي صفة اذ لنفي الجنس كذلك بمعنى ان لنفي الوجود عن الرجل موجودا الا وهو
الرجل الفرد او الرجال الرجل موجودا الا وهو الرجال فنفي الجنس يستلزم نفي
الفرد والجمع ايضا لان الرجال يستلزم نفي

مثلا نفى القيام عن الرجل لا نفى الرجل عن نفسه هو المسند اليه آخر مثال المبتدا

وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول الاخير منه بساير الامثلة

المراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو ضرب فى الدار رجل بصيغة المجهول

لا غلام رجل ظريف وما عدل عن المثال المشهور مع وقوعه فى الدار احتمال

حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز

ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال

لان الظرفية لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما التى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل

غلام رجل فى الدار بتقدير ان لا يكون فى الدار الا رجل واحد ويحذف خبر لا

فيما عرف كثيرا اذا كان الخبر عاما كائنا موجودا او حاصلا لدلالة النفى

عليه اى لا احد فى الدار الا زيد ولا احد ولا بد لهم من التيمم لا يتقونه

اى لا يخشون الخبر فى الحذر الا فى الحذر عندهم جبان والمراد

انهم لا يتقونه صلا ولا يخافونه ولا تقدير انهم يتقون سببى وتيممهم لا ازيل

اى بتيمم

فى الامثلة واما قولك فى جواب ما عندك احد بل زيد او بل عندى زيد

فليس فى معنى النفى والدخول على اثبات واجبر لهذا تعمل ان

عملها هو المسند اليه هذا شامل للابتداء ولكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول ظهر ان قول من قال ما زيد قائما ولا رجل افضل منك

وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة

هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشتغلون بهما العمل ويقولون الا سم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجازيين ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لكدون استاذ قليل لنقصان مشابهة لا لليس لان ليس لنفي

الحال لا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها لنفي الحال فتقصر عمل لا

على سماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها + فانا ابن قيس لا براح ؛ اي لا براح

لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم تتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا يناقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها ولخفته النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين مرارا مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامته كون الاسم مفعولا

حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

بسم الله الرحمن الرحيم

ومسمات وباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به
او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله على فعل والمراد بالفعل
الفعل على ما هو قياسه بحيث يصح اسناده اليه الا ان يكون مؤثرا مبهما جدا كاياه
فلا يرد عليه مثل ما شت مرة واحدة وشرف شرفا واحدا فقط لان
ما فعله الفاعل هو المعنى المفعول المطلق من قسمي اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
فعلى هذا يكون صفة للفعل ومعناه من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب اذا اثخنتموهم
معنى الفعل نحو ضرب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد فانه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن لمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم خبر عنه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل ناديا في قولك ضربته قياما
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما تشتمل عليه معنى الفعل

وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين

احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور وتشتق منها فعل اسند اليه ولا شك

ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت

بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت

بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق

اذ ليس في ذلك الفعل اشتمال عليه بهذا الاعتبار بل تعلق عليه وقوع الفعل على

المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا وما نعا

وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في اللفظ الاول مفهومه بزيادة على ما تقسم من

الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست

جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد وقالا وكل اسم دل

للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية

والجمع يستلزمان العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به

النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مرادفا للفظ

فعله او لما يجيء من المادة مثل قعدت جلوسا واما جئت البا

وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين

احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور وتشتق منها فعل اسند اليه ولا شك

ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت

بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا ذكرت

بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق

اذ ليس في ذلك الفعل اشتمال عليه بهذا الاعتبار بل تعلق عليه وقوع الفعل على

المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا وما نعا

وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في اللفظ الاول مفهومه بزيادة على ما تقسم من

الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست

جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد وقالا وكل اسم دل

للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية

والجمع يستلزمان العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به

النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مرادفا للفظ

فعله او لما يجيء من المادة مثل قعدت جلوسا واما جئت البا

نحو لبيته السدّ مبناتا وسيبويه يقدّر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله نباتا

وقد يحذف الفعل والناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا نحو لك من

قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته غلبية بابه

الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا

واجبا سماعيا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى

سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل

خيبة اذا لم ينل المطلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و

الشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا

وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر

وهذا على وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا واشكره شكرا

وعجبت عجبا فاجابوا بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وتعضهم بان وجوب

الحذف انما هو فيما استعمل بلام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسيا اى حذفا قياسيا يعلم لضابط

كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع

موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مبتدأ اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد سيرا الا سيرا حذف فيه بعد ما النفي ودخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفي دخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت سيرا الا انما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو وكلت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لانه قد يكون احدهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد
اى تسير مسير البريد هذان مثالان للواقع مثبتا بعد نفي وانما اوردت مثالين لتنبيهما
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل بالابتداء
والى ما هو بمعناه والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اى ليسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها
اى من المواضع التي يحذف فيها الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدر
المضاف الى الفاعل والمفعول واثارة غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

انواعه المحلة بمثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء فحصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء اى يمنون منا بعد الشد او تفدون فداء او منها اى من
تلك المواضع مافيه وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان الشبه به
اخر واحترز بعن نحو زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى
حال كونه اى على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد ضربا
الزيدين من افعال الجوارح لعدم تعلقه واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
تلك الجملة على اسم كان لمعنى اى لمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم الذى
قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار من حيث انه صوت حمار اى صوت صوت حمار
لتصويتا مضموم حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت واحترز
اسم لمعنى المفعول المطلق وهو صوت وشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ التكلى اى يصرخ صراخ التكلى

وهي امرأة بانت ولد ها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير
المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملته وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل له سواه ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته الا امر انعاره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي
لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو هذا زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بحفظ المصدر يؤكد نفسه
حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه لغير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
لتتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان
لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تسمية هذه القاعدة من قيد الاضافة

وبهذا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضرب زيدا

فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم

وقد يتقدم المفعول على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيه تقدما او متاخرا

اما جواز اشل اسد اعبد وجهه بحسب المعنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او شرط نحو من

رايت ومن تكرم تكرمك ومذ ما لم يكن ما بعدها فعلا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة

القرآن تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول لقيام قرينة

مقالية او حالية جواز او وجوبا نحو زيدا المرء فاضربه ان ضربت زيدا فالمرء فاضربه اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة

المقالية اي بعد السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية

وهو واجب في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب

الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم لكثرة مباحثها بالنسبة الى بقية الاقوال ومن تلك المواضع

محدودة مسموعة يقاس عليها مثلا اخرى نحو امرا ونفسه ومرى اتركا امرا

ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مألوفا لا موحشا او اهلا لا اجانب

ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع

الفعل المقدر وأصل يا زيد أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
وألزمت الآلة حرف النداء عليه وأفادته فائدة وعند المبرد حرف النداء نفسه مع
الفعل وقال أبو علي في بعض كلامه ان يا وأخواتها أسماء الافعال فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل وجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى وحده جزءا من الجملة فعند سيبويه
أي المفعول به أو الفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقامه وحده جزء من الجملة
أي الفعل أو الفاعل مقدر وعند أبي علي حرف النداء مع الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى أي المنادى قدم بيان المبني لأن البناء يختص بالفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب لطلب الاختصار في بيان المبني لقوته ينصب سواها على ما يرفع به أي على الضمة
أو الالف أو الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى
الجار والمجرور أعني به ولا ضمير وارجاع الضمير الى الاسم غير لائق بسوق الكلام
إن كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر اليه مفرقة قبل النداء أو بعده وأعني بالمنادى
المفرد المعرفة أو قوله مع الكاف الآسية المشابهة لفظا ومعنى للكاف الحرفية
وكذا مثلها أفرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة أدعوك وهذه

الكاف حرف خطاب لا محل له من الاعراب لانه ليس باسم ولا شبيه بالاسم وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لشبهه بالحرف او الفعل ولا يبنى شبيها بالحرف الا المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة وهما معرفة قبل النداء وشبههما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويختص ما بنى بحرف النداء بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص اوجلت على الاستغاثة دلالة على انه مخصوص من بين سائر المدعاة بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس المستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث ام مستغاث له ولم يتكيش الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام اذا دخلت من خواص الاسم فقد خولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد تخلص المنادى بالتعجب المتهدد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء

Powered by Google

يا للماء ويا للدواهي للام التعجب يخاطب الزيد لا قتلنك فلم اتحمل المضمر كما وكيف يصدق

قوله فيما بعد منصب ما سواهما كليا وجب ان كلا من قتل اللام من الام

اسم فاعل لشيء يثبت بالمهند اسم مفعول للحصر مستقيم منه ويستريح من الم حصوصيته وكان التعجب

بالمتعجب منه للحصر فيقتضي منه التعجب وتخلص منه واجيب عن الاول التعجب بوجه آخر وذكره المصنف

في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم هذا اوانه يا هؤلاء تعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان هذا قول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهرا وعلى تقديرها فتحا مشكل لانقلاب تا

فتحا حينئذ كما هو المطابق

الفا اي الف الاستغاثة اخره لانه الالف فتح ما قبلها ولا كلام فيه

حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فحين اثرتهما تنافيا فلا يجمع بينهما

مثل يا زيدا ه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما

اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل

دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره متغير عن حاله

وما سوى المفرد المعرفة انما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع اجيزة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه ويا زيد سالم غير الاتي في التوابع
كلها بال في بعضها ولم يجز فيها هو جار مطلقا بال لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع بجاري هذا
الحكم فيها هو مصرح بالقيد فيها هو محتاج اليه فقال من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد ويا رجلان رجلان وقد يخالفه نحو يا زيد رجل
المختار عند المصنف ذلك لان لم يقد التأكيد بها هو مطلقا عطف البيان
كذلك والمعطوف بأحد الحروف المتبوع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير المتبوع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر والمقدر لان بناء المنادى على شبهه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و
تنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب المحل بالمفعولية مثل كانوا جمعون وسبعين في التأكيد ويا يحيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشر في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف المتبوع دخول يا عليه والخليل وابن احمد
هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف المتبوع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جاز يا عليه على الاستقلال

حرف النداء له [illegible] الضمة او ما يقدم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصار [illegible] وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل بخياريه النصب

مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا

فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كالاسم الحسن في جواز نزع حرف النداء عنه فكالخليل في [illegible]

مثل الخليل في اختياريه فعلة كان جعله منادى مستقلا بنزع الحرف فكالخليل في [illegible]

المعطوف المذكور كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل التميمي في [illegible]

امثلة ابي العباس مثل ابي عمرو في انه يختار النصب لامتناع [illegible] مستقلا [illegible]

نحو المفرد اي تركيبه المنادى اي بحيث لو [illegible] بنفسه [illegible]

اذا وقعت منادى منصوب فنصبها اذا وقعت نعتا لاي الآتي حرف النداء لا باشرها

مثل يا تيم كلهم في الثاليد ويا زيد الماس في الصفة ويا رجل ما بعد بعدي في عطف البيان

ولا يجيء المعطوف بجر ف المتنع دخول يا عليه صحيحا لان اليا متنع دخولها على المضاف

بالاضافة الحقيقة والبدل والمعطوف غيره اذ كر [illegible] المعطوف الذي ذكر

من اباء وهو متنع دخول يا عليه فيه المعطوف المذكور [illegible] دخول يا عليه حكمه اي حكم كلمة واحد

منهما حكم المنادى المستقل الذي باشر حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

Marginal Arabic commentary

بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة لانه مع دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كونه مشكلا احدهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضاف
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا او يا
زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز الضمة فان جواز
الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموجوف يا ابن محمد عن التاء المحذوف
بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما سرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فتخفوه بالفتحة التي هي اخف الحركات
الاصلية لكونه مفعولا به وذا اذا اردي المعرف باللام اي اذا اريد ندائه
فيقال مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التعريف بلا فاصلة وبين

هذا الرجل متوسطا وأما هذا الرجل متوسط الامرين معا والتزموا العين المعرب

رفع الرجل مثلا وانكان صفة وحقها جواز الوجهين كنصب مرة اخرى الرجل مثلا

المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي

هي علامة المنادى فدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن

قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة

الاسم المبني عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الجل اي البتة

رفع توابع الجل مضافة ومفردة نحو يا هذا الرجل الظريف ويا ايها الرجل

ذو المال لانها توابع المنادى المعرب بجواز الوجهين انما تكون في توابع المنادى

المبني وقد ذكر انباريا على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي

امر بعيد جدا ان اللام عوضا عن محذوف وهو ايها ونحوها للكلمة يا الله

الا لفظ الجلالة فان اللام في التعريف لا يلزم الكلمة بل تدخل

وعوضت اللام عنها ولم تلزم الكلمة وقد يقال في

وما لم تجتمع هذان الامران في موضع واحد اختص هذا الاسم بزيادة الجواز ولم تلزمه

خاصة وانما تلزم الجزم المعرف وان كانت اللام الزائدة فيه لكن ليست عوضا عن

محذوف واما الناس فان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الا اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا
انجم ويا الناس لعدم جريان من القاعدة التي في قوله شعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي ✽ وانت بخيلة بالوصل عني ✽ لان الاصل فيها ليست عوضا عن محذوف
وانكانت لازمة للكلمة حكما عليها بالشذوذ في الغلمان في قوله ع يا الغلمان
الذان قرا ✽ بالانتصار الامرين كلاهما حكموا بانه شذ وذ اوقال اي وجاز ذلك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ووالي
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة
مذهب المبرد وقال ابن الحاجب في الامالي النصب على انه منادى مضاف
الاصل يا تيم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمر
وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وشاهد ثبيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ✽ لا يلقينكم في سوءة عمر ✽ البيت بجر يزيد بن ارادة عمر
التيمي الشاعر ان يهجوه فقال حسبه خطابا لبني تيم لا تتركوا عمرا ان يهجوني

فيلتبسكم في سعة اى مكروه من مبكى يعنى مهما جاية يا هم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلا
وهذا اذا جهل او يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره
فيه حصل الفراغ من النداء بسرعة لتعلقه الى المنه ومن الكلام فخصت يا غلامى او جهل من
حذف الياء والاكتفاء بالكسرة لسلامته وقلب الياء الفا لان الالف اخف
من الياء والكسرة وبهما اى بهذان الوجهان وان كانا واقعين فى اكثر
المضاف الى ياء المتكلم لا يقعان فى كل منادى بل كل منهما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بها لندائه بسرعة على الياء المعبرة بالحذف او قلب الف
وقد جاء شاذا فى اب يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون
منادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى بعض الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف
تقول يا غلامه ويا غلامه ويا غلاما فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
يا محاورتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كسائر المضاف الى
زائدة عليها لكثرة استعمال هذين فى كلامهم كما اشاروا اليها بقوله ويا ابت ويا امت فى
يا ابت ويا امت ايضا بدل الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون هذا المنادى منقولا من على

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجراء المجرى

المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الباء فما قالوا يا ابى ويا امى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام

العم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لانهم نظروا

الى الابن الصيانا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجه الاكثر

مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها و

يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما مدلل

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

طول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص البدايات خصم شرع

فى بيانه فقال وشرع خصم المنادى جائزا اى واقع فى سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية وجئت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى فى الضرورة شعرية واجبة

اليها فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى اخر المنادى

تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى

هذا يكون قيد الكلام التعريف مخصوصا بترخيم المنادى والعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور

الى الاسم وبشرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا

فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا

حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

اخر اجزائه المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم

فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم طهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء فلم يرد على الترخيم الآتى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا جائز بزيادة الالف

لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وبادرج فى بعض

النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو

ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اليها فلا تنفع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجملة تحكية سجاليها فلا تتغير والشرط الرابع احد امرين وجويز

الا وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته

يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة تداوله بين الناس مع انه لشهرته فيما ابقى منه ودليل على ما ابقى

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل منه المعرب بالاعلة موجبة وايضا اسما متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على ان وان لم تكفيه
او نى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا
ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل
مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بقوله فان كان في اخره
اخر المنادى زيادتان كالنون في حكم الزيادة الواحدة في انها زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم
زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كما سمعت اذا جعلتهما فصلا من اصل موضع
اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب
تمار ودمر وان او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى بقوله الا لين
الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فصحح منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا الاخير وهو صحيح
ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الجملة

قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اى ع والسحال ان يا في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
فتحة وعمار وسكين للملا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على قل ابنيه اقل من اربعة احرف
واسنا لم ياخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بتون وقلون يرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا اى الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانا في حكم الواحدة فكان زيدا معا حذفا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة
لئلا يرد المثل الكثير صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا والا جاز مثل يعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في يعلبك يا يعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلته بخلاف ان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة بحرف واحد اى فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر

فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمة ويا ثمو بالواو مع فتحة مقدرة

وفي يا كروان يا كرو بالواو مع تحريك ما قبلها بالفتحة وقد يجعل قد للتقليل أي ويجعل المنادى

المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في تمامه الحالات

ويصحح حكم نفسه لأن حكم الأصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد ومعرفة برأسه فصيم

ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلما جرم قلبت ياء وكسر

ما قبلها كما في أدلو يا كرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو

وقوع الساكن بعد الواو وانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يستغنى

يعني العرب بصيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا مدخل صيغة سواها

لكونها أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها بتعاليها غير المنادى والمندوب في اللغة

ميت يبكى عليه بعد موته من أمر عظيم يفعله أو قول يقوله في البكاء ويشاركه

في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا أو عدما يا أوا فالمتفجع عليه

عدما ما تفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما تفجع على وجوده

عند فقد المتفجع عليه عدما كالصحة والحسرة والويل للاحقة للنادب لفقد الميت

فالحقة تشمل المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ستراه ويا مصيبتاه ويا

وَاخْتُصَّ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبُ بِوُجُوهٍ امْتَازَ بِهَا عَنِ الْمُنَادَى لِعَدَمِ وُجُودِهَا فِيهِ بِخِلَافِ يَا فَاطِمَةُ مُشْتَرَكٌ

بَيْنَهُ وَحُكْمُهُ أَيْ حُكْمُ الْمُنْدُوبِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى أَيْ مِثْلُ حُكْمِهِ يَعْنِي

إِذَا وَقَعَ الْمُنْدُوبُ عَلَى صُورَةٍ مِنْ أَقْسَامِ الْمُنَادَى حُكِمَ بِإِعْرَابِ وَبِنَاءِ مِثْلِ حُكْمِ

ذَلِكَ الْقِسْمِ مِنَ الْمُنَادَى كَمَا إِذَا كَانَ مُعْرَبًا مُفْرَدًا مَعْرِفَةً يُضَمُّ وَإِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ شِبْهَهُ

يُنْصَبُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ وُقُوعِهِ عَلَى صُورَةِ جَمِيعِ أَقْسَامِ الْمُنَادَى كَمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ نَكِرَةً

لِأَنَّهُ لَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ وَجَازَ لَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ أَيْ آخِرِ الْمَنْدُوبِ

إِلَّا الصَّوْتَ الْمُطَوَّلَ فِي النُّدْبَةِ فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ أَيِ الْتِبَاسَ ذَلِكَ اللَّفْظِ عِنْدَ زِيَادَةِ

الْأَلِفِ بِغَيْرِهِ حَذَفْتَ الْأَلِفَ الَّتِي هِيَ حَرْفُ مَدٍّ مَجَانِسٌ لِحَرَكَةِ آخِرِ الْمَنْدُوبِ مِنْ كَسْرَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ كَمَا إِذَا أَرَدْتَ

نُدْبَةَ غُلَامٍ مُخَاطَبَةٍ قُلْتَ وَاغُلَامِكِ لَا وَاغُلَامَكِ لِلْتِبَاسِهِ بِنُدْبَةِ غُلَامٍ مُخَاطَبٍ

فَإِذَا أَرَدْتَ نُدْبَةَ غُلَامِ جَمَاعَةٍ مُخَاطَبِينَ قُلْتَ وَاغُلَامَكُمُوهُ أَوْ وَاغُلَامَكُنُّوهُ إِذِ الْمِيمُ أَصْلُهُ الضَّمُّ لِأَنَّهُ

وَاغُلَامَكُمَاهُ لِلْتِبَاسِهِ بِنُدْبَةِ غُلَامِ مُخَاطَبَيْنِ اثْنَيْنِ وَجَازَ لَكَ أَلْحَاقُهَا أَيِ الْأَلِفِ هَاءَ السَّكْتِ

الْمَدَّاتِ فِي حَالِ الْوَقْفِ لِبَيَانِهَا وَلَا يَنُوبُ مِنْ قِسْمِ الْمَنْدُوبِ الْمُتَفَجَّعِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِلَّا

الِاسْمُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي اشْتَهَرَ الْمَنْدُوبُ بِهِ لِيَعْذُرَ النَّادِبُ بِمَعْرِفَتِهِ فِي نُدْبَتِهِ وَالتَّفَجُّعِ عَلَيْهِ

فَلَا يُقَالُ وَا رَجُلَاهُ أَوْ وَا مَاشِيَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَنْدُوبٌ خَاصٌّ انْتَقَلَ الذِّهْنُ إِلَيْهِ لِيَعْذُرَ بِهِ

النَّادِبُ بِالنُّدْبَةِ عَلَيْهِ وَامْتَنَعَ إِلْحَاقُ الْأَلِفِ لِصِفَةِ الْمَنْدُوبِ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَلِيَ

بالموصوف مثل وازمداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه
جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او
التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ اقصر
من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بحكم يونس ان
رجلا ضاع له قدحان فقال اللهم اجمعتي الشامتينياه واجمعه الفدح ويجوز في تمام قوله حذف
حرف النداء الا اذا كان مقترنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم تعرف مثل يا رجلا لان هذا لما لم يكن نكرة مما يراد العلم فلو صف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ولا اشارة اي والامع اسم الاشارة ولانهما كالجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن
حرف النداء كقوله لا فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا المعنى يا يوسف ولفظة اي او صف بدا باللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل اقي بالموصوف بدي اللام نحو يا هذا الرجل اي يا ايها الرجل

١٠٣

فلا يجوز الحذف من ايها من غير ان تضيف نداء بدى اللام المضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد افضل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى والا
المضمرات فتنذاو يا نحو يا انت ويا اياك وقد تحذف حرف النداء من اسم الجنس
فى اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
قالت امراة امرى القيس حين كسته وفى افتك مخنوق اى يا مخنوق قال الشمس
وقع فى الليل على ايم متسلق فحذفه وقال فتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه
اسم جنس شنذو وا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير العلم فى بيت انشده سيبويه وهما الكروان عيولن اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة فى القرى فسكن للطرق حتى لا يضاد المعنى ان النعام الذى هو كرسك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تحلى بيضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جواز انحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه يا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقراءة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من ندا الباب
فان ان ناصبة للمضارع او مخففة لا نهما فى لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط لنصب بان
الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيهما اى مضمر
اضمر اى مقدر عامله اى اضمر على شريطة التفسير الشرطية والشرط وحذف احدهما

الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرطه بتفسير اى بتفسير العامل بما بعده وانما
وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر وهو اى ما اضمر عامله على شرط التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوه كريم لان ما بعده ليس بفعل ولا شبهه
متصلا به والمراد بكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت
ضربته مشتغل ذلك الفعل وشبهه عنه اى عن نصبه وذلك الاسم يضمير اما العامل
فى ضميره اى فى مشتغل به اى متعلق ذلك الاسم المتعلق ضميره وهو اما فعل
او شبهه مشتغلا بالفعل وضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا بسبب خر بحيث لو سلط المجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم وهو اى
احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اى بان يكون بالترادف او اللزوم وينصبه
اى ينصب احد هذين الامرين الاسم المفعولية كما هو الظاهر المتبادر فيعتبر الاشتغال الى ضمير
متعلقه نحو زيدا ضربت بتقييد الفراغ عن العمل فيه المجرد وذلك الاشتغال نحو زيدا
ضربته فان الاسم عن عمل اضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء
فيه مرفوعه بالابتداء وبتقييد الغيبة بالمفعولية خرج نحو انا زيدا كنت
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بالعينية و
الثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليطه بما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالملزوم والرابعة اشتغال

الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب للزوم ولهذا اورد الامثلة

اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير ما عدا الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن

ترتيبها بتاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل

المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير

مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت

وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير ما يناسبه بالملزوم فان ضربت

غلام زيد يستلزم اهانة زيد وزيدا جلست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير

تسليط ما يناسبه بالملزوم فان جلس الشئ على الشئ تلزمه ملاسة المجلس عليه فينصب زيد

في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب

لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت لاول

لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر لمررت فيه اعني مررت

به واهنت فانه مفسر لما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم

اهانة سيده وكالبست فانه مفسر لما يستلزمه اعني جلست عليه ثم ان الاسم الواقع في

مطان الاضمار على شريطة التفسير اما ان يتاخر عن الفعل او يتقدم عليه

Marginal Persian commentary

فيه الامران وأبى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع

بالابتداء اى بكونه مسندا الان مجرده عن العوامل اللفظية صحيح رفعه بالابتداء ويرجح

عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الصحة

فيهما مساوية لان وجود ما له صلاحية التغيير قرينة صحة للنصب فلم يرجح النصب

قرينة احرى رجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة

من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة

المرجحة للنصب كما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى

بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كما مر نحو النهي والدعاء نحو لقيت القوم اما

زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها

لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في

كلامهم مع انها ما ديت بالسلامة عن الحذف البتة وانما قال مع غير الطلب احترازا

عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم

المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه

الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الاظهر في

ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية علية وقوعها بعدها فلا تناقض

ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملته موفيها على جملة قبلها

متقدمة للمناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها اى

كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولن ولما

ولن من جملة الجملة الفعلية عامة في المضارع ولا يقدر معمولها بعضها في العمل نحو ما زيدا

ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرو اه ان زيدا ضربته الا ماويا وبعد حرف الاستفهام

نحو ازيدا ضربته وانما قال حروف الاستفهام لانه يجاء في اسم الاستفهام مثل من

اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز ان يقدر

هل لفظ الفعل عامة لمعنى قد في الاصل فيكون فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله يلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه بزيدا لا تضربه انما اختير في هذه المواضع ما بعد

هذه الحروف لان مقتضاها الشرطية وحيث وقبل اه والمناسب الاسم المذكور اذ هي ان

يلزم موقع الفعل اى ولموضع وقوع الفعل فيها اكثر وانصب الاسم المذكور فيها لان الفعل

والافعال وكذلك يختار النصب الاسم المذكور عند حروف يلزم المشابهة اى المناسب ما هو

Marginal commentary in Arabic

قال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع
الصفة فعلم بهذا ان خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفة
مع مخالفته للمعنى المقصود فالاولى التباس انما هو من جهة خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
وصفته الاتية بعد المفسر ومن الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى
اى بين خبرا هو صفة لمحذوف مقدرا بوصف المفسر ١٢ منه
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له كان موافقا للنصب في او المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة
لشيء وقوله بقدر خبر آخر له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويشبه ان يكون هذا من ان
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما الا اذا تفاوت في مثل زيد قائم وعمر اكرمته
اى حمله او في داره ونحو ذلك لان الصحيح العطف على الصغير لعدم الضمير اى يستوي الامران فيما اذا
عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين احد جملة اسمية بتقدير ما خمة معللية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان بحصول المناسبة فيهما في الرفع
كون ان اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية معطوفة على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بشرط العطف على الصغرى

الصفة فعلم بهذا ان خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفة
مع مخالفته للمعنى المقصود فالاولى التباس انما هو من جهة خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
وصفته الاتية بعد المفسر ومن الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى
اى بين خبرا هو صفة لمحذوف مقدرا بوصف المفسر ١٢ منه
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له كان موافقا للنصب في او المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة
لشيء وقوله بقدر خبر آخر له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويشبه ان يكون هذا من ان
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما الا اذا تفاوت في مثل زيد قائم وعمر اكرمته
اى حمله او في داره ونحو ذلك لان الصحيح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوي الامران فيما اذا
عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين احد جملة اسمية بتقدير ما خمة معللية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان بحصول المناسبة فيهما في الرفع
كون ان اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية معطوفة على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بشرط العطف على الصغرى

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما فالكبرى ايضاً قرينة غير مفصولة قلت هذا باعتبار المعنى واما باعتبار المبدأ فالفصل اوفق ويجب النصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وقد يجب النصب بعد حرف التخصيص وهو هلا الا ولو لا ولو ما وانما وجب النصب بعدها لوجوب فعلها على الفعل لفظاً او تقديراً هلا زيداً ضربته مثال لحرف الشرط ولولا زيداً ضربته مثال لحرف التخصيص وليس مثل زيداً ذهب به منه آمن باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيداً فيه وان كان لفظ زيد في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب كذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا يخطر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل هلا بسبل واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيداً ايلابسه الذهاب به او يلابسه احد ملابساته قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد مسند اليه فالاتحاد فيما ذكر متفقود اذ كان لامر كذا فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب لابتدائية ونسبته غير مناسبة المفقود

ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لكونه مخالفا لما اختاره فيه النصب وكذا مثل قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه يجوز ان يكون منه لتعلق التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بالفعل المذكور فلا شك في ان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مما انه خلاف ظاهر الآية فان المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كان في الزبر مكتوبا فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان كل شيء كان في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ وما بعده الجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ التقدير كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب لظاهر آية قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كلواحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فقالوا انما تحملوا الاخراج عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط على ان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي لكون الالف واللام موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فجاز للمبتدأ كالجزاء والفاء

موضع المضمر اذ تقدير الكلام المعمول بتقدير فعل وذكر مرارا الا انه وضع المحذر منه موضع

ضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تخالف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نصب بعد نفسك عن حذف الجار وهو مضرة بالبصاد وبعد حذف الجار

عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من بعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرا ياها منها لا تحذيرها منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه

اي الق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير الق في اول النوعين غير صحيح لانه لا احتمال ان

يقال ايا من الاسد فينبغي ان يقدر منه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

غير مناسب لان المعنى على الالقاء عن الطريق لا على بعيده والصواب ان يقال بتقدير

بعد او الق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع او اوا النوع الا ان في بعض افراد النوع الثاني

مثل بعد نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤدي بك كالاسد ونحوه وتقدير مثل الق

في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد شاذ خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه تحذير واجيب بان هذا للتحذير التوابع خارج عن المحذور ودليل ذكرنا فيها

بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وضمن

اياك ان تحذف وتقول اياك ان تحذف كما كنت تقول اياك ان تحذف وتقول امثال الاخير

اى بايك من ان نحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان مطّرد ولا يقول في الاسماء

الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وقوع غيرهما وان كان قليلا

لكن تقدير العاطف فيما حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر مع

ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم تثبت الا في الشعر

ما فعل فيه فعل اى حدث ملفوظ او مضمر من الفعل المنفوظ او المقدر وشبهه بك او مطلقا

اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه

لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها اولا وقوله

مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة

لكنه ليس بمذكور لكن بمثل شهدت يوم الجمعة واخلافه فان يوم الجمعة يصدق عليه

انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف

قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج

مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من

حيث انه وقع عليه فعل مذكور لا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى

قوله مذكور لان الزيادة تصور المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة

او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه ولتمهيد لبيان حكم كل منهما واتحاد المفعول

ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف

اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فانهم لما جعلوا المجرور بالباء مفعولا فيه

لذلك قال وبتقدير نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذا تلفظ لنا بالجار

والظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان

المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي

على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان

كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في

الابهام نحو جلست خلفك وامامك اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في

او لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من

المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام

زيد مثلا متناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض المتكون منها وكذا الباقي

التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات

عند ولدى وشبههما مخصوصين بسوى لانهما مبهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وحمل عليهما

لان حكمه حكمها وليس لنحو جلست امامك ما يوجب حمله على المبهم من المكان لفظ مكان والمكان بمعنى

مكة بكثرة في الاستعمال مثل بحمات البت للالابها مع كذا حمل عليه ما بعد دخلت

وان قال بعضا نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال للالابها مع على الاصح اي على الاصح

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعمال الحرف

الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وبدا محل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه

ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يهما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وحاصله بذلك ان كل فعل

يكون المفعول فيه هو البلد لا الدار وان الفعل تم بالدار فبعد ذلك يطلب المفعول فيه اي

نسبة الى مكان خاص لو قوبل فيه بصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا

في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في

البلد وخلت الدار لا يصح ان يقول وخلت البلد بنسبة الدخول الى الدار لكن نسبة الافعال

الى الامكنة التي دخلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال

الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال وخلت مع في نحو وخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون

في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ويُنْصَبُ اي المفعول فيه بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ

بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على

شرط التفسير نحو يوم الجمعة سرت فيه بعينه والتفصيل فيه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجل حصول

اي الدار التي هي جزء من البلد

ابسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقاً او به او فيه او معه فعل الخ

حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدراً كما اذا قلت

تاديباً في جواب من قال لم ضربته فقولك مذكور احتراز عن مثل التاديب في قلت

يخرج بهذا القيد الاحتراز به عنه وبقولك الذي فعل الخ مذكور في الجملة كما في ضربته تاديباً قلنا المراد

بمذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديباً قلنا المراد مذكور معه التركيب الذي هو فيه

بروح نحو ما يجيئني للتاديب الا زيد ضربته للصلاح الا ان يذكر معه ما يدل على العلة فيه مثل ضربته تاديباً

مثال ما فعل فعل مقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه

وقعدت عن الحرب جبناً مثال ما فعل بسبب جوهره فعل وهو القعود فان القعود انما وقع

بسبب الجبن والمثال يكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق بخلاف

خلافاً ظاهراً للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اذ ضربته ما ضربته تاديباً جنبت القعود

عن الحرب جبناً او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وردّ قول الزجاج بان صحة تاويل

نحو ضربته لاتدخله في حقيقة المفعول له صحة تاويل الحال بالمصدر من حيث ان معنى جاء زيد ركباً

جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شروط انتصاب

المفعول له لاشرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك

مفعول له على ما يدل عليه حذوه كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم بتقدير اللام لانها اذا ظهرت لم يحسن اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من من والباء وفي مع انها
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي تحد فاعليه وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يحد زمانا من وجه ما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب وزمان التاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
يكون زمان وجود احدهما بعض زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني

شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم

لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل

بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه هو الذي فعل مصاحبة

بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به هو الذي وقع الفعل عليه

معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به فيه وله

والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما حاوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى

لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ومشى في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على

قراءة النصب وفي بعض نحو اشتريت جدا ومثل الوجه ان يجعل من قبيل ما وقد

حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة

لان بين للزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا استناد الفعل الى بين مصاحبة على ان الكون

مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد غيره كالفاء ومصاحبة مفعول فعل اللام متعلق بمذكور اي مذكور كائن

نفل واما تامة اما باسوا كان ذلك المعول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا

درهم وسواء كان في ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى نحو مالك وزيد

اي ما تصنع المراد بمصاحبة المفعول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان احد شرطي زيد او امكان

واحد نحو تركت الناقة وفصيلها الضمير فلا نقض بما ذكر بعد الواو العاطفة نحو جاء

زيد وعمرو فانها لا تدل الا على الشركة في اصل الفعل دون المصاحبة فاعلم ان

مذهب جمهور النحاة ان معاني الحروف انما تعرف من معاني الافعال ومعنى

واو انما وضعوا الواو لموضع مع لكونها اخصر واصلها العطف التي فيها اجمع فمعنى

معنى المعية فان كان اي جعل الفعل اي ادى الى الحدث فعم الفعل اسمي الفاعل

والمفعول في الصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع

فلا نقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فقالوا وجهان الى العطف واصب على

المفعولية جاز ان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية

وكلاهما اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف

ممتنع لعدم اتصاله لانه بدل المتصل بالمنفصل والا لغيره وان كان الفعل معنى

امرا منونا مستغنيا من اللفظ وجاز اي انما امتنع العطف بعد العطف حيث لا يكمل

عمل العامل المعنوي للاجتماع مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما زيد وعمرو وكلاهما

وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شأنك

وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لانه العطف على عاملين مختلفين وجاز ولم

يجز عطف عمرا على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأنك وحدك

وانما حكمنا بمعنوية العمل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يأتيه نمني ما شأنك

وزيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ

من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث

هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل

والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد

الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا من

حيث هو فاعل او مفعول وكلمة او للترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي

لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام

لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن

المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه في معنى احدثت

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لصحة قيام المضاف اليه

مقامه وكونه الفاعل والمفعول الحكمي مثل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان كل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او مشبها به وهو العامل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب اكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
اي ما خوذ من تركيبه وصيغته الاصل
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او متعنا او المستنبط من مجموع الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو
هذا زيد قائما كما مر وكان او ما في معناهما كالاستقرار والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا ليت زيدا قائما ويليك عمرا مقيما
ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا او شرط فيها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان الاصل
والغرض وهو تقييد المحدث المنسوب الى صاحبها بحصول الحال والتعريف انما يحصل الغرض
ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون فيه الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مشتة
غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا
حالا من كل امر اي امرا واقعا في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانقضاء النفي
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير مذكور الا مورد عام مع ان وقوع الحال واكثريتها هو في هذا القسم وقوع الحال في هذا القسم مشترط
بكون صاحبها معرفة فيه غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

١٢٣

عنه ما على الاقتضاء علمنا وتبيرنا ويجوز ان يكون حالا من احد
ضمير ازلناه اي ازلناه حالة كونه امرا حاصلا من
امرين وهي هذا لا يكون حالا من احد ضمائر حالا كونها
جملة الخ لوجود الاستغراق المفهوم من لفظ كل فيه ١٢ ع ش قوله ان
كان حالا من المستتر في يعلم لا يكون فيه استغراق فلا يكون
عنه باعتبار قوله من عندنا او الامر في قوله امرا حالا
الذي فيه حكمة يعني ان ذا الامر هو الحكيم بالامر
بعد الانقضاء النفي الخ تأمل ١٢ ع ش قوله موصوفة اي بكون ذو الحال
على قوله نكرة موصوفة اي بكون ذو الحال في جاءني رجل راكبا من قبيل عطف
الخاص على العام لان الحال قد يكون من المضاف اليه ١٢ ع ش قوله
لا حق الاطلاق وذلك لان السؤال عن الواقع بعد الا ليس
ان الحال الخ قد يقال انها قيد لرأي يكون ذو الحال فيه نكرة ١٢ ع ش قوله
صاحبها موصوفة اي يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة وقد يكون ذو الحال فيه نكرة
صاحبها موصوفة في الغالب الشرطي المذكور ١٢ ع ش قوله
الخلف والغالبية يقتضي التخلف ١٢ كل

حتی یقال ان غالبیته کون صاحبها معرفة المتبدیة عن تخلفه فی بعض المواد شائی الشرطیة و

یحتاج الی ان یصرف الکلام عن ظاهره و یحمل قوله و صاحبها معرفة مبتدأ و خبر امعطوفا علی

قوله شرطها ان تکون نکرة و ارسلها العراك و لم یرضها و لم یشق علی نفس الدخال

البیت للعبید یصف حمارا الوحش و الاتن یقول ارسل حمار الوحش الاتن و کان المراد

بالارسال المبعث و التخلیة من المرسل و بایرده ای ارسلها متروکة شر احمة و لم یرضها

و لم یمنعها عن ادراك و لم یشق ای لم یحف علی نفس الدخال ای انه لم یتم شرب بعضها

للماء بالدخال و الدخال هو ان یشرب البعیر ثم یرد و من العطن الی الحوض و یدخل بین

بعیرین عطشانین لیشرب منه ما عساه لم یکن شرب منه لعل الماء ههنا لا یفی بهما فلا

تفضلها فی بعض و المعنی علی نفس کشل بعض الدخال و مررت به و حده و نحوه

مثل فعلته جهدك متاول بالنکرة فلا یرد نقضا علی قاعدة اشتراط کونها نکرة و ما یلیها

علی وجهین احدهما ان یکون مصدرا لافعال محذوف ای تترك العراك و یقدر و حده الفراد

بجهدك و تجتهد جهدك هذه الجمل الفعلیة وقعت حالا لاعهدة المصادر منصوبة علی المصدریة و ثانیهما انها

مصادر موضوعة موضع النکرات ای معترکة او منفردا او مجتهدا فالصورة و النکارة معرفة و هی فی

التقدیر نکرة کما ان الجنس الوجه فی صورة المعرفة و هی فی المعنی نکرة فان کان صاحبها ای صاحب

الحال نکرة محضة لم یکن مجیئها سائغا تخصیص بما سوی التقدیم لم یکن الحال مشترکة بینهما و من

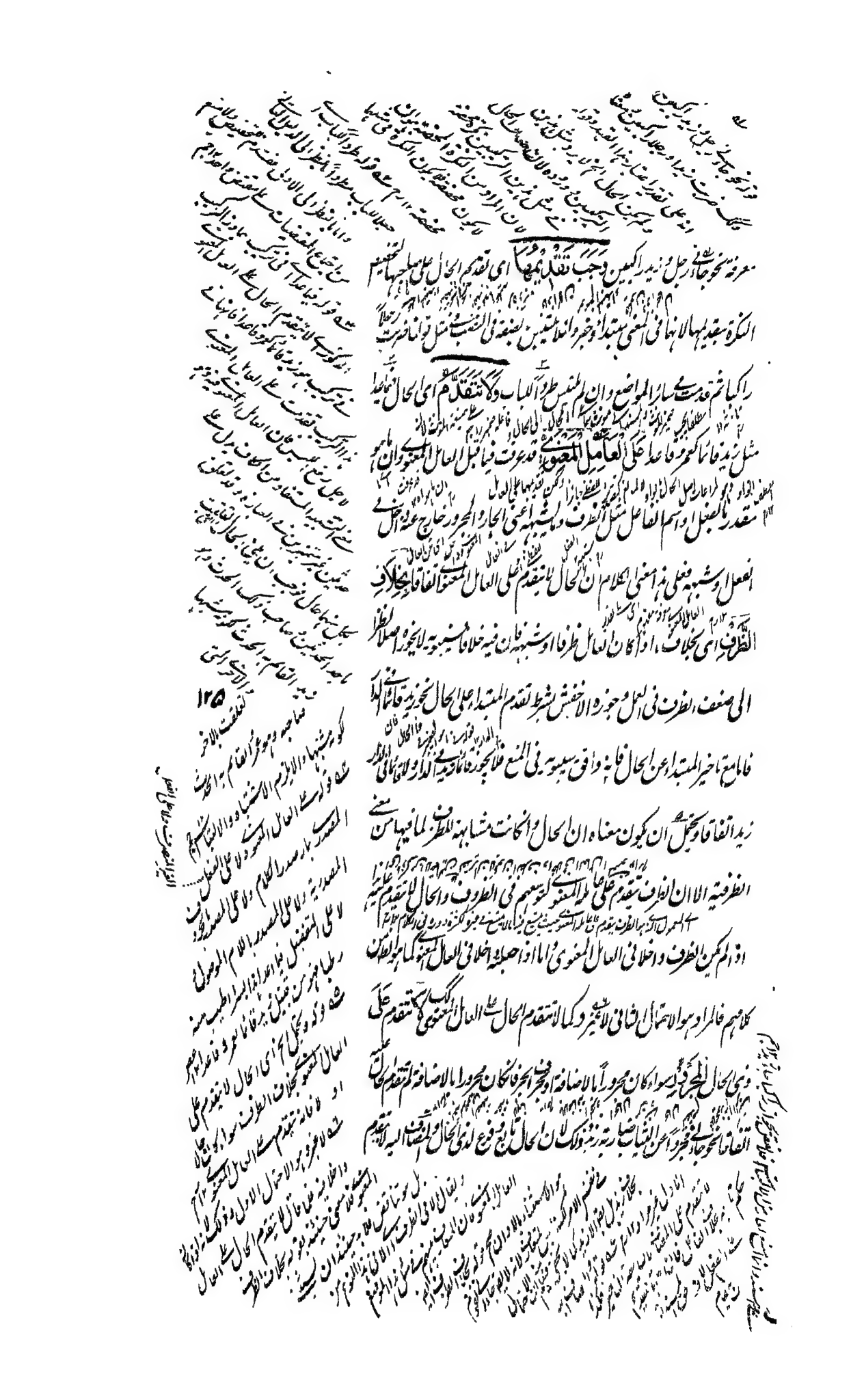

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بالحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر

البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على ما سلكناك

ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق

بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و

بعض حروفه فاذا قلت ذهبت الى البيت بهند فكانك قلت اذهبت البيت بهند فالجار والمجرور

ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بان الحال كافة ما الا عن الكاف الى للمبالغة

بعضهم بجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل

وتصف بكل دال على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا اصح ان يقع حالا من غير

يا ول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور النحاة

حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب

في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم طاب البسر بسرا او هو ما بقي فيه حموضة اطيب منه

رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية

ولا حاجة الى ان يقال البسر بالبسير والرطب بالمرطب من اسم النخل اذا صار ما عليه بسرا او رطب

اذا صار ما عليه رطبا والعامل في طبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم و

وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

متعين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرة تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفضل وهذا من حيث انه حقيقة وان لم نكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري ما سبب ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا فذهب
بعضهم الى ان البسر اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
ان يكون المشار اليه التمر ايابس فلا تقييد الاشارة بحالة البسرية ولانه غير صحيح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا طيبا وتكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال منزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابط يربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

فوله والا نه لا يصح اي كون اسم الاشارة
حالا فيه ليس بصحيح كلية لانه يصح اعماله فيه حيث وقع موقع
اه فاذا كان كذلك فلا يبعد ان يكون العامل فيه هو الطيب
لا يشعر في بعض النسخ ولانه يصح اعمال الطيب فيه حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بانه كان اسما جامدا
فلا يشتمل العامل هو الطيب
الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء للان المحكوم به
يجب ان يلاحظ من حيث انه محال ان يحال المحكوم عليه
في نفس الامر ولا يصح ذلك الا اذا كان مدلولا للجملة
الانشائية لان الانشائية لا تدل الا على وجودهم في الخارج
فقط حتى يكون محالا من احوال المحكوم عليه

قوله لقوة الاسمية في الاستقلال اي في الثبوت الدوام وفي الحال هو الاستقلال
كما هو الاصل في الحال هو الانتقال وعدم
نقض الرابط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط
١٢ منه

فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب ويجوز زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لاشك فيه ولا تقول هو الحق لاشك فيه لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى بجملته الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا مستقبلا بالضمير وحده لمشابهته لفظا او معنى للاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع فاما سواهما اى سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة الحالية فلا يجوز المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او بأحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد فقد خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا يجوز فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى

الی الحال لغة على المشتق الواقع حالا ليدل بها على قرب نسبته الى زمان صدور الفعل
انتهى انتهاء مطلق الفعل منه قريبا من زمان الحال اه منه
من ذي الحال او وقوعه عليه بخلاف الآن المتأخر ومن المشتق اذا وقع حالا ان مضيه
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قدحي تقترنه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب
علامة او مقدرة منوية نحو قوله تعالى حاصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا الخلاف
بنى على ان هذا بمنزلة ما ذكر او لا قال الشارح الدماميني كذلك بدون الواو اه منه
مذهب سيبويه والمبرد فانها لا تجوز ان خلف قد فيه بمنزلة ما اول قوله تعالى حصرت صدورهم بقولنا
حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمجيء بجملة
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي غالبا فاغنى استمرار النفي عن ذكر قد
وقد يجيء بدونها
حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او
المنتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب قوله مهديا اما صفة
لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك اكلا لمن يقول كيف جئت اليّ اكلا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى الحبل لالسان ان لين نجم عطامه بلى قادرين على ان نسوي
بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي
اي احوال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام هو موجودا خلافا لانتقال المنتقلة والمشتقة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في حال الام

أي أحقّه بفتح الهمزة أو ضمها من حَقَقْتُ الأمر معنى تحققته وصرت منه على يقين أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه أو معنى أنبته أي حققت أبوتك وصرت منها على يقين وانتهاكك عطف

وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحق عطفا وشرطها أي شرط وجوب حذف عاملها أن تكون مقدرة أي مؤكدة لمضمون جملة أخر ربها اعما بوكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه لأنه ليست جملة أخر ربها اعما اذا كانت فعلية

فاعل تشهد ولا بد بهما من قيد آخر وهو ان يكون عند ذلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد فاعما بالقسط العليم أي العالم

الذي يرفع الإبهام واحترز به عن البدل فان البدل منسي في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام غير شيء عال من ضمير يسهم وايراد معين المستقر أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع

له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل تارة في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا استدلالا ما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او كل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي لانه واحد

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا القيد الاخير عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال تذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الموضع عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الموضوع لما وضع الرطل مثلا للنصف اعني فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل منه كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما او الا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل تمرا فيرتفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل تمرا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فقولنا اي التقسيم الاول التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذوات مذكورة بعده عن مقدر يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف حقه ان يضاف
هو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها ان رفع
الابهام مطلقا تحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار لما تحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو
ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو
المقدرات لان معلوك عندي عشرون رسا ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا
المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلث لان
كان مطمح نظره التنبيه على بيان تميز المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان
سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير كما يعلمها
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والا لم يستحق الاضافة مع التنوين ولو في التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ما فاق الاسم بهذا الاسم شابه الفعل او اتم بالفاعل
صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لو قومه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع
بعد تمام الكلام فينصبه لك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بما علمته لا شيء آخر فافهم

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لما ذكر ان لام التعريف الداخلة
على اول الاسم والكاف تم بها الاسم فلا يضاف ولا يعقب التمييز عنه فلا يقال عندي الا اخوه جملا
فيفسد ولو اي التمييز والكاف لاسم تام مبتدأ ومجرورا عن كان اي التمييز جنسا وهو ما يقابله
اجزاؤه ويقع مجرورا عن ابتاء على القليل والكثير خلافا لمن يقول انه لا يجر الا القليل وجمعه كالمبهمات
والتمييز بخلاف رجل وفرس لانه ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد المتصل
ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جنسين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جنسين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء كانت بخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اي يثنى ويجمع التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عسل توبين او اثواب ثوبان كان اي المفرد والمقدار
ثوبين او ثوبي التثنية والمعنى ان جد التمييز متلبسا بمثنيين المفرد او بالنون الى التثنية
فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز بنا ذات لا اضافة اي اضافة المفرد والمقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام لكن مع
التخفيف نحو طاب ثيت ومنوا سمن وقالا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع
او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو زيدي ما لم يلتبس بالاضافة فحينئذ يلزم اضافة

المضاف وامافي نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير الممير نحو عشرك وعشري وعشراي مضاف

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى الممير لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند

اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلما

يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الاعلى قلة ليكون اقرب الى الاطراد وعن مقدار

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار لك برفعه عن مفرد

غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا

فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والحديد اي خص التميز اضافة

غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التميز

لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس كذلك وهو ما يرفع الابهام عن ذات منسوبة

وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات

مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه

عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلته ما في هذا القسم

للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بحسب النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض تمتلئ ماء او اسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباه وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب آباً مثال للشبه بالجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه والمتعلقة وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد ونزيد طيب نفساً واما قوله وأبوةً ودراً وعلماً عطف على نفساً واما بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين عرضاني خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه

أَوْ فِي إِضَافَةٍ عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مِثْلُ يُعْجِبُنِي طِيبُهُ نفساً وتركه لأظهر التمييزات لاختصاصه به وأَبًا وأُبُوَّةً وَدَارًا وَعِلْمًا اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد وعلى ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان يشير على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه مبهما معلوما والابهام يكون في نسبة الدرية والدرء في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة

بالكسر من التفرس فتحرر ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن عين نصافى المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ولكن
التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييرا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييرا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل امانى
طاب زيدا بافانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييرا عن زيد اذا اسند
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييرا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه وكذا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصافى المنتصب عنه
اسلا يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما وداراقان
هذه الاسماء ليست نصافى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيها اى فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصافيه او محتملا كونه لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه فاقضيه من وحدة التمييز
او تثنيته وجمعيته سواء كان الموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعنى فى نفسه مثل فوك طاب زيدا اباً اذا اردت ابا لم فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
اباً وجده او طاب زيد آباء اذا اردت اباً واحدا واجداده على كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اور مغزا واذا قصدت تثنيته اور تثنيته واذا قصدت جمعيته اور جمعا

فان صيغة المفرد لا يصح ان تطلق على المثنى والمجموع اكثر اذا كان التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الاتفاع من حيث امتيازها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما او اريد ان
متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل بدره فارسا او ما ولد منها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفته كه اي لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تحدث موصوفا
والذكور سابقا يصح فيها ان يقال طاب بزيد الا اذا كان الوالد زيدا ولا يخفى ان يكون والد مجازا الاسم نحو
وطابقه الواو بمعنى مع السبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة تقع مطابقتها اياه او
مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اي كانت صفة له مطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما مر حاله تفسير وحملت الصفة
الذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب بزيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال
كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو بصرة من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز الا ان من تزاد
في التمييز لا في الحال وايضا المقصود منه الصفة المشبهة لا حال الفروسية او قد يجيء حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما

عشرون ولا زيدا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا

فلا يقوى ان يعمل فيما قبله ولا خلاف اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما جامد فيه

من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب

او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو

الانا ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وانما جاز

في قولهم امتلأ الانا ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الانا ء ولو على سبيل التجوز وقد يرد الابهام

فيه لاجرم فسره بقوله ماء اي هو في معنى امتلأ ماء الانا ء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك

بيع زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة

فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وانكان اسناد البيع اليه حقيقة والبها مجازا وبهذا

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن البسيطة انما فاعل في المعنى والمفعول

من ان التمييز في هذه المثال واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا نطر وتلك القاعدة خلافا لما

والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى ما هي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة

العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و

اولم يكن نحو جاءني القوم الا احمدا او هو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه تصحيحه كما

عرف وثانيا باستفادته من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما لاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد كلام

لا بعد غير وسوى وغيرا غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى

لئلا يدخل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا شبهه والاستفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز

به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه يجب فيه النصب بلا حاجة هنا الى قيد آخر وهو

ان يكون الكلام الموجب بامكان يكون المستثنى منه مذكورا فيه فلا يخرج نحو ما رأيت الا اليوم كذا فانه

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على

الاستثناء بدليل قولنا اذا كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج

مثل قولي الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا

على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه في تعلق بالفعل واستثناه

معنويا اذ له نسبة الى المنسوب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقحما

بعد الا المستثنى منصوب وجوبا اذا كان الكلام متقدما على المستثنى منه وكان في كلام موجب او غير

موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا

اذا كان بعد ما خلا وما عدا الا ان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا

عمرا التقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلوهم من زيد

ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بتجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاوزوا

خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا لبعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما

زائدة والعامل فيه الم يثبت عند المصنف ولم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد

ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءنى القوم لا يكون زيدا او انما يكون

بعد هما لانهما من الافعال الناقصة التى تصبغ للخبر وقد مر اصحاب سيبويه فى باب الاستثناء ضمير

اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها

قائمة مقام الا وهى لا تتصرف فيها وجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا

فى محل يكون متاخرا عن الاخراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا

وغيرهما فى كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر
فيه المستثنى منه وشرط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم مما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما قاموا الا زيد بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا
الا زيدا بالنصب اما بالطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
والبدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة ولو اسقط
الا واعرب المبدل بالاصالة وبغير واسطة ويقوم المستثنى على حسب العوامل اي بما
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخلص المستثنى بهم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربني الا زيد او يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيد بخلاف ضربني الا زيد فانه لا يصح ان يضرب
كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون متاكدا قرينة دالة على البدل
المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة

فائدة صحيحة تفيد المتقن ان شاء الله تعالى

كل يوم الا يوم كذا فظهر انه للايذ المتكلم جميع ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك

وقائل ان يقول كما ان الاستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب بعض الصور وبما ايم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد بمعنى انه يستمر في غير الموجب

ايضا استقامة المعنى في الصورة المثال قرأت الا يوم كذا الا يوم كذا بمعنى قرأت كل يوم بعض الايام

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين او كان

هناك قرينة ولا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة

بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم في

عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وهو مخالفة واحدا ما في ذلك

واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحدا ما في ذلك فيما يقل كما في المثال المذكور فان

الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وبين ضربني الا زيد ليس الا ظهور قرينة دالة على البعض

من المستثنى منه مقطوع به في الاول وعدم ظهورها في الثاني فهو هام في الثاني ايضا

قرينة ظاهرة دالة على البعض بعينه كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فهم

فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم جدان قرينة

ذلك في الموجب فالغالب عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في

الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا كلما او بمعنى ما زال ثبت لان نفي

النفي بالا لانها تاكيد النفي ولا نفي بعد الا تناقض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد
بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فكذلم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا لنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فكانه
ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو جعل
بعضي على لفظ المستثنى منه لابد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا تقدر ان
لا حقيقة اذا لم يمكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر
سيرا له حكمه فانه في قوة التقدير حال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد
اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها كما في لا تعمل عمل النفي وقد
انتقض النفي بها وحيث تعذر في تامين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد هو المرفوع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيا
هو المنصوب بخبر كان فان قلت لا حد في هذا المثال محلان من الاعراب احدهما قريب هو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله
القريب انما هو لعمل لا فيه يعني النفي وقد انتقض بالانتقاض محله البعيد فلا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس فيكون عاملا مع انتقض النفي فيه ايضا بالا نحو ليس احد الا شيء

للفعلية لان النفي فلا تقتضي ... النفي في عملها لبقاء الامر العامل هي اي ليس

... اي لاجل ذلك الامر وهو ... ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية

لان النفي وعمل ما لا يقتضي جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا

بقاء عليها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد

انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعدا غير وسوى مع كسر السين او ضمها

مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعدا حاشا في الكثير

وهو ما حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب لها على انها فعل متعد قاصر

ضمر فيها ضمير المستثنى عائد الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي

براه الله عن ضرب عمرو واعرب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة او موجب اعراب

موضوع كل اعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجرى المستثنى للاضافة

اعمل اعراب المضاف اليه وبعد اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار

قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد و

استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا ... استعملت مثلها

في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منها في مغايرة ما بعده

لما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة حمل الالم عليها في الصفة

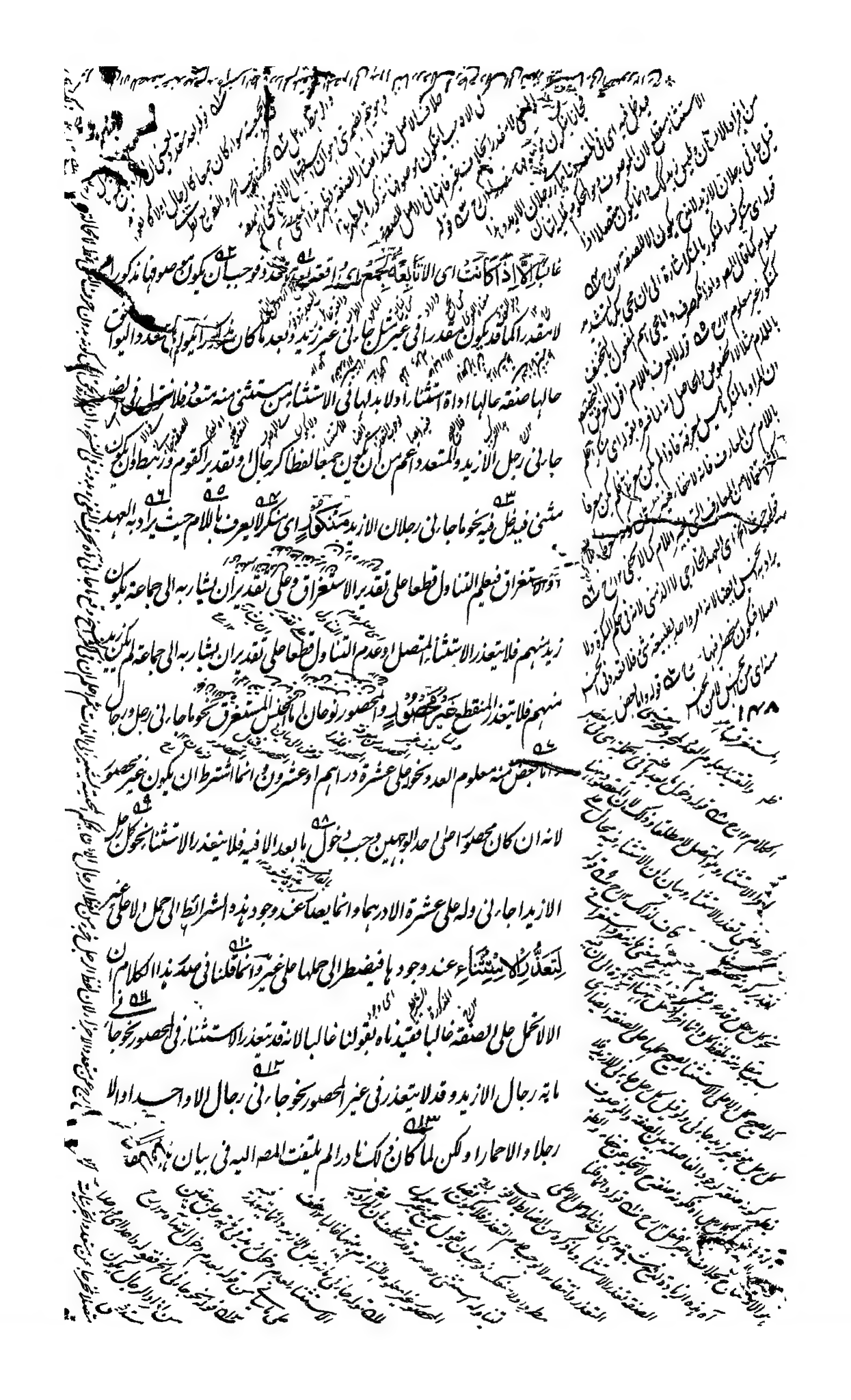

بخلاف المستعد والخبر فانه يجب الاعراب فيهما لان الصلح للتقرير فيه لانتفاء ما فيه بل الاسم قرينة رافعة
للبس وكذا ان انتفى الاعراب في اسم كان من خبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
اخي زيدا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت هذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله الرفع على ان كان تامة اي ان حدث
ثم فاربعا بالاسم او بعه وجها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى نحو ان خيرا فخيرا اي
ان كان عمله خيرا فخيرا هو خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا او
رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه مجازاة حسنة وعكس الاول نحو ان غير فخيرا اي ان كان
في عمله غير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذا الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي
لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما نقطة ما بعد ان في موضع
كان عوضا عنها واذغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فحمل ما على الاول من غير فرق الا بحذف اللام اذ لا لام فيه وقد تقدم

على الاول لانه اشهر اسمائهم آن واخواتها وسنة نهارا وقد يعرف بالتعريف اشار الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما

عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع اعتراض هذا التعريف بهما ايضا مثل ابوه

في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي جنسه الجنس وحكمه و

انما لم يقل اسم لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي

للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يعد ان ليس اسم لانه المنصوب بها لفظا كالمضاف

وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت

وبهذا القدر كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله

يليها اي يلي المسند اليه لفظا او نقديرا اي بلا فاصلة بعد بها بلا فاصلة نكرة مضافا او

مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه نحو احوال مترادفة من الضمير

المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع

في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك

مثال لما يليها نكرة مشبهة بالمضاف وقوله لك على الشبه المشهورة من تتمة المثالين كليهما

فإن كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا

بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبيها به اى يليها نكرة غير مضاف

ولا شبيها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان بمفرد او مضاف

مفصولا فالحكم غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول

لا عليه وهو بالفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار ولك في جمع المؤنث السالم يليها نون نحو

لا مسلمات في الدار وآيا المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في تسع لمذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك واعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل

في المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من او معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها

لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى

على ما ينصب به ليكون المبنى على حركة او حرف اشبهها النكرة في الاصل قبل المبنى ولم

بين المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فصير الاسم بها يائيا الى

ما يستحقه في الاصل عني الاعراب فإن كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة

بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا

بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبهه به

او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه

الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في

المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الاحاد وفي النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل هل في الدار رجل ام امرأة وهذا

التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا اباحسن لها اي لهذه القضية هذا

جواب وحمل مقدر على نحوه وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا النافية للجنس

لا يحسن كونه مضمرا ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول

بالنكرة اي بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثله لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بغير المتعين من الحق والباطل لاشتهاره في هذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام

لان الظرفان تسوغ فيه المتكرير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما ذكر

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل وجب تكريرها

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فقط ومعها اى
اى الحركات الاعرابية والبنائية ١٢ منه

لاحول ولاقوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولاقوة عطفا لا على محل
فالمحل بالانفصال القوة لقدرة وعن ابن مسعود رضه لاحول عن معصية الله ولاقوة على الطاعة الا بعونة الله اعانه ١٢ منه
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولاقوة موجود الا بالله او
عطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولاقوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية وان الثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لاحول ولاقوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظ لشابهته حركة حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد لان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حول
ولاقوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا المذكورة
والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولاقوة الا بالله لانه جواب قولهم الغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسوال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا المبنى ليس على ضعف فان عمل المبنى ليس بقليل وفتح الثانى نحو لا حول ولاقوة

الا بما بعد على ان يكون الاستثنى بحسب وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لانعقاد عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة انعقادها التكرير فقط وقد حصل
ههنا ولا وصل فيها لتوافق الاسمين بعد باقي الاعراب فهذا على التوجيه الاول ستعين بعطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى وَاِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْعَمَلُ اى عمل لا
اى تاثيرها الذي هو دخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام فمعناها
اى معنى الهمزة اذا دخلت على لا التي لنفي الجنس لا اَلْاِسْتِفْهَامُ حقيقة فقول الارجل
فى الدار استفهام واما العرض مثل الا تنزل عندي فلم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي واتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال
هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء شربت لا زيدا
ماء واما قوله ع الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست الا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص بزيد اسمه فكانه قال الا تروني رجلا يعني الا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ولغت اسم للمبني لا لغت
اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للغت اي لا الشائع و
ما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا
عن مثل لا رجل حسن الوجه بل بليغ حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها
هذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال
توجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ولغت المبني اشارة الى ما مبني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ومبني على الفتح ثم جيء بالخبر منهما وهو
مثل لا ماء ماء بارد لم يصح انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد اليه فان يرد في هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع منهما ومعنى
لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوع عاتهافي الاعراب وفي البناء رفعا حملا على محله البعيد و
نصبا حملا على لفظه او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فمحله الاعراب لا غير رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الاشارة في بيان
فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا
في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والا فرس واذا

كان لانكرار في المعطوف محكمة ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ

اي لفظ الاسم المنفي بحيث ينصب وبان يحمل على المحل ويجعل مفردا عاجزا ولا يجوز في البناء لمكان

المعطوف المفصل بالعاطف يحكم في حكم المفصل لمظنة الفصل بلا الموكدة او المعطوف على المنفي يزاد فيه

لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن منعي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الامدي ومثل لا اباله ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا اي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف في الجواب وحذف النون من نحو غلامين جائني عيسى

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما

على ما ينصب به الجار مع مجروره خبرها وقد جاء على تلك مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة

الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين لحمائي حال الاضافة وتشبيها له

في الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجري الاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك تشبيه نما هو لشارك غير

اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيهها اى التشبيه بين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل بين التركيب له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل ان وجه شبه مثل بين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا آبا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بالنسبة له لا هذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب المضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل بين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بها على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلام من لرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى بين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامية بهذا الاتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلامية موجود وان قلنا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلام من له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلامية المعلوم من خلقا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه المعمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا التعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و
جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى وقام اللام مقام الاضافة
تاكيد اللام المقدرة وحكم المصدر بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا خذ فا كثيرا في مثل لا
عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجوبا لئلا يكون احجافا وتوهم ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وجعلنا
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
ليس هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبرها ولا لهما وكذا اسمية اسمهما
لهما تعريضا لانه وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر
باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان معهما كما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في
استعمالهم وهي زايدة عند البصريين ونافية موكدة عند الكوفيين او انتفض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما واذا كان
مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل شبه ليس فلما

فصل منها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل وَاِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِرَفْعٍ
خبر بما يُوجِبُ بسر بهم اى بعد الطيف يفيد الايجاب بعد النفي ويؤول لكن نحو ما زيد مقيما
اى على جزاء الاول ح
بل مسافرا وما عمرو قاعدا لكن قاعد فَالرَّفْعُ اى حكم المعطوف الرفع لانه كان بمنزلة الاول في
نقض النفي الْجَرُّ وُرَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ اى اسم اشتمل لتخرج الحروف الا واخر التي هي محال
مبتدا وخبر مبتدا محذوف اى هذا ذكر الجرورات ح
الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها
اقسام الاسم عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ اِلَيْهِ اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عُرِّفَ به لكن اشتمل على علامية اعم منه ومما هو شبيه
ح
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه وَالْمُضَافُ اِلَيْهِ وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وسيجيء في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
وكانه اشار بتصحيح توهمهم والجر على المضاف اليه بتقدير الامكان بلا تكلف ح
بحرف الجر لفظا ايضا كُلُّ اسْمٍ حقيقة او حكما يَشْتَمِلُ الجمل التي يضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر لِنِسْبَةٍ اِلَيْهِ شَيْءٌ اسما كان نحو غلام زيد
او فعلا نحو اعجبني ان قام زيد لان المضاف اليه يفيد ما يفيده الفاعل والمفعول
وغيرهما من المتعلقات

او فعلا مثل مررت بزيد واسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف
كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى
لكنه غير مراد اذ لو اريد لا لجر والتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يلفظ بالحرف نحو مررت بزيد فجدير اى
مسلى عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل
الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام وما هى فيه فلما اراد وا
ان يمزجوا الكلمتين ممحضا تكتب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف
خذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية ثم المتبادر من التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير
شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح
فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه
شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد فى اضافته الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جارنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال حسن من حيث الوجه
فان قلت ان الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد التخصيص فى اللفظ فلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
فى المضاف تعريفا او تخصيصا او تخفيفا اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سراية اليه فاللفظية
علامتها ان يكون المضاف مشتقا غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كعلام زيد او كان صفة وكل عمر مضافة الى معمولها
بل الى غير كضارع مصر كريم البلد وحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام اى فى مثل غلام زيد واحترز بقوله للمضاف وظرفا اى لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس صادقا على الغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم خصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف

ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام
واما مساو وكليت واسماء واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين متمحضة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف كالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
الى خاتم بمعنى اللام كما ان فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم مما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو حاصل اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام وان صح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصرح بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يقع
الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية والاحتياج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل جزء كل
واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع من المبين والمبين فلم تعدهم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو خاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى اللام اي خاتم لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة بمعنى

تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان المنتة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معاوينة المضاف للان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعلومية ذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال غلامى زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى جهل الواضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قولهم ادخل السوق واقدم على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه
ليس يخفى ما فى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتها لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
تنوينها فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه فرد واحد يعرف بغيريته كقولك مثلك يفعل كذا بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم
الشجاعة فقيل له جاءنى شبهك كان معرفة اذ قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان فيه اللام حذف لامه وانكان علما انكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك الاسم او ان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد

لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للاولى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان

قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق واعباس في قوم تعريف بعد تعريف فما الحوجوا

هذا ودون ذلك قيل للمسلم ان في هذه المسئلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو تعريف الحاصل

باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة

الى معلوم باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل فيها تعريف بعد تعريف وما اجازه

الكوفيون من تركيب الثلاثة او ثوب شبهة خلعا المعرف باللام المضاف الى معدود نحو خمسة

الدراهم المائة الدنانير ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما

ثبت من فصحاء من ترك اللام قال في والربع ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء

في الحديث من حوله بالالف الدينار فعلى البدل وان الاضافة اللفظية علامتها ان

يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها فائدة الاضافة اللفظية

فائدة الاضافة تعريفا او تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لما المعنى بان

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازائها مقطوعا من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب بدا وحكما مثل

حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضارب يزيد ضاربو يزيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه فحذف الضمير

من غلامه واستتر في القائم وضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف

والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها جعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع

تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و

جاز الثاني لكون المعرفة اذا اضيفت للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و

امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون كل واحد من تلك الامور داخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا داخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص و

من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب يزيد والضارب يزيد لحصول التخفيف بحذف

١٦٧

فقاله وضعف الوهب المائة البجان مع عدها انه ضعف عطف البجر وعن اللام على المحلي به

المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه توسط العطف بصير مثل الضارب لزيد كما عرفت فانما

لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ

يندفع ما مر من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى مسئلة ظاهر وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف

الى صفته بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي محاله لان كل من بيتي التركيب الوصفي والاضافي

معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وهذا معنى قولهم صفة لا تضاف الى موصوفها فالاضافة

مسجد الجامع لمعنى المسجد الجامع وجر وقطيفة لمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم

لمعنى المسجد الجامع وجر وقطيفة لمعنى قطيفة جرد من غير فرق وبرد على التابعة الاولى قوله

لاضافة موصوف الى صفته نحو مسجد الجامع ونحو جانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة

فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد

الغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمق صفة البقلة وقد اضيف الهما موصوفاتهما

واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع

وذلك بتحميل مضافين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد وبالجملة فان الجامع ليس مضافا اليه لا صفة للمضاف وشتان ما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون منزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد ويتوجه ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة احتمالا يتناول الصلوة الساعة الاولى وبقلة احتمالا على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغرفي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه لها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وموقوله والاضافة الى موصوفها مثل صرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف
واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصد التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي تخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة الجانب حيث
انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها تخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا
يضاف اسم تمام اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى كل المضاف
اليه سوار كاما مترادفين كليث واسد في الاعيان والبحث وحبس ومنع في المعاني والا
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

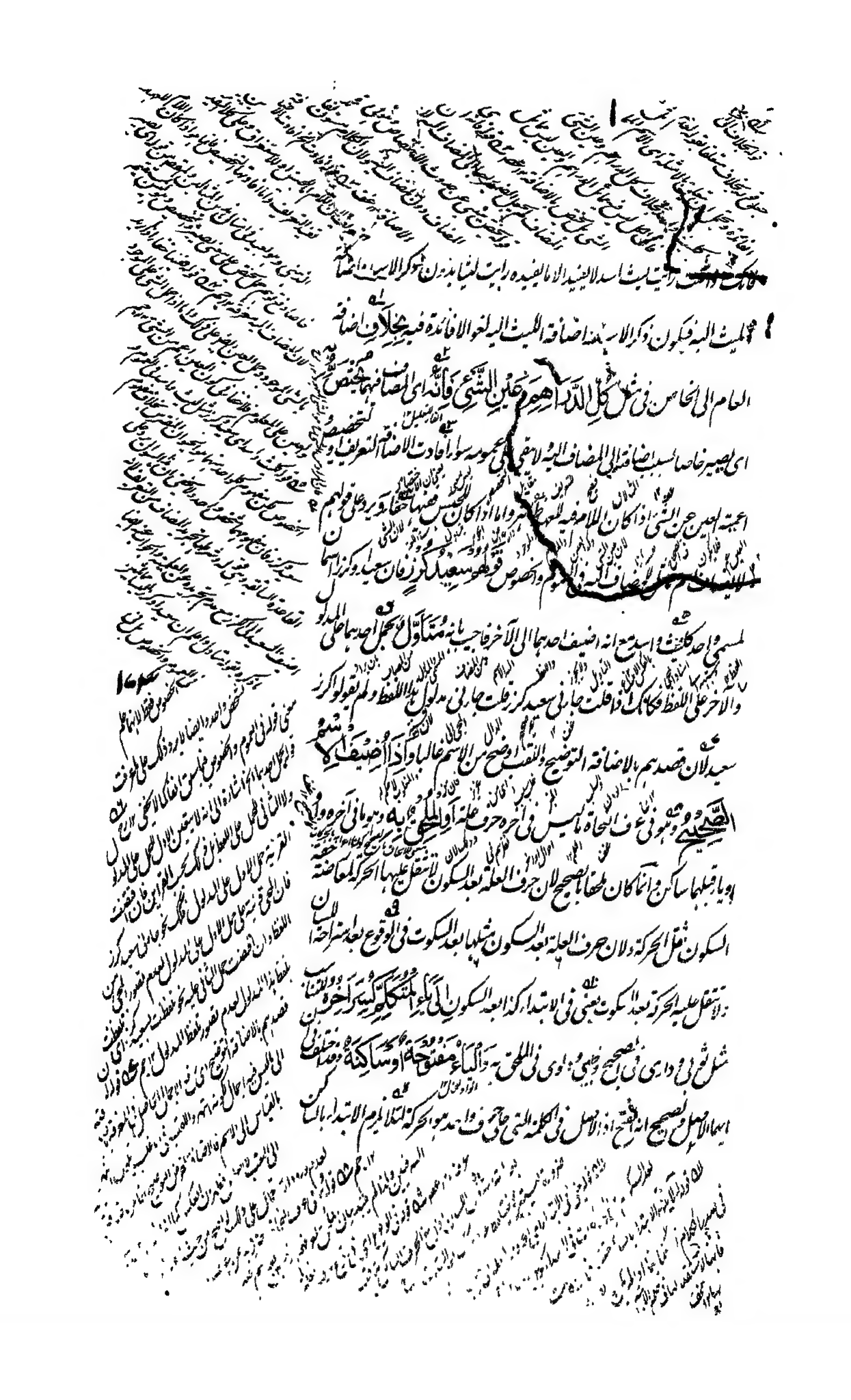

حقيقة الاعراب والاصل في المبني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف

آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا فتثبت اي الالف على لغة الفصيحة بعد ضم

موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذا ذل وهي حيلة من العرب لقلبها اي الالف

حال كونها غير التثنية ياء المشاكلة ياء المتكلم وادغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف

التثنية كذلك لالتباس المرفوع بغير سبب وجب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء او ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيها فتكون الكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى ياء المتكلم وتسقط النون للاضافة واو ادغمت الياء في الياء فصار مثل مسلمي

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى

ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا فحركت بالحركة المناسبة لها فصار مسلمي وان كانت قبل الياء

والواو فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي في مصطفون مصطفي بخفة الفتحة و

فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور لئلا يلتقي الساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك

وهو شاذ بخفة وامّا الاسماء الستة التي سبق ذكرها فتضاف مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي

وابي اي فالحال في الخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان تقال ابي واخي مثل

وهي بلا واو المحذوف وقد جعله نسيا منسيا واجاز الفراء فيهما اخي وابي برد اللام فصل فيهما اي

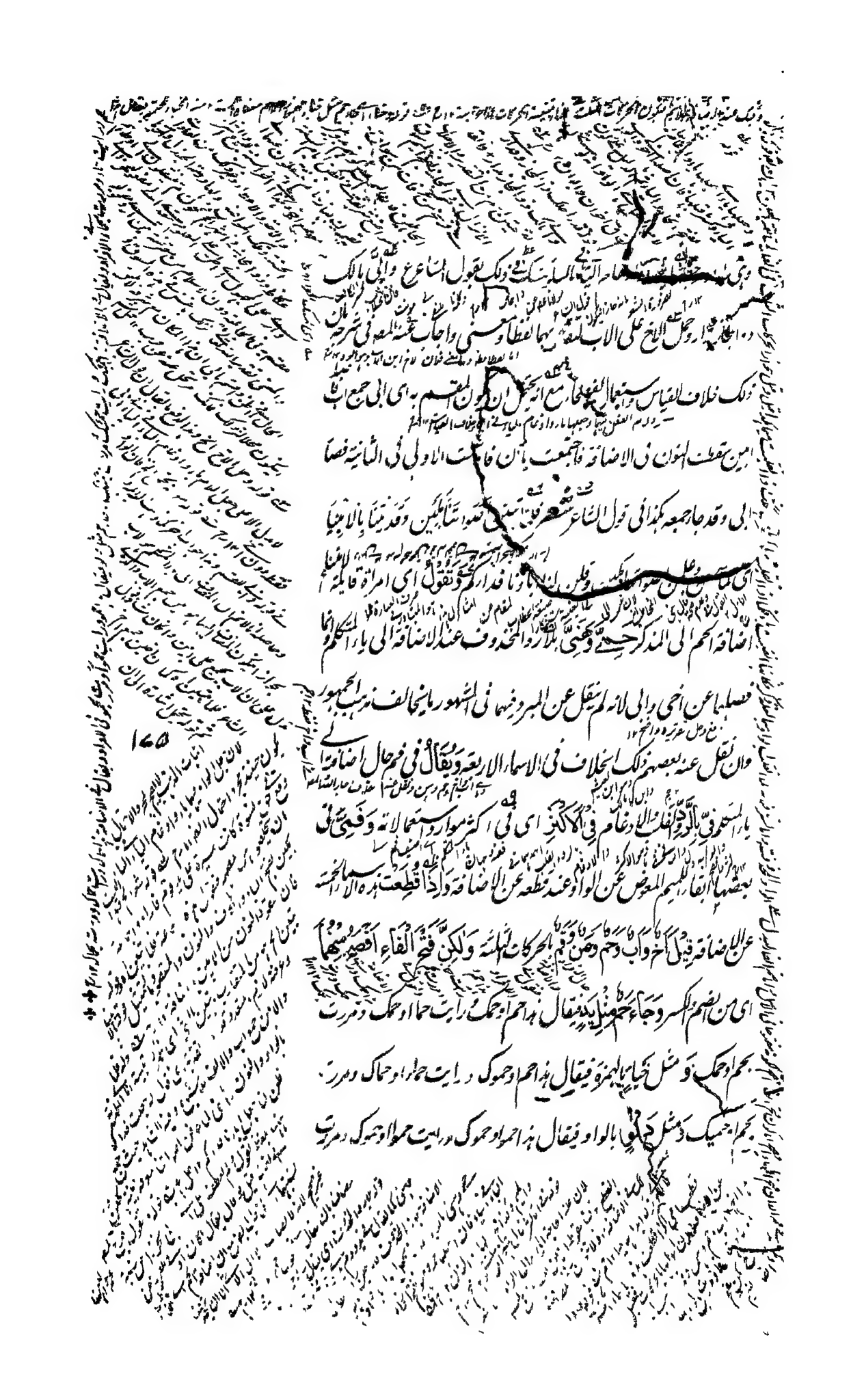

اوحماك مطلقا اى جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد الا
بل تجيء هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاءهن مثل يد مطلقا
اى فى الافراد والاضافة يقال هذا اخ ورايت اخا ومررت باخ وهذا اخاك ورايت
اخاك ومررت باخيك وذو لا يضاف الا الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ وكون الشاذ شاذا يعم
والافصل من الناس ذوو ه وقيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان اخص للمضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم تقتضى اضافتها الى
المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه فقطع اى فى وعن الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكواهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلا نقض بها بخرج
ان ان وضرب ضربت هم كونهما من افراد الحد وكل ثان اى متأخر سمى لوقوعه خلف سابقه كان
فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا تلبس باعراب سابقه
اى تجعل اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا منه كلا او بعضا من جهة واحدة

Marginal commentary in Arabic

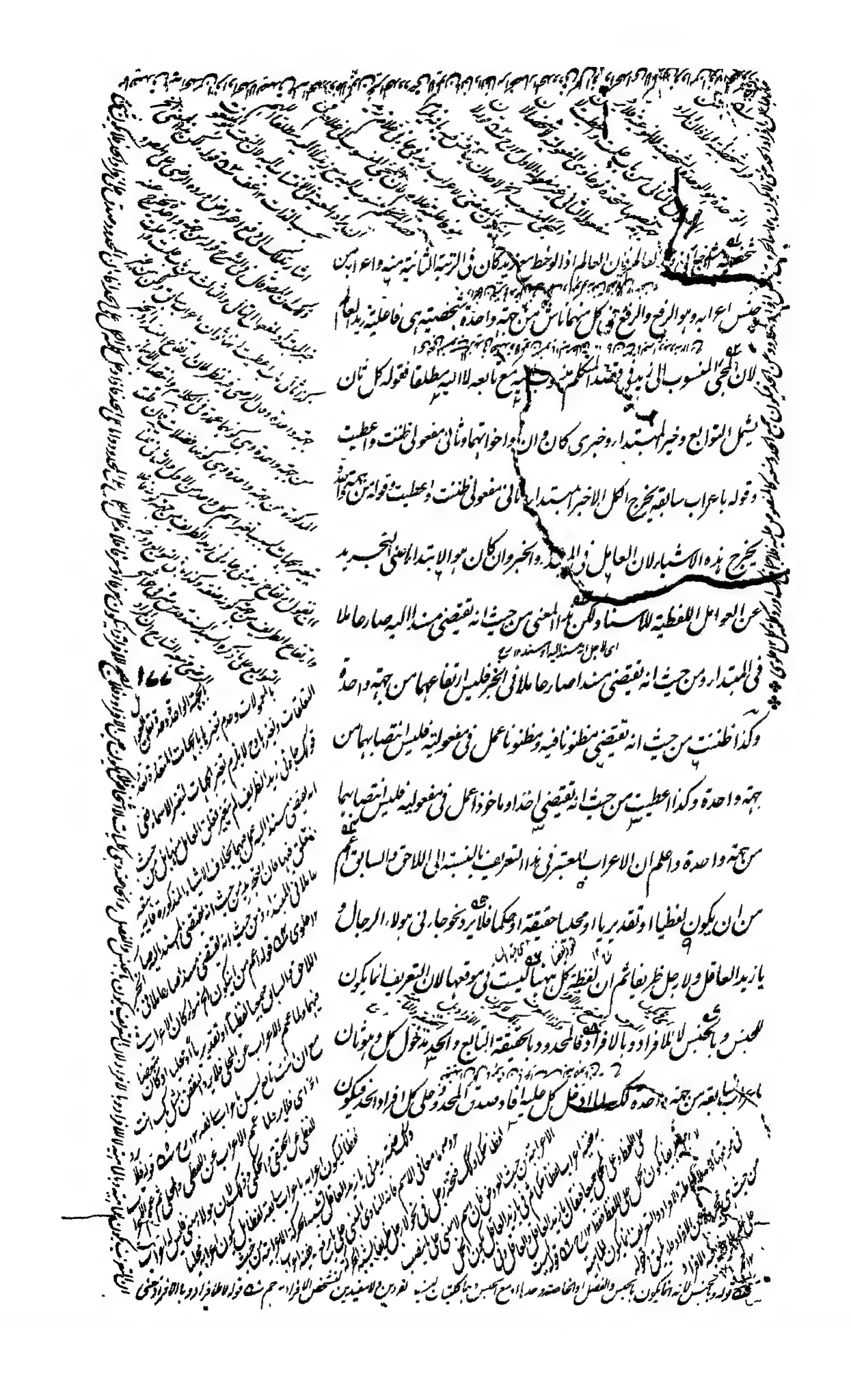

مالفائدۃ الاظہر الحصار المخبۃ وفیہا لعدم ذکر غیرہا فیکون جامعۃ تحصیل

یکون جمعہ ومنعہ کالمنصہ تحض علیہ البعث تابع جنس شامل للنعت کلہا وقولہ دل

علی معنی فی متبوعہ ای بدل بہیأۃ مخبر بہ مع متبوعہ علی حصول معنی فی متبوعہ مطلقا

ای قولہ لالۃ مطلقۃ غیر مقیدۃ بخصوصیۃ مادۃ ومن المواد احتراز عن سائر التوابع والابدال

عند البدل فی مثل قولک اعجبنی زید علمہ والمعطوف فی مثل قولک اعجبنی زید وعلمہ و

لالتاکید فی مثل قولک جاءنی القوم کلہم لدلالتہ کلہم علی معنی الشمول فی القوم فالمراد

التوابع فی ہذہ الاشیاء علی حصول معنی فی المتبوع انما ہی بخصوص مواد ہا فلو جردت عن مادۃ

المواد کما یقال اعجبنی زید غلامہ واعجبنی زید وغلامہ او جاءنی زید نفسہ لاتجد لہا

دلالۃ علی معنی فی متبوعاتہا بخلاف الصفۃ فان الہیئۃ الترکیبیۃ بین الصفۃ والموصوف

دل علی حصول معنی فی متبوعہا فی مادۃ کانت وفائدتہ ای فائدۃ النعت غالبا

تخصیص فی النکرۃ کرجل عالم او توضیح فی المعرفۃ کزید الظریف وقد یکون لمجرد

الثناء من غیر قصد تخصیص ولا توضیح نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم او لمجرد الذم نحو اعوذ باللہ

من الشیطان الرجیم او لمجرد التاکید مثل نفخۃ واحدۃ او الوحدۃ تفہم من التاء

فی نفخۃ فاکدت بالواحدۃ ولما کان غالب مواد الصفۃ المشتقات توہم کثیر من النحویین

ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی تاولوا غیر المشتق علی المشتق ولم یکن ہذا مصیبا

فرق بين ان يكون النعت مستقلا وغيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض التعريف اي لغرض ان يعرف به المنعوت كما في اسماء الاشارة والموصولات او التنبيه كما في اي او التعميم كما في النكرات او التخصيص كما في المعارف الا العلم او التوضيح كما في العلم او المدح كما في اللهم العن الراتع والراتعة او الذم كما في اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التأكيد كما في نفخة واحدة او البيان كما في مثل هذا الرجل او غير ذلك من الاغراض التي ذكرت في المطولات فان المشتق كالضارب والمضروب لا يقع نعتا لشيء من هذه الاشياء لان وضعه لمعنى قائم بذات ما مبهمة لا يصلح لشيء من هذه الاغراض

الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان اللام في قولنا رجل تميمي ورجل ذو مال يدل على ان ذات المنسوب اليه قبيلة تميم وذو مال بطريق الاشتراك او الحقيقة والمجاز على اختلاف الرأيين او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى المشتق لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان وفي مثل مررت برجل هذا اي يزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوجيه النكرة لا امر يتعلق بالجملة الخبرية بل بحكم النكرة لان دلالته على معنى مبهم كما حقق

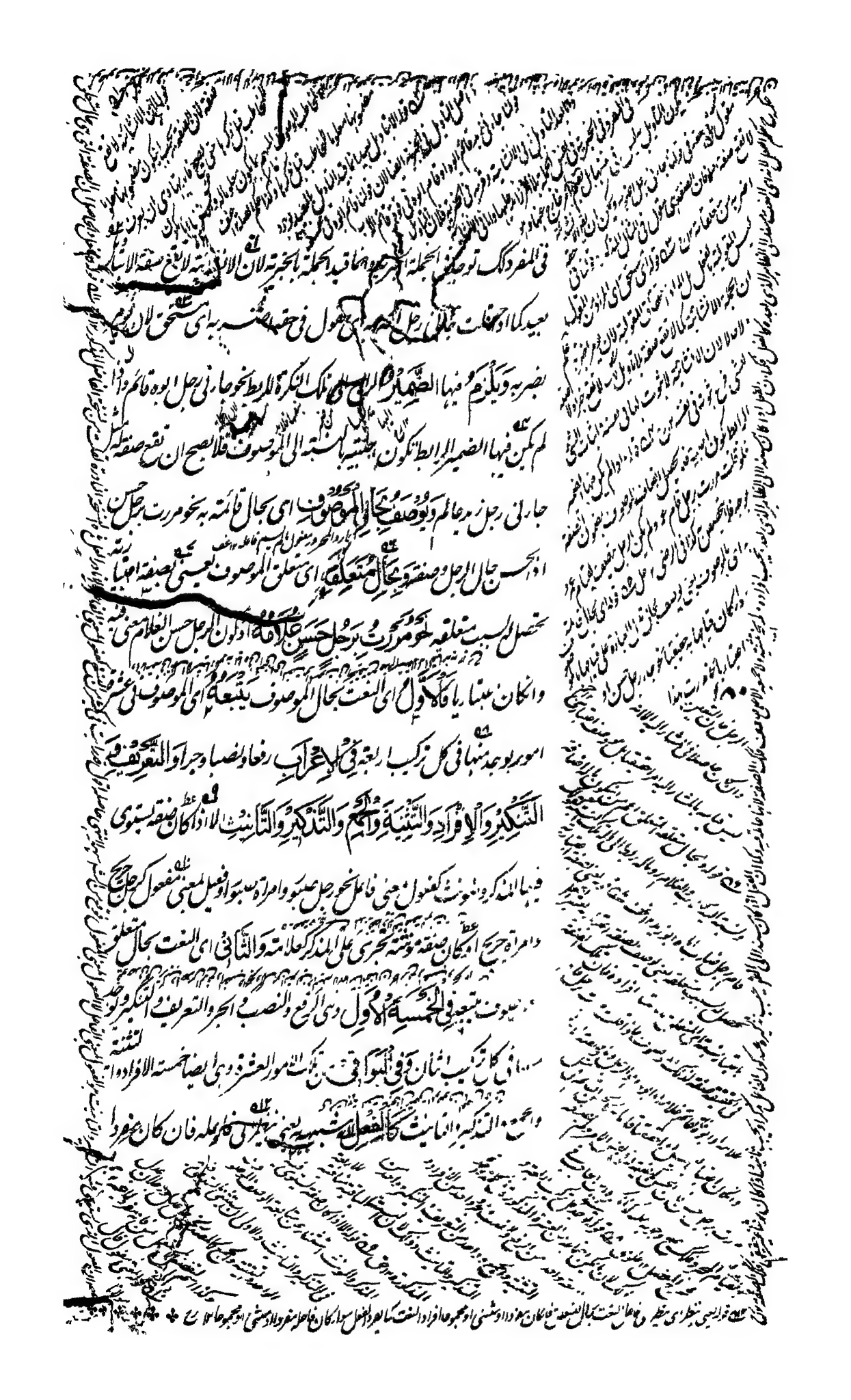

او مثنى او مجموعا او مؤنثا كما يغرق الفعل وان كان مذكرا او مبهما حقيقيا بل فاعله وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او
حقيقيا مفصولا بمذكر او بمؤنث جواز اتقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه
وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او
معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار
جاريته فان قلت والظرف ليس بمفرد حتى ينظر وحدث الاول هو الوصف بحال الموصوف فيضاف
البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
لحقته الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد
المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل نضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المفصول الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول تتبعه في الاكثر
العمدة كان الاخر حمله مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عن رتبة التبعية لما فات عن الكفي فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكلف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فحسبان يكون اكمل من الصفة في التعريف اولى وما
بها لانه لو لم يكن المكمل منها فلا اقل من ان لا يكون دونها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم الموصوف باللام الموصولات
فبينها مساواة ومن ثم اي من اجل ان المعرف اخص اوسع ولم يوصف به الا
الا بمثله اي واللام الاخراء الموصول فانه ايضا مماثل لذي للام لما عرف بينها
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله كغلام الرجل بالام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب العرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب غلام العرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على اختلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام الموصول المضاف الى
احد هذه الاجناس والواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي للسان الجنس فاذا ارادوا فرعه لا يقولون
بمثله لابهامه ولا يتأتى باضافة اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستحيل السؤال من
المحتاج الفقير فتعين ذو اللام التي هي في نفسه وصل الموصول عليه لابهامه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزم وصف باب هذا اي ذي اللام الرفع

في تخ الحروف النشار مد تعالى مثل قام زيد وعمرو ثم كيف يقول تابع متوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
والشاعر والبيب فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والبيب فيها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة لمتبوعة المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد متوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول
فلو لم يكن قيد المقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي ليست
ليست معطوفة فلم يمنع تابعا وقد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة كما سيجيء في
الكشاف في مواضع عديدة ومن الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو كتفي
بقوله تابع متوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في ما الى الكافية ان العاقل
في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من شبه المعطوف
لما بينهما من التغاير فلو احد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف قال بعضهم فيه نظر
لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

فضي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب مرجوح بعيد من غير ضرورة

واعيته اليه وَاِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ لَا الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ اِنْفَصَلَ اِبَارِزٌ كَانَ

او مستترا الْمُنْفَصِلُ اَكِّدْ بِمُنْفَصِلٍ اَوْ لَا ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَكَ لِاَنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ كَالْجُزْءِ مِمَّا

اتصل به فقط من حيث انه متصل لانجزء انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل وانفاعل كالجزء من الفعل

فلو عطف عليه بدتاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد او لا بالمنفصل لانه بمنزلة

يظهر ان ولك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما

المتصل بتباين بينهما بحيث لا يحتمل لانوع اتصال وبالجواز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان

الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يتعين كونه مجرد التقط وكذا ان كان متصلا مضموما نحو ضربتك وزيدا

لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بالمنفصل مثل ضربت انا وزيدا وما زيد ضرب هو

علامة الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فحينئذ يجوز تركه اي

ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان

الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى لقد وعدنا نحن وآباؤنا

فان المعطوف هو آباؤنا ولا مدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال بجواز تركه فانه

قد يجب بالفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يحسن الا مع ان يتساويا

عطف على ضمير مجرور لوجود الفصل وبرز فيهما وجوه والتاكيد

الخ وهو هم والكبكب بالفارسية سرنگون كردانيدن والغاوون بالفارسية گمراهان

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
لانفصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور في نحو
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضمير امتصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في الضمائر
حتى يؤكد به او لانه لعطف عليه كما عطف في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكفي بالمنفصل لان الفصل لا مانع له الا جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يجوز
التاكيد بالمنفصل لعدم تصور ذلك اثر تكليف بكفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك انت وزيد والمال بيني وبينك زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والمتاني
كالعدم بدليل قولهم بيني وبينك فوق زيد لانصاف الا المتعدد وقيل جره بالثاني لما في
الحرف الزائد في كفى بالمد ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
البصريين يجوز عندهم تركها اضطرارا واجازه الكوفيون في كل لا اعادة في حال السعة مستدلين
بالسعة فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المتصل في نحو جاءني هو نفسه مع الابدال منه نحو جاءني
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك مع الابدال منه نحو
احببت بك نفسك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر والآن فيهم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمر ومثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع كما يجوز ويمتنع في
ما زيد بقائم او قاعدا ما ذاهب عمر ولا الرجل في ذاهب او النصب اذا اختص الكلام بالمعطوف
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فيتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمر ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة والا لم
منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
بقوله والمجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا المثال
فاء السببية اي فاء لها لمناسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين بمنزلة جملة واحدة فتكفي في الربط
في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير يغضب زيد بسببية ان يكون ان يطير قيدا في الغضب فضمير الذي يطير
الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عامل بان عطف

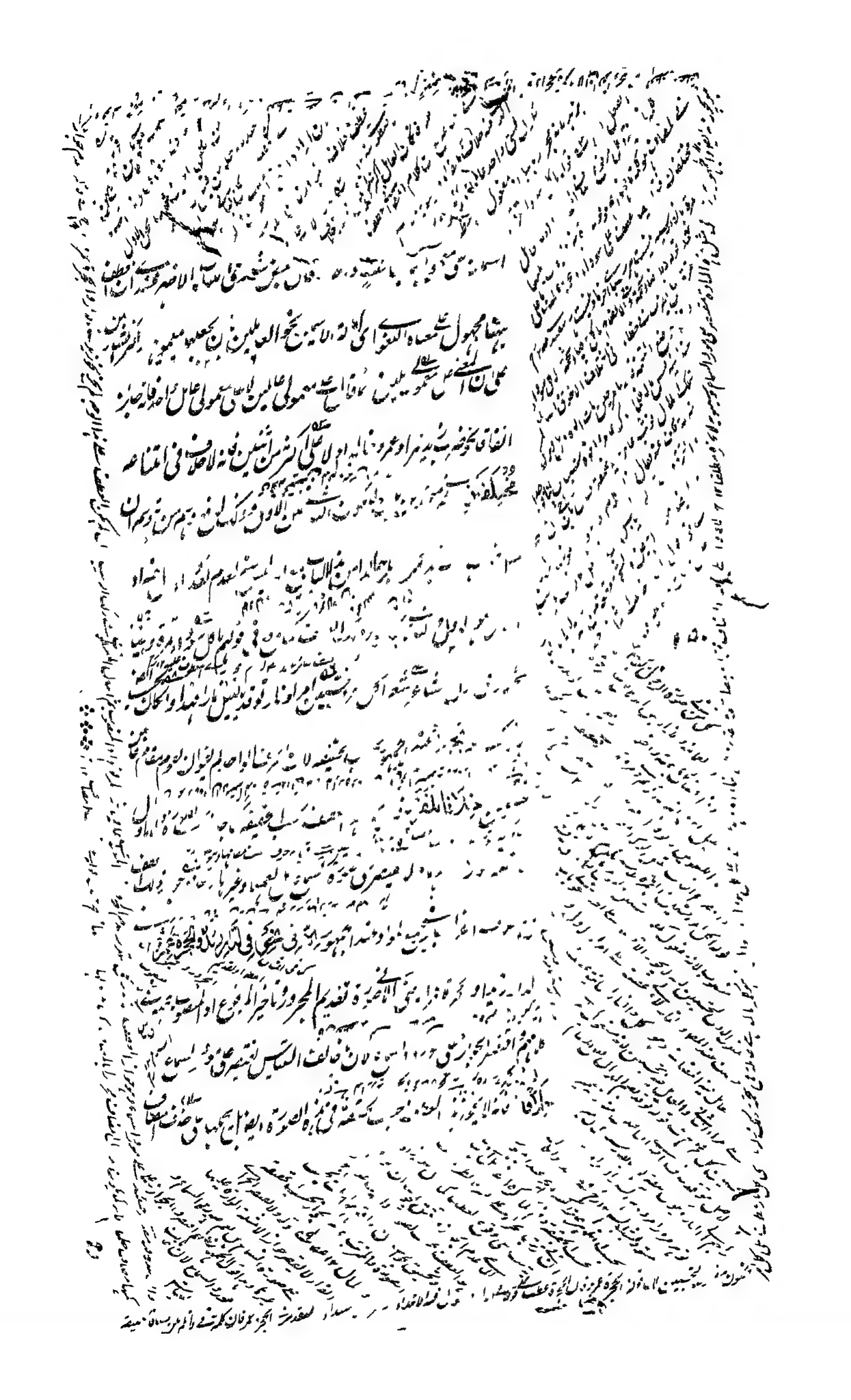

وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادته اياها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع و

اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه بتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا

ما حصل ما ذكره الحصني في شرحه وهو اي تأكيد لفظي منسوب الى اللفظ بحصوله من تكرير اللفظ و

معنوي منسوب الى المعنى بملاحظة المعنى فالتكرير اللفظي سنة تكرير اللفظ الاول اي كرر

اللفظ الاول واعاد حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت اباه وضربت اباك

في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره

متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا بتكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها

اسما او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا بعد رجاع الضمير الى التأكيد

الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة

كالتأكيد المعنوي المختص بالفاظ مخصوصة اي معدودة محدودة وهي نفسه

عينه وكلاهما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا

بد الكلمات الثلث في حال افرادها مثل حسن حسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام و

البصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى واتبع من التبع وهو

طول العنق مع شدة غير ذلك ويمكن استنباط مناسبات حقيقة من هذه المعاني ومجازا

التأكيد هي ما تابع الصادق كلا او كلان اي النفس والعين كعينان اي يتعينان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما
بالف وصيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعينا هما انفسهم في جمع
المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني اما في النفس
والعين اولين تغليبا كما تقدم في الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما لمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى
المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو اعتقت الاماء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة ويجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في
جمع المؤنث كذا اكتع اكتعون اكتع ابتع ابتعون ابتع وابصع ابصعون ابصع
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا اذا ولا جزأ مفردا كان او جمعا او اثنيه لاجتماع
الاثنين الا فيه وقد يحتاج الى ذكر الاثنين واثنين الجمع بالمثل مثل ما قد مر
مجتمعة وتصير اجزاء الا اصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تابعا الا جزاء بحيث
يصح اثرها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء الجسد ليكون في التاكيد بجميع فائدة

فقتل اكرمت القوم كلهم واشربت العبد كلهم فان العبد يجري في الاكثر افصح تاكيده بكل

يفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افراق اجزائه لاحسا ولا حكما في حكم الميت

واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارز اكان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيدهما

اكد ذلك الضمير لا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد

لتا الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لو لا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع

تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقولك هو ويقال

زيد اكرمني نفسه لالتبس النفس الذي هو التاكيد بالفاعل لما وقع الالتباس في هذه الصورة

اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور

بالنفس والعين بلا تاكيد بما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس والمتصل

لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم

لعدم اللبس وانما قيد النفس والعين بجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد

نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالمؤكد لان كلا واجمعين يليان

العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا والتوابع نحو الخوات يعني اتبع و

اصبع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا جمع يعني مستعمل هذه الكلمات الثلث

بتبعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فاذا يتقدم يعني اكتع

واخواه عليه اى اجمع واجمعت معه وذكرها اى ذكر المتبع مع اخويه دونه اى

دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجميعة فيه للزوم ذكر ما منشأ انتزاعه بدون

الاصل البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب

الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى التابع مقصودة

ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مبتدا

او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى

المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع

مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدالة فاء فرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان فهذا المعنى فان قيل بهذا الحد لا يتناول البدل

الذى بعد الاستثناء مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى

نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام

بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة نسب

الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى

ويمكن ان يقصد نسبة الى شئ فيجاء بتلك النسبة الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل من الكل وبدل الكل من البعض وبدل البعض من الكل

وبدل الاشتمال فالاضافة فيها مثلها في خاتم فضته وبدل الاشتمال اي مبدل سبب غالبا عن

اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او العكس نحو سلبك

عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي مبدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين

تحصيل اضافة السبب الى المسبب لان ملابسة الاول اي مبدل الكل مدلولا

يعني متحدان ذاتا وان تغايرا مفهوما ليكونا مسمى فعين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك

وان اختلفا مفهوما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي

بين ان الكل من الكل وبين عطف البيان بل الاولى ان بدل الكل وما قالوا من

ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان

لمبين فرع لمبين فيكون مقصودا هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو

الثاني فقط بل هما مقصودان في جوابه نظرا الى انهم

لم يريدوا بالمقصود بالنسبة الا ما لم يسبق ذكره اصلا وانت خبير بان

مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصد فيه الاسناد الى الاول حيث بالغ

فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاسناد الى الثاني حيث لم يسبق له مبالغة في اسناد

فالثانی بدل کل حینئذ یکون التوضیح الحاصل مقصودا بالاسناد والمقصود اصالة هو الاول والیه یعود التوطئة فالفرق
ظاهر والثانی ای البعض جزؤه ای جزء المبدل منه نحو ضربت عبد زید راسه والثالث
ای بدل الاشتمال بینه وبین الاول ای المبدل منه ملابسة بحیث توجب نسبة ای المتبوع الی التابع
الملابس اجمالا نحو اعجبنی زید علمه حیث یعلم ابتداء ان یکون زید معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
وقد تضمن نسبة الاعجاب من زید نسبته الی صفة من صفاته اجمالا کذا فی سائر شروحه بخلاف ضربت زیدا
راسه فانه صریح فی نسبة الضرب الی زید ذاته ولا یلزم فی صحتها اعتبار غیر زید فیکون من باب
بدل الغلط بغیرها ای یکون تلک الملابسة بغیر کون البدل کل المبدل منه وجزوه فیدخل فیه
ما اذا کان المبدل منه جزء البدل ویکون ابدا الیه منبئا علی ما الملابسة بحیث طرأت ای اقصر فلکه
ولهذا قسمه بان القسم جزء من فلکه بل موکز فیه مناقشة فی المثال ویمکن ان یورد
مثاله مثل رایت رجلا الاسد برجله لا مجال لهذه مناقشة فان هذا عبارة عن مجموع
الدار جاءت نائلة تحمل هذا البدل قسما خامسا ویسمی بدل الکل عن بعض علیه وبدیه قیل لعدم
جوعه فی کلامه عرف فان هذه مهملة مصنوعة والرابع ای بدل غلط ان تقصد ای
یکون فی قصدیت البدل من غیر اعتبار ما بعده غلطت
بعینه ای غیر البدل هو المبدل منه ویکون بیان ای البدل والمبدل منه معرفتین نحو ضرب
هذا الحوک ثوبا نحو جانی رجل غلام زید مختلفین وما ناقصة کاذبة وجاز حمل

Marginal notes and commentary in Arabic surround the main text.

عندهم زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة واجب

ليلا يكون المقصود النقص من غير المقصود من كل وجه فالوافية بصفته كيكون كالجابر لما فيه من نقص

النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكون ظاهرا نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين

نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل

ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى

واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود النقص من غير

المقصود مع كون الوليهما واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المبدل منه فيها مقصود

اذ ليس بدل الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريت نصفك وأعجبني نصفك واعجبتني

علمك وعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع

التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف

والتأكيد لا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل يعني ان الحاصل من

اجتماعهما الايضاح لم يحصل من واحد منهما على الانفراد فصيح ان يكون الاول اوضح من الثاني

مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ما ابو حفص عمر علما لابي حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب ثم عمر عطف

بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي لبسبسوا علي ناقتي وبرا

عجفاء نقبا واحملة قطنة كاذبا فلم يحلها بشيء لاعرابي فحملها بعيرا ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

وهو مشتق خليف لغيره متعرا قسم بالبيد الوجيض عمر ما سمها من نقب ولاه براغفر له اللهم انكان فجر

وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم انكان فجر قال اللهم صدق صدق حتى

التقا فاخذ بيده فقال ضع عنك احلتك فوضع فاذا هي تقطر عجفا فحمله على عشيرته

وكساه وفضله وهي قرة من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر فان قلت لم لا يجوز ان يجعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه

لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ما ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا

فيما سبق في اضاربن يد واخوه عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا

بمعنى المصير الا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه والا كان مبتدا فهو حال

اي وان لم يكن بمعنى المصير فهو حال من البكري فيكون حال من المفعول

من الضمير المستكن في عليه وقوعا جميع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله ترقبه لانه اشتاق

روحه لان الانسان ما دام حيا يرتزق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي

اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا

الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فتناول صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا

جعلته عطف بيان يا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول ظهر الثاني عيد المبني

اى الاسم المبنى هذا احد الاصح الا من يعرف ما يبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى

اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى حاناسب اى اسم

ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف

المعرب ما عدا هذه المناسبة وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تضمن الاسم معنى المبنى

الاصل مثل اين فانه تضمن معنى همزة الاستفهام او تشبيه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف فى الاحتياج

الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كمنزل فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه

كضجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف

فى نحو اوعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع

غيره على وجه تحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب ان التركيب

وعدم المشابهة فى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين بانتفائهما او بانتفاء احدهما فقط

فكلمة من وهنا للبيان نحو انما اختلفت بترتب كل المشابهة الى آخره يعنى تعريف المعرب يعنى تقدم

انما حقه ما مفهوم وجوبى الشرف والقلب اى القلب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها

عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القلب المبنى

فى المعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعتبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا

كما مر في صدر الكتاب حيث قال ما آخره نصبا وفتحة وكسرة جرا وعلى غيرها كما

يقال الرا في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمها اي حكم المبني واثره المترتب

على بنائه ان لا يختلف اخره اي آخر المبني لاختلاف العوامل

او قد تختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة من زيد وهي

اي المبنية ثمانية باعتبار الحروف المصرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال واصوات الاسماء عطف على اسماء الافعال

لا على الافعال بتقدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض ظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه

ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في

الاسماء الاعراب اذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين

احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة ايها

لما اختيرت وان الباقيين المضمر فاوضع متكلم من حيث انه متكلم كلي عن نفسه او مخاطب

من حيث انه مخاطب اليه الخطاب وقيل مدلوله متكلم من يتكلم به ومخاطب من يخاطب

به فان اما موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به وخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج

بهذا القيد الاسماء الظاهرة والمكنات الموضوعة للغائب اولیس تقدم ذكر الغائب شرطا

فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان

يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

اعدلوا او كناية متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما

السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم

الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليفخم لها السامع اذا فسرت فانها تكون اوقع في النفس

اولا مفسر فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم اسهو ومنك ومن مخاطبك

كذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله ثمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت مظلما عبد الحجازية

او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

قبله المتصل بأن يكون كالجزء منه وهو اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع

ومنصوب ومجرور لعلامة مقام النظر اقسام البارز اولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد

منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي

المضمر المجرور متصل فقط لانه ما مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف

المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي الضمير خمسة اوجه المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير

ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول

الماضي المشتركين ايضا الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيها الى ضربن

صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأنا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم

ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس

المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجتماعا والحروف

الواو والخر لواحق والدالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل ضَرَبَنِي وَإِلَى ضَرَبْنَهُنَّ ضَرَبَنِي ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا ضَرَبَكُمْ ضَرَبَكِ ضَرَبَكُمَا
ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُهُمَا ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهَا ضَرَبَهُمْ ضَرَبَهُنَّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل هو
نحو لِيَ انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انها انهما انهم انهن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل إِيَّايَ اياي اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه
الى إِيَّاهُنَّ في اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع المختص غُلَامِي في مثال المتصل بالاسم وَلِي في مثال المتصل بالحرف
غُلَامِي على ما ذكرنا غلامك لِي غُلَامِهِنَّ ولك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب متباينة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة اثنين المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة واحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعلم ان للغائب حكم المخاطب
في ذلك فان التصغير فيهما صريح وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وبقية انواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم والمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

اعلم ان الضمائر بيداء عمرو بل البتة اقرب الى الضمير خلافا

ما قيل خلافه بهو فانه لما انفصل الضمير على خلاف

الاكثر وهو يفيد الحاجة اليه واذا

بعض الصور حمل عليها لا لما ذكر من ان

انظ ليكون اشمل اقتصار على ما هو الاصل مثل ضربتك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل

وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض والتخصيص منهما وايّاك والشر مثال لخلف العامل اى

اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وانت قائما مثال كون العامل حرفا

وهند ضربت هي مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له

فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث

قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا او الا لكان خلافا

فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون

ضاربوهم نحن روى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون علما قال اخطأ

بالتمثيل صورة لا يلبس فيها يفيد الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاول

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا جاز عن نحو اكرمتك اذا لم يرفع كالجر

من الفصل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فان يكن على تقدير اجتماعهما وعدم ... احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف

من الآخر احرازا عما اذا انتفيا ونحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن

تقدم احد المتساويين

احرازا عما اذا كان الاعرف

فيلزم الفصل لئلا يعتذر المتكلم فى تاخير

الاعرف لاطبقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وعلى سيبويه تجويز

الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان

شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو فصل

وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله

وان كان متصلا ونحو ضربانيك فانه اجتمع فيه ضميران لواحد هما مرفوع اخر الاول بالاضافة

ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد بالفصل بما يفصل وكذلك الفصل نحو ضربنى اياك للاعتداد بالفصل

والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الذى على

كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلما يلزم الترجيح فى تقدم

احد المتساويين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى

فلكراهتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو الكلمة الواحدة نحو عطيته اياه ومثال ما لم يكن

احدهما اعرف لكونها ضمير غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن بقدمته والمختار في خبر كان اي خبر كان و
اخواتها اذا كان ضمير الفصل او كما تقول كان زيد قائما هو وكنت اياه ولانه كان
في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون ضمير الفصل لان علامة مجيء
ان يكون ضمير الفصل ايضا نحو كان زيد قائما هو وكنته لانه شبيه بالمفعول ومضمر المفعول اذا
مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان
يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان علة الاصل او من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون لولا بعد لولا مبتدا او محذوف الخبر
تقول لولا انت الى آخرها اي لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتن لولا انا
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان لا وفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورة وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيتني الى آخرها
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور في موضع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول انا كان
قائم في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وسيتوالى ان لولا يجر الضمائر

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عاك فذهب الاخفش

الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني

فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم

لأنها في الماضي اذا اتصلت بها الساكنة اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي الجر

الجر ولهذا اميت نون الوقاية نحو ضربني وكلك نون الوقاية لازمة في المضارع

لكن لا مطلقا بل حال كونه معربا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني

لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما بخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون لاعرابية الكاف فيه اي في الضاع

ومع كذا نون واو فقط اي ان وكان ولكن وليت ولعل مخيرا من الاتيان بنون الوقاية

للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن ومن لكنها تحرز عن اجتماع

النونات وجوبا كما في لعل قرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت فيجتاز

تحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات العدم مانع في ذاتها يحمل على اخواتها بخلاف

الاصل وفي من وعن وقد وقط بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل

في المبنيات قلة الحروف وعكسها اي عكس لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون

لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل تمثل زيد هو القائم

وبعدها اى بعد احوال نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان

الاختلاف فى كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا و

غيبة ويسمى اذ المرفوع فصلا وذلك الشرط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه

اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فى ما لا يصلح وذلك عند اختلاف

الاعراب وكون المبتدا ضميرا غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع

ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لاختصاصه بالمعرفة

لامتناع اللام نحو كان زيد هو افضل من عمرو اقتصر على مثال الفعل بعد دخول العوامل ودون

المعرفة ودون الجزء قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اى للفصل

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مضى فيه للاعراب

والعامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب جعله مبتدا اى سيعامله بحيث

يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فعوله خبره اما

مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ما فى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا

برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب علمت بذلك اهو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدا

ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لئلا يتوهم التقدم

بالعطف فلم يبق احتمال النصب فتعين الرفع

لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال ان معنى الكلام وقع متقدما من غير سبق

فجمع مذوك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة الخ

قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب عائد الى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة

والمراد بالكلام الضمير الراجع الى المبهم ويكون من قبيل الاستخدام ويحترز بقيد التفسيرية عما اذا كانت الجملة مفسرة لغير ضمير الشان والقصة فيما

اى يسمى ذلك الضمير ضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحترز بقيد التفسيرية عما اذا كانت الجملة مفسرة لغير ضمير الشان والقصة فيما

مؤنثا لحصول المناسبة بتفسيره ذلك الضمير الغائب بالجملة المذكورة بعده اى بتفسير هذه

الجملة من الجنس المذكور والمراد ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة سيعرض بيان للواقع ليس داخلا

في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا

وايضا يلزمه استدراك قوله لتفسيره بالجملة بعد فعلى هذا الولم يحل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجع الى الشان وزيد قائم خبره فانه

يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة المفسر بها بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج

عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة

متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فاذا كان

عاملة معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا

والا بارزا اصل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيدا قائم مثال للمتصل المستتر وانا

زيد قائما مثال المتصل البارز وضعفه عن الاول ما ذكره لانه مبنى على كونه مفسوبا

ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة المفصلات والمضعفة فلانه حذف ضمير المرأة وبقي الخبر كالام
لانه منصوب وانما قال في صورة لانه في الاصل مبتدأ وهكذا في عمدة ١٢
مستقل مسألة شعر: أن من مدخل الكنيسة يوما تجد بقربها جاذرا وظبيا ونعما الا معنا
المفتوحة إذا خففت فإنه اي حذفه بقيه الاضمار بها مع كونه منصوبا كما في
لقوله تعالى وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت أن ان لثقلها
اي لزوم حذف خبرها ان في ان المفتوحة
بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدنا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم نجد ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم نجدها عاملة في الملفوظ قدرنا اعمالها في ضمير الشان المقدر
تنزيلا للمكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ثم يجوز اظهار ذلك الضمير للثلا يفوت التخفيف
المطلوب بهنا كما بدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح كما مر
وانما قيده بالاسماء لان الحروف لا تعمل
اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى يشار اليه اشارة حسية بجوارح الاعضاء
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب واشارة ها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل لكم الله يكم حما ليست لاشارة الية حسية محمول
على التجوز وانما نبهت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال
كونها للمذكر الواحد العاقل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

ولمثناه ذين تهما وذين نصبا وجرا اى ان وذين حال كونهما لمثنى المذكر وحذم ليكون

الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى الكركيب الستة الباقية فقوله هى مبتدا وقوله

ما عطف عليه مبتدا كل واحد منهما بحال تخصه وتجيء فى بعض اللغات ان فى جميع الاحوال الرفع

والنصب بحسبه قوله على ان لساحران على احد الوجوه ولمؤنث الواحد تا قيل هى الاصل

فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى وقيل هى الاصل لكونها بالمذكر

فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان والمقول ما بقى لانها قد مثنا على سائر اللغات وفى تعلب

الالف بالواو تة وذه تصب الالف والياء بالياء بغير وصل الياء بها وتى وذى بوصل

الياء بها ولمثناه اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر

والباقى من لغات الاتا كثرة ودورانا على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخرهن

وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف

ليس سببه اختلاف العوامل بل ان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وتين

لتثنية المنصوب والمجرور وقوعها على صفوة الاعراب اتفاقى لا لقصد اعراب لوجود نكتة

البناء فيها ولجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا

وهو اى ان مقصورا تب بالياء وليجمعها اى اسماء الاشارة يعنى يفضل على الهاء

على سبيل اللحوق والبعد اعتبارا لصالتها حرف التنبيه وهى كلمة يا ليس فى

Marginal commentary in Persian/Arabic

منها وانما هو حرف جيء للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على المنبه الاسماء الاشارية

كقولك هاذا زيد قائم وهاأنا ذا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف

الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وهى اى حرف الخطاب خمسة ايضا

فيه تقرير لوظيفة حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة كما يأتى فى خمسة

يقتضى ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مغيرة فى خمسة من انواع

اسماء الاشارة يعنى المفرد والمذكر والمونث وتثنيتها وجمعها وهى ستة راجعة الى خمسة

لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان فراد المفرد والمونث يرتقى

الى سبعة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة و

العشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت

الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس

ذائك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذائكن وذينكن اذا اشرت

الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذا البواقى يعنى تاك الى تاكن تيك الى تيكن

فتاك وتينك الى تاكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن

واما ذيك فقد اورده الزمخشرى المالكى فى الصحاح لكن قال ابن قتيبة خطاء ويقال

ذَا لِلْقَرِيبِ وَذَلِكَ لِلْبَعِيدِ وَذَاكَ لِلْمُتَوَسِّطِ وَآخِرُ الْمُتَوَسِّطِ لِأَنَّ الْمُتَوَسِّطَ لَا يَخْلُو

الْبُعْدَ تَحَقُّقَ الطَّرَفَيْنِ وَلِمَا كَانَتْ مَرَاتِبُ الْبُعْدِ كَثِيرَةً اُسْتُعْمِلَ كُلُّ مِنْ هٰذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ مَقَامَ

الْأَخِيرَيْنِ مِنْهَا لِمَا تَخَيَّلُوا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَخَوَيْهِمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا أَيْ غَيْرَ فَعَّالٍ بِقَالَ وَتِلْكَ وَتَالِكَ

وَذَانِكَ حَالَ كَوْنِ هَاتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ وَأَوْ لَا لَكَ بِاللَّامِ هٰذِهِ الْكَلِمَاتُ

الْأَرْبَعُ مِثْلُ كَلِمَةِ ذٰلِكَ فِي إِفَادَةِ الْبُعْدِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى كَلِمَةٍ وَلَكَ

الْمَذْكُورِ سَابِقًا وَأُمَّا كَ وَنَوَانِكَ وَتَانِكَ مُخَفَّفَتَيْنِ وَأُولَاكَ بِغَيْرِ اللَّامِ فَمُتَوَسِّطٌ وَمَا هُوَ لِلْمُتَوَسِّطِ

بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْخِطَابِ مِنْهُ لِلتَّقْرِيبِ وَأُمَّا تَا وَهُنَا بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ

وَهُنَا بِفَتْحِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ وَجَازَ كَسْرُ الْهَاءِ أَيْضًا فَلِلْمَكَانِ الْحَقِيقِيِّ

خَاصَّةً لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ إِلَّا مَجَازًا عَلَى سَبِيلِ الشُّبْهَةِ أَمَّا مَا عَدَا هَا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فَقَدْ

يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَكَانِ وَغَيْرِهِ الْمَوْصُولُ أَيِ الْمَوْصُولُ الْمُعَدُّ وَمِنَ الْمَبْنِيَّاتِ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ

مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا أَيْ لَا يَتِمُّ مِنْ حَيْثُ جُزْئِيَّتُهُ يَعْنِي لَا يَكُونُ جُزْءًا تَامًّا فَالْإِنْسَانُ جُزْءٌ تَامٌّ

أَوْ لَا يَصِيرُ جُزْءًا إِنْ كَانَ تَامًّا مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ وَالْمُرَادُ بِالْجُزْءِ التَّامِّ مَا لَا يَحْتَاجُ

فِي كَوْنِهِ جُزْءًا أَوْ لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُرَكَّبُ وَلَا انْضِمَامُ أَمْرٍ آخَرَ مَعَهُ كَالْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ وَالْفَاعِلِ

وَالْمَفْعُولِ وَغَيْرِهَا وَإِنَّمَا نَفَى كَوْنَهُ جُزْءًا تَامًّا لَا جُزْءًا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَجْمُوعُ الْمَوْصُولِ

وَالصِّلَةِ جُزْءًا مِنَ الْمُرَكَّبِ يَكُونُ الْمَوْصُولُ وَحْدَهُ أَيْضًا جُزْءًا لٰكِنْ لَا جُزْءًا تَامًّا أَمَّا الَّذِي

الا بصلة وعائده والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة

من جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه ومعرفتها موقوفة على معرفة

الموصول فلو عرف الموصول بما لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها

اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائده فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول

مستدركا لانه لا خراج مثل او وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ويقال ان يقول

يمكن ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال ان الصلة جملة

مشتملة هاهم لا تتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة

معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور ذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية لصريح بعض

ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل او وحيث ولما كانت الصلة معينة اعم بحسب المفهوم من

ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضمير او

غيره واذا كان خبرا اعم من ان يكون للموصول او غيره ولو اريد ان يكون ضمير الموصول

بقوله وصلة اي صلة ما لا تتم جزء الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول

والعائد ضميرا غير ضمير كه اي للموصول الا شر وصلة الا لف واللام اسم فاعل او مفعول

لان اللام الموصولة لتسوية اللام المحرفة فجعلت صلتها اكان جملة منفرد اصورة عملا بالحقيقة وتنبيها

وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى

٢١٤

ويكونان بالكسر في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والأصل في على أن يعلى لجمع المذكر
والمؤنث لأنه في جمع المذكر كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللذي بالياء فقط مكسورة أو ساكنة إجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا اسمائي جمع المؤنث شهرة واللذين والتي واللواتي جمع المؤنث وجاء في اللاتي واللات بحذف
الياء ويقال الكثير على النار وفي اللواتي واللوات بحذف النار والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل
غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو سبحان ما سخركن لنا وبما ناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل
ويستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وأي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار
اي اضرب الذي في الدار وآية بمعنى التي نحو اضرب اية امرأة في الدار اي اضرب التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص بعضها موصولة بمعنى الذي والتي
قال الشاعر وبيرمي بي ذو حضرت ذو طلوبت اي الذي حضرتها والتي طلبتها وذا
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف واللام اي بمجموعها بمعنى الذي او التي او المثنى او الجموع والعائد للمفعول الى العائد الذي لا يتم الصول
الا به اذا كان مفعولا لا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اي لمن يشاء علم ان يشاءه وضعوا ما بمعنى
باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه مقدمة من ضعف المتعلم وما تعلق به في هذا الفن

✿

من المسائل مع تذكيرا ياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفعلية بالذي
بعد بيانهم طريقة الاخبار بدله ممن ذكر كثيرا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد الشارة الى هذا المطلب
فقال وَاِذَا اُخْبِرَتْ اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بِالَّذِي اي بمتعلقه الذي او التي
او الالف واللام فان ما ليست بصلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صَدَّرْتَهَا
اي اوقعت كلمة الذي يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضَمِيرًا لَهَا
اي لكلمة الذي وَاَخَّرْتَهُ اي اخرت المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخر معنى جعلته اي
جعلته خبرا متاخرا عنه اي عن الذي فَاِذَا اَخْبَرْتَ مثلا عَنْ زَيْدٍ مِنْ جملة ضَرَبْتُ زَيْدًا
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في بدء الجملة اعني زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت الذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وَقُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ اي مثل الذي
اَلْاَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِتَصَيُّرِهَا اسم فاعل او مفعول فان صلة
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يتخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

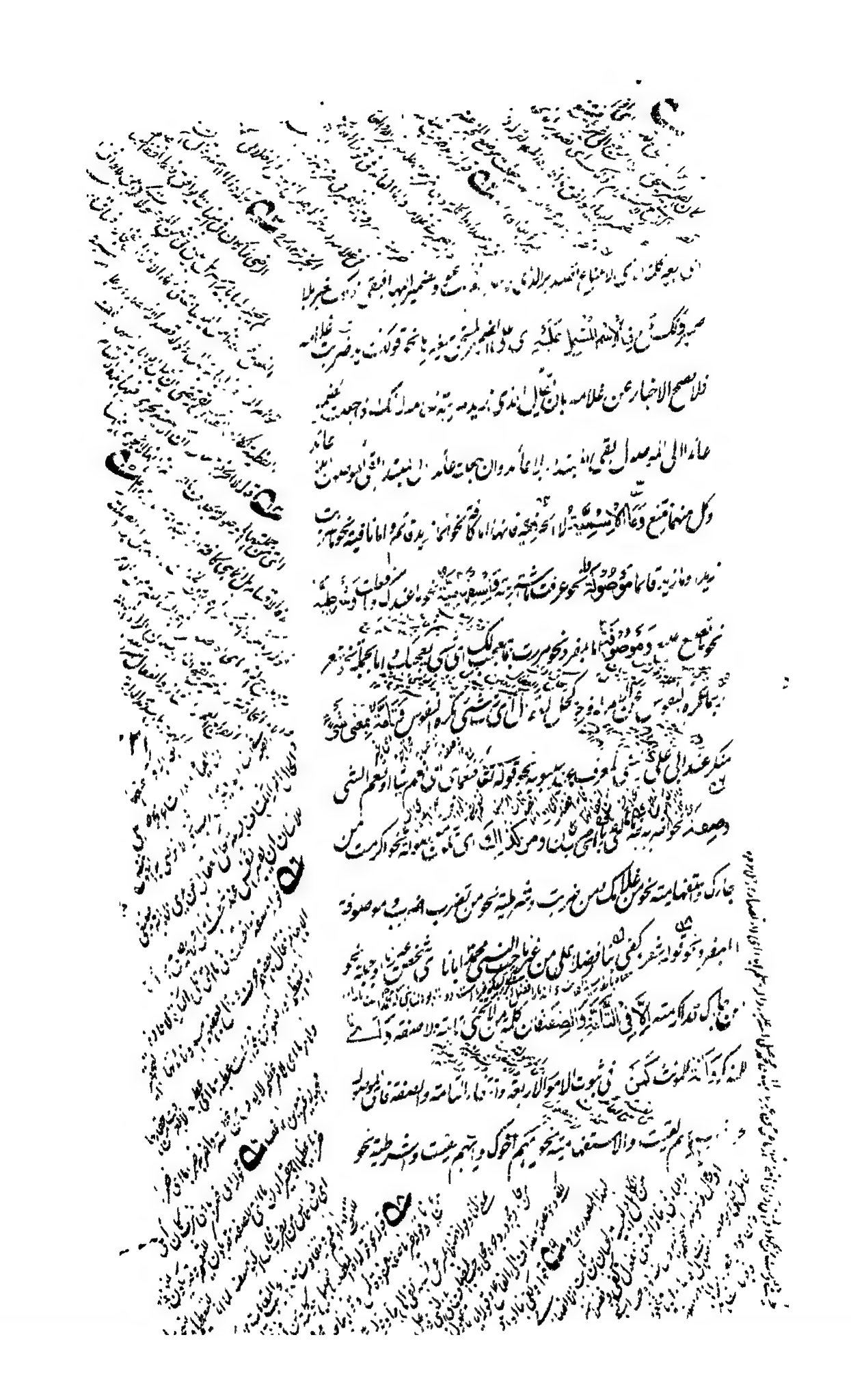

آيا تامة عوامله الاسماء التي تليها والموصوفة نحو يا ايها الرجل قبيل اي تقع صفة اتفاقا فاعلم جعلها

المصنف التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة اي في الاصل استهانية

لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم سيأتي عن قريب عظيم لا يعرفه كل احد نقلت عن

الاستهانية الى الصفة وهي اي كل من اي اية معربة بالاتفاق وحدها لانها كما

في الاعراب غيرها من الموصولات لا على اختلاف في اللغات واللسان وفي لطائفه وانما

اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث

واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل

شيعة ايهم اشد على الرحمان عتيا بضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند

حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الافتقار الى امر غير الصلة وبنيت على الضم

تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها البعض ونويها كما حذف من الغايات ما نويها

وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البتة بمثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف

صدر صلتها لانه ذكر في المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة هو مبني وبناء الموصوفة

لذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم عاذ اصنعت وجهان احدهما ان معناه

ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي

صنعت اي صنعته فما مبتدأ وذا بعده خبره والجملة بعده صلة الموصول والعائد

محذوف والموصول مع الصلة جميعا في محل نصب مفعول صنعت والثاني ان ما

وذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء صنعت

جملة رفع ای نوع علی انه خبر مبتدا محذوف کما اذا قلت الاکرام ای الذی صنعته الاکرام یکون الجواب مطابقا للسوال فی کون کل منهما جملة اسمیة والوجه الآخر ان معناه ای شیء

وهنا عبارتان احدهما ان یاذا لهما بمعنی ای شیء والثانیة ان معناه ای شیء واذا زائدة والظاهر ان مؤدیهما واحد فان معنی قولهم ایهم لهما کما لهما ای شیء ای شیء

منهما بمعنی بالاستقلال لکون کلمة واذا زائدة والمفهوم من مجموع عبارتی شیء رفع نصب ای منصوب علی انه مفعول لفعل محذوف تقدیره اذکر او اقصد واقلت الاکرام لیکون جوابا مطابقا للسوال

فی کون کل منهما جملة فعلیة ویجوز فی الاول النصب بتقدیر الفعل المذکور فی الثانیة رعایة علی ان یکون خبر مبتدا محذوف ثم لم نعتبر ایضا لفقدان المطابقة بین السوال والجواب

اسماء الافعال کان ای سم کان بمعنی الامر والمائة الدین نائب فاعل سمی الاول

فعلة بناءها کونها مشابهة بلیس صلی الاول قیل بمعنی اضمر او بمعنی اتوجع فاعله ضمیر راجع الی ما یفهم من السیاق وجعلت

غیر عنه بالمضارع الحالی لان المعنی علی الاستمرار وهو جواب بان یعبر عنه بالمضارع الحال مثل ویلد زیدا

ای امهله مثال الماضی بمعنی الامر وهیهات ذاک بفتح التاء فی الحجاز وبکسرها فی بنی تمیم وبضمه فی

لغة بعضهم واجعلها مثال الماضی بمعنی الماضی قدم الامر لان اکثر اسماء الافعال بمعناه الذی حملهم علی ان

قالوا ان هذه الکلمات امثالها لیست بافعال مع تادیتها معانی الافعال القطعی وهو ان صیغها

مخالفة لصیغ الافعال لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة بصیغ الافعال علی ان لفظ زید

لی الاسمیۃ واما المبالغۃ فہی ثابتۃ فی جمیع اسماء الافعال ومن توہم فی کلامہم طویل فمن ابراد الالفاظ
علیہ فلیرجع الیہ وقد اجمال کونہ علما للاعیان ای للعین من الاعیان وانما قال علما
لیخرج باب فساق وانما قال للاعیان لیخرج باب فجار ایا انکار علما کما قالوا لکنہ
للمعانی فعلا عیان قولہ وقد ذکرنا صفۃ علما وذکر فی شرح التسہیل انہ لم یقع الا لک
للمونث وعلاب لک ملبی فی استعمال اہل الحجاز شبہ بہ فعال بمعنی الامر عدل عن
معرب فی استعمال بنی تمیم فکان فی وزنہ الا فی فعال علما للاعیان یکون فی آخرہ
راء فان بنی تمیم یوقفون بالہاء فی بناء فعالہم لیفترقن من تاء المونث
الا وغیرہا بل یحکمون باعراب الکل نحو حضار علما للکوکب وجہ الاکثرین ان الراء حرف مستقل لکونہ
محرجہ کالمکرر فاخیر فیہ البناء لانہ اجتمع فی سکوک طریقۃ واحدۃ اسہل من سلوک طرائق مختلفۃ
الاصوات علم ان الاصوات الجاریۃ علی لفظ الانسان اما مستولیۃ الی باب المصادر ولازمۃ
المصدریۃ ولم یقصر اسم فعل اولم یلزمہ المصدریۃ فصارت اسم فعل فالاول مثل ما لتعجب حکم حکم مصادرہ
والثانی مثل صہ وصہ حکم حکم اسماء الافعال واما غیر مستولیۃ بل باقیۃ علی ما کانت علیہ حیث کونہا اصواتا
سائغۃ ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وہی علی انواع فمنہا ما یعرض للانسان عند عرض معنی کالتوجع
المتندم او المتعجب وہی ح لا تبعد ان تحکم علیہ بشیء او علی شیء منہا ما یجری علی لفظ الانسان علی
سبیل الکنایۃ بان یصید من نفسہ ما یشابہ بصوت ہی کما اذا قلت غاق قاصدا الاصداء ما یشابہ

صوت الغراب عن نفسك حينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به وسمها بالصوت بل الاجل
حيوان اما زجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت الخ لانا حاة البعير زجر الصعالا
ان تحكم عليه او به وبهذه الاقسام كلها مبنيات لانشعار التركيب وان لفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناحة البعير ع او عاق صوت الغراب
هي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم وضعها وانما الموضوع وذكرنا في باب الاسماء لاجرائها مجرى اخذ بالحكاية
بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي الصوت على لسان الانسان تشبيها بالصوت الذي عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناخها او زجرها او
دعائها او غير ذلك انما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يدخل نحو
ما هو الطير بل البعض افراد الانسان ايضا كالصبيان المجانين اذا كان كذلك على سبيل التمثيل
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كهيم مشددة او مخففة
عند اناحة البعير لم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قيل وذلك لانه لما كان ان القسمان مع تعلقها بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان ان ذلك

القسم الثالث الكلمة صوت الانسان من غير تعلق لغيره المركب المفيد منه المنبئ كل اسم

حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرف مع اسم او فعل وجعلهما كلمة واحدة ليس

بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب انما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع للمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله رابط فان بين كل واحد منهما نسبة قبل العلمية

ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن المجموع من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة

العطف وبعده النسبة على ما يخرج منها بهذه الشروط الاربعة خرط القتاد والاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة

من طاهر هيئية تركيبية حاصلة من الكلمتين مع الاخرى ولا شك ان يفهم من ظاهر الهيئة الهيئة التركيبية التي في عبد الله

الا ضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في رابط شرائط النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد

شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من حيث انه يطلق على المحدود طردا وعكسا فان قيل

الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف وغيره بناء اي الجزء الاول لوقوع اخره في

وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والبناء لمضمنية الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة عشر حذف الواو وركب

عشر مع خمسة ومثل حضرموت وبعلبك وسيبويه واخواتها يعني اخوات حاوي عشر من ثلاثة عشر الى تاسع عشر اخوات

كل من ستة عشر حاء عشر اسما اورد امثالهن ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان اسما

جزئية العدد والزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف

لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل او المشتق من اسماء العدد واحد من

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحده الصيغة من المفردات

دلت على ما ذكرنا اراد ان ياخذ ومثل ذلك من المركبات ولا يتسنى لك من مجموع الجزئين لان

صيغة فاعل لا تسع جزئيها جميعا فاقتصر على اخذها من احد الجزئين وفي اخذ بعض الحروف من كل منهما جزء

الالتباس اختار الاول لسهيل على المقصود من ان الامر فاخذ من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي

عشر يعني الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر تضمن حرف العطف باعتبار ما اخوذ من احد عشر المتضمن

حرف العطف باعتبار ان اصله حادي عشر او لا يعني له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون

لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان

بل مبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول تشبيه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم تضمن

الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرف ان لم يكن قبل التركيب معربا كعليك وبني الاول للتضمن

لما منع من الاعراب على الفتح لانه خف وافصح اي اعراب الثاني مع منع صرف ما قبل الاول

انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزءين من اضافة الاول الى الثاني

ومنع صرف ما قبله والاخرى اعراب الجزءين من اضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه

لغرض من الاغراض كالابهام على المستمع نحو لك جارية فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا

ما يكنى به لا الاسمي المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لان بعض الكنايات بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب الكنايات

ان يريدوا بها ذلك البعض المعين فلذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض النحاة وغيره تعريفه

الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات

كم ومن وما وكذا وكذا وهاء التانيث وهاء السكت وانما سميت هذه الحروف كنايات لتضمنها معنى الحرف وحمل الجر عليها

واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه جاز كذا الكناية

عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كم خرجت يوم كذا الكناية عن يوم لم تسبق غير وكيت وذيت للحديث اي

للكناية عن الحديث الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث

لا تحتمل اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يحرز عنها تحرز البناء الذي هو الاصل في

الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وايا ما بنيا لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي هي كان

في الاصل معربا لكنه نحي عن اعراب سنين معنيا هما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد لمعنى كم الخبرية فصار كاسم

اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون

مع ان التنوين لا صورة لها في الخط قد ثبتت في البنا منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره

والخبرية اى كلواحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا من موقع كل منهما بقولك فكم
مال اى كلواحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره المتعلق بضمير فيه من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب
عمل ذلك الفعل ومحله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغيرك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت بمعنى المفعول به وكم ضربة ضربت بمعنى المفعول المطلق
وكم يوما سرت بمعنى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته او احببته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعد فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا
ضربت ضربة هو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه دخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من
قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكذا قبله
اى كلواحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر يحكم بها شيرت او كم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجل صاحبت وعند كم رجل اشتريت فيجر وقد يجر بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او
المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان حرف الجر مجرور متمم لمضمون عامله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل
الجار اما كان او حرف الجر مع المجرور بكلمة واحدة مقدرة او الا اى ان لم يكن بعده ما لفظا او تقديرا فعل او
شبهه

فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فهو مرفوع اى هو

مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من يبوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فان يجز عنده بمعرفة

عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا الكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا واخل تحت قاعدة النصب

باعتبار اعمال الكائن فيه واخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا

وكذلك اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط

يعنى انه تاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها هى من وما واى واين

واتى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذ مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام من

وما واذا كانتا استفهاميتين تاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت و

من مررت وغلام من ضربت من ضربته وما صنعته والثانى فيهما الرفع على الحجزية لامتناع ظرفيتهما واذا

كانتا شرطيتين فكذلك تاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع

ومن تمر امرر وغلام من تضرب اضرب فمن ما تاتى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

عند الله ولا تاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الحجزية فانه لا تقع بعدها

الا الفعل لان الفعل لا يصلح للابتدا وما هو لازم الظرفية من متى واين وايان وكيف واى

واذا ان لم يجزم بجاز نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع مبتدأ نحو صباح يحاذا اليوم زيد اذا اقيد عمدا اى وقت قيامك زيد وقت قيام عمرو وفى عمرو مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محللا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به اما اى فيتساوى فيه الوجوه الاربعة كلما فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت محيك اى وقت كائن محيك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت بايهم مررت وايهم قائم وفى مثل لكم تمرة لك يا جرير وخابية يعنى فيما تحمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه بكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها فى مثل تمير كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية غاية ايشاء فيما يحق بقوله منسوبا لمعمول اصل حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا لا يصح بما يحق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر فى ممزها اعنى عمة فى احدها الرفع بالابتداء استفهاما كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية او خبرية على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا لا يبنى على اعتبار جواز حذف ممزها وهو غير مذكور فيما يحق فتأمل الا ان يراد اعم من ان يجوز او قد يحذف فى مثل كم مالك والنسخة الاخرى فاعمل الوجه الاخير واثبت للفرزدق جريرا وتمامه قد نلت عشارى الخ عشارى جمع عشراء الخ من البداء والرجل فتكون منقلبة

الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كالكف وهذه الخلقة لها تنبيها الى سوء الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها تستكفها منها لخدمتي

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة

الاناء والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تنافس في حلب

ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى ان ذاله ظريفة آبية

وانما فال الاستفهام على تقدير النصب على تنبيل التنكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك

حلبت علي عشاري او احذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير فارتفاع عمته على الابتداء او مصححة توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمته في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط

عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمته رفعت خالته وقد عاد واو النصبتها

نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف المميز كم استفهامية كانت او خبرية

في مثل كم مالك وكم ضربت اي كل مال فانت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن

كمية مالك او اخبر عن كمية فظاهر الحال قرينة على السؤال عن كمية درهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتها

فمعناها كم درهما او دينارا اوكم درهما وكم دينارا لك فكم في هذا المثال وقع الابتداء وهو خبره واذا كان

ضربك بعد العلم بوقوعه او الخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اى كم مرة اومرة ضربت اولى اخر مالك اى كم ضربة اومرة ضربت فكم في هذه المسائل
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر
واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المسائل السابقة بتقدير كم حلا
اورحل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف الموجودة
من المنبيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها اصلا
من بمك الظروف وما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين بخروب لعدكان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات منتهى اليها الكلام وانما بنين
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم بجر المضاف
قبل وبعد وما شبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق ودام وحيث
وورا ولا لتباس عليها معنا بها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فتعرب فال الشاعر فساغ لي الشراب كنت قبلا اكاد اغص بالماء فاليوم اسقى بين اعربت الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

حسن اسم

تضمنه اى الاضافة فمعنى كنت قبلاى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو الحق واجرى

مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غيرها اى حذف المضاف اليه والبناء

على الضم ان لم يكن غير من الظروف المشبهة بالغايات لشدة الابهام الذى فيها كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه لا بعد الا ليس نحو افعل هذا لا غير وحاشا زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد

وكذا ـ اجرى مجرى الظرف حسب شبيها لغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اى من الظروف المبنية حيث لمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى جملة اسمية كانت وفعلية وفى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء امارى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول رأى اى امارى مكان طالعا سهيل اخره ع

نجم تضمن كالشهاب سناطلعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والاضافة

الى الجملة فى الحقيقة مضافة الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاءها على بنائها الشذوذ الاضافة الى المفرد وهنا اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل

واكثر ما تقع بعد فعل ماض كما مثل وانما بنيت لتضمنها معنى ان الشرطية فى الاكثر لان

Marginal commentary in Arabic

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وحق له تعالى اذا الشمس كورت وقد استقرئ الكتاب العزيز استعمالها بمقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا او فيها اي في اذا معنى الشرط وهو يترتب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اجرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اجبر اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم اصالتها في الشرط بل الحق وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط فقال
فاجا الامر مفاجاة من باب قاتل اذا هجم بغتة وهي لازمة للابتداء فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا
حاضر وواقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر فلذا استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت فتفاجاني وحاصل المعنى
خرجت ففاجاني زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عندئذ مكانية وقولنا زمان وقوف اسم او مكان مفعول فيه

Scanned with CamScanner

نحو جاءت لا معقول به والا لم يجز اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت
في زمان وقوف السبع او مكانه اياه والسبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر
وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا القوم زيد اذا الفعد عمرو وقد سبقت
اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذا الكائنة لما مضى ونابها اما مر في
حيث او لكون موضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون واذا للاستقبال
في اغلب احوالها ويعم بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اختصاصها بواحدة منهما على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان زيد قائم اذا زيد قائم واذا قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت
فاذا زيد قائم وتقع بعدها لم يذكر الصدر ومنها اين وانى نبها لكان اسقطها ما ونشرطها احمال
كونها للاستفهام او الشرط ونابها لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تذهب اذهب معك
انى وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاءا زيد بمعنى كيف وانى للسؤال بمعنى متى ومنها متى للزمان
رفيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى تقم اقم وقد تخرج عنهما كقوله حتى متى الاذلال ومنها ايان
اسقطها كمتى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام ونابها للاستقبال
فلا يقال ايان يوم قيامي زيد وايان قيام الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا وضمها كيف نابها كائنا للحال اسقطها ما اي حال شئ وصفته فالمراد بالحال
صفة الشئ كائنا ما كان لا الحال بمعنى الزمان كما توهمه بعض الشارحين فقال صاحب المفصل وكيف حار مجرى الظروف لتضمنها

السوال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو
كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عينه وانكان بعده فعل
مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا وهما
اى من الظروف المبنية ولذا وجب بناؤهما لتضمنهما معنى همزة الاستفهام ومنذ حرفين ومكونان ظرفين
اى لتضمنهما معنى همزة الاستفهام ومنذ حرفين لفظا او معنى
اوّل المدّة اى اول جزء زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اول
مدة زمان عدم رويته يوم الجمعة قبليهما اى يقع بعدهما ابعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليوم ان اليوم ان صار جنبا
فيهما اى اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء
والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد والمعرف حقيقة كالمثال المتقدم وحكما
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة يقتضى فيه بحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
اى المراد من المعرفة هو حاصل من المعرفة بتحقيق
فى حصل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم ما بنصر وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل قبليهما اى مع ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعده المستغرق لجميع اجزاء بحيث لا يسع شيئا نحو ما رايته مذ

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم وبته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو

ما اخرجت مذ دهابك او الفعل نحو ما اخرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على مذ بصورة

مشتقة كانت او محققة نحو ما اخرجت مذانك ذاهب وما اخرجت مذان ذهب او الجملة الاسمية

نحو ما اخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره بقلة فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد

الامور فيصح حمل ما بعد بما عليهما فكان التقدير في ما اخرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما يلي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وبهما

معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة و

خبرها ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعد خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا

ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل ولك مذ يومان نكرة والخبر

معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان

فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما

يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام ومنهم الدال

وبناءها لوضع بعضها وضع الحروف حمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
المال عندي ولدي ولا يقال المال لدي وهما في حرز اينه والكتاب غائبا عنه ولا يقال المال
لدي زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر لها على الاضافة نحو المال لدى
زيد وقد نصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة عند وحده خاصة سماعا تشبيها لنونها
بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون عند وحده اكثر
استعمالا من سحرة وغيرها وَ منها قطْ مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وبذا اشهر
لغاته وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجار قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شئ فيه يستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض وَ منها عوضُ بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شئ يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي هلم الدهرين ومعنى الدهر والعائض الذي

يبقى على حاله لدى ورود الظرف المضاف الى الجملة والى كلمة او المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لكنها لما شابهت النبا من المضاف اليه بوقوعه اسطة على الفتح نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى ومن خزي يومئذ نفعين قرا بالفتح ويجوز اعرابها
لكونها اسما متمكنة للاعراب لاجل الكتساب مضاف الى المبني البناء منه وكذلك
كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب امثل وغير مذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل فعامي مثل ما قائم زيد وفعامي مثل ان تقوم اومثل انك تقوم
مشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وهذه المشابهة ذكر ما يجب الظروف
ويجوز اعرابها لكونها اسما متمكنين للاعراب المعرفة والنكرة اي في باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم لا المعرفة قصدا الى اسم وضع بوضع جزاء وكل شيء متلبس بعينه
بداءة المعينة المعاونة للمتكلم والى طب المعهودة منهما فالشيء مقتضاه هذه المعلومة والمعهودة
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخصوصية فهو
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
لاحد ثلاثة معان معينة متحققة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد حين
انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا مثلا لكل واحد من تلك

الأفراد بخصوصه بحيث لا يفيد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيستقل ذلك
المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي والثاني
الأعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع تصور
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم نقل ما دخلته اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والميم في ليس من البر الصيام في السفر بدل من اللام فلا تعد تسعة اخر

فوله باللام العهدية الخ اقول الخارج منه ثلاثة معان المعرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية
تعريف الجنس في تلك اللغة الديار والدرهم
واما التعريف باستغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فالعهد ثابت
مذكور كما يقال اشتريت اللحم فوجدت اللحم فاسد اي اللحم الذي اشتريته
فوجدته فاسدا فمعنى قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا اي كما ارسلنا
الى فرعون رسولا موسى فعصى فرعون الرسول اي كما يكون
بين مخاطبك وبين المتحدث اليه كذلك اذا كان محدودا بينكم
واعلم ان تقابل الاستغراق بالجنس تقابل العام
بالخاص فان الاستغراق بالجنس تقابل العام
لو كانت الاشارة الى فرد من افراد الجنس لكان العهد الخارجي والا فالاشارة الى فرد منهوم الدخول وجنسه ما يكون الاشارة الى مفهوم

المعارف أو عرف بالنداء نحو يا رجل أو اقصد به معين بخلاف يا رجلا بغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون ارجوعه الى ما سبق لان اصل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اى احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المبنى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او
الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى عيني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف احترز به عن المضاف الى احدها الا اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات وعني بالمضاف الى احدها معنى ما يفيد المعرف باللام ولم يذكر عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لان الصيد بالباء او اللام او الاثنين
او ليست منه كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشخص بعينه شخصا او صنفا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعتبر معينة لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هو لاء المستعملين وضعوا له لكنه غير متناول لغيره بحسب اى حال كون ذلك الاسم الموضوع بشيء

بعينه غير متناول غيره ذلك الشيء تعالى الله فيه احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي
متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في
الاعرفية بتقديم بعضها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها يساعد المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر للمخاطب فانه يطرق فيه لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت
انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت من اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه وبهذا اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه
واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة
النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما
افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت للكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك آحادا او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها هي كل واحد

وهي ثنتا عشرة كلمة الاحاد وما يجاب به او اسئل عن واحد واحد واكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات فان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة
منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء واذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود ومعدود ومنها بكم ويجاب بالواحد الاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة كل مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى
ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد الاثنين خالفا في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وانما يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان التباين
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر فلا تنقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين من ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنية فقط
اصولها اي يحول اسماء العدد التي يشرع منها باقيها اما بالحاق تا التانيث كواحدة
اثنتان وباسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كما مئتين والفين او بالجمع كمائت
الوف وعشرين امائة تركيب اضافيا كان كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف والجمع كعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فقط في الاعداد المذكرة والمؤنثة والمفردة والمركبة
معطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيه واحدة اثنتان ثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيه على هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرا بالتاء لمجامعة المذكر اعتبار التانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر مدونها لجمع الموث وقد ابين المذكر والمونث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم تفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويقول اذا جاوز عشرا احد
عشر الى تسعة عشر فى الذكر نحو احد عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا وعشرة فى المونث نحو
احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغيروا واحدا احد الواحدة الى احد
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى الذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع
عشرة فى المونث نحو ثلث عشرة امراة القاء الحرف الاول فيها بحاله قبل التركيب بتذكير الثانى
فى الذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيها هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشرة واثنتا
عشرة فان تانيث فيهما من جنسين لما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر محمول على الذكر فى
ثلثة عشر والياء فى اثنتان بدل من لام الكلمة فلم تحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
وفى اثنتان وانحاث للتانيث الا انها حملت على اثنان واما تانيث الجزء الثانى فى المونث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث لاقتضاء المبالغة وهو عدم الفرق بين المذكر
والمونث وتميم يكسر الشين عند التركيب فى المونث اى من عشرة محررا عن كونه فى اربع لغات
مع تقل التركيب فى احد عشرة واثنتا عشرة او حمل فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها والبقية الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون وثلثون الى تسعين فيهما
منصوب بالعطف على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وثلثون واربعون مجموعان الى تسعين فيهما

فمقول واحد وما تة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبنائه على الفتح

الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لثقل المركب

كما في معدي كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه

بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه

مركبا فرعيت زيادة اشتقاقه فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الا واخر مركبة

مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها واتى اولا من الثلثة

لانه لا مميز للواحد والاثنين كما صرح به نقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر

مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا كثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه

لما كثر استعماله اثر وا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون من اما كونه مجموعا

ليطابق المعدود والعدد الا في تلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا

مائة حين يميزوا بها ثلثما واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال رجالات او ميئين لان

للمائة جمعين آخرين في صورة جمع الذكر السالم هو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات

ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فيلتبس الا مات لكنهم كرهوا

ان تلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تلي العدد الجمعي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعنی عشرین الی تسعین فاقتصر علی المفروض کونه اخصر وقد میز احد عشر الی تسعة وتسعین الی

نسع وتسعین منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة او لانه تمیز بقی النون

سمها او هی فی صورة نون الجمع ولا حدها او لیست هی فی الحقیقة نون الجمع وانما هی

فلانهم کرهوا ان یصیر اثنتا سماکا لاسم الواحد لانه عدد علیه خمسة عشر کان المضاف الیه لما کان غیر المضاف

ذلک المیز فلم یدخل صیر فرقة مثنة شیأ شیأ واحدا واما جمعوا ثلثمائة امراة مع ان فیها صیر فرقة ثلثة شیأ شیأ واحدا

بانه امراة وانما افراد خادمة لما صار منصوبا صار فضلة فی عشر وارادوه لکون العدد قلیلا و

ممیز مائة والف میز مثنیها وجمعها لانه جمع الالف وانما لم یقل جمعها کما قال وتسعتها

لان استعمال جمع مائة مع ممیزها قلیل لاعدد مرفوض لانه یقال ثلث مئات رجل کما یقال

مثنة الاف رجل بخلاف التثنیة فانه یقال مائتا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه

لما کانت مائة والف من اصول الاعداد وکان الاحد ان یکون ممیزهما علی طبق ممیز

لکنه لما کانت الاحاد فی جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فی جانب الکثرة منها اثر

فی ممیزها الجمع الموضوع للکثرة وفی ممیزها المفرد الدال علی القلة رعایة للمتعادل وَاِذَا

کَانَ الْمَعْدُوْدُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ مُذَکَّرًا کَلَفْظِ الشَّخْصِ اَوْ اَعْبَرْتَ بِهَا عَنِ الْمُؤَنَّثِ اَوْ

بِالْعَکْسِ بِاَنْ یَکُوْنَ الْمَعْدُوْدُ مُذَکَّرًا وَاللَّفْظُ مُؤَنَّثًا کَلَفْظِ النَّفْسِ اَوْ اَعْبَرْتَ بِهَا عَنِ

الذَّکَرِ فَوَجْهَانِ ای فی نفی العدد وجهان التذکیر والتانیث فان شئت

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان مميز فلا يرد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال

اثنا رجلين بل مذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لها على تقدير ذكر التمييز معها ولا يطرد ان

الواحد والاثنين مستغنيا بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على

تقدير ذكره معها الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما

اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا عن الاثنين اذا كان معنى مثل رجل ورجلان

من صيغة رجل لفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس الاثنينية فيذكرهما استغنيا عن

المميز فان قلت من ان مميز الواحد مستغن عنه لكن لا يلزم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان

اسم المفعول هو عبارة عن العدد ١٢ ح

مميزه معنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما الزموا الجمعية

مميز سائر الاعداد ينبغى ان يعتبر فيما لم يلزم الجمعية فيه ما هو اقرب الى الساير وهو الاثنينية

اى من الثلثة الى العشرة ١٢ ح

ولا يعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد لاثنان استغناء بلفظ التمييز الجواب

جواب آخر عن الاعتراض ١٢

حروفه المصوتة للهيئة الخاصة المقابلة للحق علامة الافرادية اعنى التنوين او علامة

الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر

الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة

فاختار والنحوي العلامة انه هي اخف علي كرها ولا شك ان حملان اخف من اتي رجل وذلك

الاستفسار انما يكون لإفادته الى فاقد لفظ المميز النص المقصود اي التنصيص على العدد و

والتصريح به الذي قصد وذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما اخاد التمييز ذلك

التنصيص استغنى في اخاده عن ذكر العدد وعلى هذا يقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد

من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصيره اي تصيير ذلك المفرد وهذا القصد ازيد

عليه واحد الثاني في المذكر فقوله الثاني معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره

الواحد اثنين بالضامة اليه ليكون معنى ثاني الواحد مصيره بالضامة اليه اثنين وانما اسند

الثاني الى المؤنث قيل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرا واحدا والثانية في المؤنث

على هذا القياس ويكتفي الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير والى تقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تصير اشتقاق

اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث تلك من غير اعتبار معنى التصيير انما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

على المرتبة فاعدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وبهذا الى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثالث

عشرة الى التاسع عشر والتاسع عشر اعلم ان حكم اسم الفاعل من البعد وسعار كان العين في المصير

اولا حكم اسماء العاملين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في

المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر واما تانيث المركب الاسمين نحو احد عشر فلا تعني

للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر خلافا لمحمد وتقول في المعطوف الثالث والعشرون

والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبارا تصيير وعتبارا

حالة اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المضروب المتعدد

المقول باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الاقصى منه اي مصيرها اي الاثنين ثلثة

من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المضروب المتعدد

باعتبار حالة ثالث ثلثة او رابعة اربعة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه

اي احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة حاشية

جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي احد من احد

عشر متاخر بعشر وجاز بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة

لان الاعتبار الاول يابى عنه العشرة كما عرفت وان سئلت قلت كي او به اي بمعنى

واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا بخلاف جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز

فما يقال جاءت الزيدون لا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو

اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانك بالخيار

ان شئت الحقت التاء به ان شئت تركتها نحو جاءت الرجال جاء الرجال وضمير جمع المذكر

العاقلين من جمع التكسير غير جمع المذكر السالم جاءهم او جمعوا سالما فان ضمير هم الواو لا غير

فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت هو ممكن فيه التقرن بالتاء

الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا اعني الواو لكونها

موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يأتلفها في كونه جمع المؤنث

وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يأتلفها في جمع المذكر غير السالم فعلت

وفعلن اي ضمير فعلت مفردا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اماني

جمع المؤنث فظاهر لان نون ه النون مع ضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلان نه لا اصل له

في التذكير كالرجال مجموعا على حده فاجري مجرى المؤنث في الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي

ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاعطيها في النساء للحمل على

جمع غير العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره

آخر مفرده بتقدير المضاف اليه قد بعد قوله نون مكسورة مولى مع لواحقه والالف الصيدق

التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف
كان قبل الياء حالة النصب والجر لتمتاز عن صيغة الجمع والعكس لكثرة التثنية وخفتها
الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات فى صورة
الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون لتبدل ذلك اللحوق و
اللاحق وحده او مع الملحق ولا بأس بالتعبير بها على الاول لدلالتها على الثانى ايضا
ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ اول امران من الموتمة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون لا لنفسها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اى مع مقرونه مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس المقرون
باعتبار ونحوه تحت الجنس الموضوع له الوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله
فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله لبدل اشارة الى فائدة تحوى هذه الحيثية
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأت يراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما اللفظ الذى اجتمعا فى الطهر والحيض على الصحيح خلافا للبعض فان قلت ما الاشكال بالالوان
للاب والام القمرين للقمر والشمس فانه تثنى لاب باعتبار معنيين مختلفين بما الاب والام كذلك
باعتبار معنيين مختلفين بما القمر والشمس قلت يجوز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة

التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى بالتحصيل مفهوم تثنيا ولهذا صح ان يقال
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمرين
قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للظهر او الحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى بالتحصيل مفهوم تثنيا ويأول بما مثنى باعتبار
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية المجرد اشتراكه اللفظي بينهما وسواء اختلف فيه
والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم تثنى ويجمع وكذا اعمر او اصار علما او عاسا لانه
يأول بالمسمى بعمر ثم تثنى ويجمع وبعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكونها
اخصة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها تجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان آخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود واولانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس لكن الالف منقلبة عن واو حقيقة كعصا ولان وحكما بالكان مجهول الاصل
لم يعلم كالواو في المسمى بدعا ونحوه فالالف اي الحال ان ذلك المقصور مثنى اي غير ما فيه الرفع

احرف فصاعدا من الرباعي الثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخصه الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
بان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عدكيه وقد مثل كمتيان في نمي حيث جاء نمى مالا او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصليه كانت الالف كالاعلى المصطفى او زائدة كحبلى فتاليا على
اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلثة احرف والاسم المدغم ان كانت هي او بعضها اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرا بضم القاف وتشديد الراء المجيد القراءة
او للتمسك من قرا اذا تمسك حكى ابو عمر بعض العرب قلبها واوا والاخر قراوان في
ان كانت هي او للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالضم
احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فنبغي
ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لقلتها
ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان وحكى الفراء عن
الثاني قلبها ياء لانحو حمرايان والاخر قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

ولالتسامح بان يكون للالحاق كعلياء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة

عن واو او ياء اصلية كسماء ورداء فان اصلها كساو وردي فالوجهان المذكوران جاريان

احدهما ثبوت الهمزة وبقلبها الفا لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء

بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فقلبت في الصورتين كما في قراء فانها

قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فقلبت

مثلها واو في الترجمة الشريفية ان للازم من هذه العبارة انه لا يجوز

ان يقال في رداء الا رداان بالهمز او رداوان بالواو لكن المشهور رايان

بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف الوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات

الهمزة ورديها الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من

الام لكنا قد تصفحنا كتب اللغة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها

اثرا لحكم شتهارة غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب الهمزة

من اصل مايرد وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي

التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب

تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف

تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمران في خصوصيات

والياء على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس لتقاقا ووجه

حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والالتين لما اشتد انضمامها بالاخر بحيث

لا يمكن الانقطاع بها بدونها صارتا بالنسبة اليه مفردة وتاء التأنيث لا تقع في حشوه

وقيل حذفي الى استعمالهما في الخصية والبيضة وانكانتا اقل استعمالا منهما

ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار

بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس

في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي والجموع ما دل

اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم

بحروف مفردة اي بحرف هي مادة المفردة الذي هو الاسم الدال على واحد

من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغاير ما بحسب الصورة اما بزيادة

او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله

بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع

وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله تغيرا جميعا السلامة لان

الواو والنون في آخر الاسم من نحو مسلمون كذا الالف والتاء تغيرت الكلمة بهذه الزيادة

الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

Marginal commentary in Persian/Arabic

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع

كريط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة

خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة

واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكك بقوله بحروف

مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فحسب بما الفارق بينه وبين واحده التاء

ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والتاء

اسم جمع كالجماعة وقد علمت بها خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم

الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة

والكلمتين وهو جنس قيل فك بحسب الاستعمال لا ما بالوضع على انه لا ضير في التزام كون

الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع

اسماء الجموع التي لها احاد من كلمها كجمال ونساء وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس

كتمر ونخل ونخلة واما اسم الجنس الجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس جمعا

بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه سيان بالصورة جمع لتصدق الحد

عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة

فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة للمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما يحق اخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر دون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة لتميل ذلك
اللحوق او اللاحق فقط او مع المحوق على ان معنى الجمع مفرده الواحد من حيث
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه لاكثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل انما
يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره
اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قلبها كسرة حذفت اى لياء مثل
قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وسمى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء بين منقطت لالتقاء الساكنين
وان كان اخره اى آخر الاسم الذى ارد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم تغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع

وقصطفين حالتي النصب والجر فاصلها مصطفون ومصطفين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقد شرطه اي
شرط اسم اربد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علما اي لكونه مذكرا علما
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما شرط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين والثان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن لبين
بفتحها وادخل فيه نحو رقاد وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط
الاسم الذي اربد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فذكر يعقل اي لم يشترط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مؤنثه

صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم ايا ما مع المونث بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم العكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كالدلالة على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اذ كر غير مستوفى
تلك الصيغة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى
مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلا
كندمانون ولم العكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
فيه اى في هذه الصفة تاويل الوصف مع المونث مثل حريح وصبور
اى في صفة التذكير والتانيث اذا قال تاويل الوصف لدفع ما يقال انه كان ينبغي ان يقول
يقال رجل حريح وصبور وامراة حريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
الاسم الذي للمونث في هذه الصفة
لا بالالف والتاء فانه لما لم يخص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع
اى الذكر والمونث
جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل حريح
وصبور والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستلبا بتاء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث لوحدة
التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية
اى ويجب حذف نونه بالاضافة

مثلثة وهو مع وجوده اقرار المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء
صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر اتجاهي على الفعل و
المراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلستين فمثل القادرية والعالمية ومثل ولا
له وويحاله عالم الشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وانكان الاخيران
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من المتلائي المجرد سماع اي سماعي
ويبقى عدده الى اثنين وثمنين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير المتلائي
اي عدد المصدر من المتلائي المجرد
المجرد يعني المتلائي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول
كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في
علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله الشتق منه حال كونه ما صنعا
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غير اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو
يعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لما سبق لا اشتقاق منها
لاما عتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اعمل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني
لم يشترط في ذلك المفعول الزمان كما اشترط في عمل اسم الفاعل المفعول كما سيأتي
عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا جاز فيه
اي بالجر والنصب

Marginal notes in Urdu/Persian

ولا يتقدم معمول له اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
فيه خلافا في حيزان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا ايضا اى معموله
فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه كواضرب فيه لا ضرب فيه لاضرب في المثنى والمجموع
قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل
لما كان تثنية الفعل وجمعه اجمعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا
ولا يشتهي ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا
فيه بل مصدرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل
ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبني ضرب زيد الان النسبة الى فاعل ما عبر ما خوذة في مفهومه فلا يوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوبا او لانه حينئذ مشابه
للفعل لكونه نكرة بمخ قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف الى المصدر الى المفعول
اى المصدر اذا كان منوبا يكون نكرة فتشابه حينئذ افعى من يشتعمال الاضافة ١٢
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة نسبته الى الفاعل نحو ضرب
المفعول مفعولا به او ظرفا او مفعولا فيه ١٢ ر ح
اللص الجلاد وضرب اليوم الجمعة وضرب التاديب والعمال المصدر

فان تعين بقرينة حالية او مقالية فالاظهر الجواز
ضربان ما اشار ان قوله
العطف النحو والعدد وغيرهما
قوله والاضافة الفاعل لزم الحذف
ان الاضافة قوله لا يلزم ذكر الفاعل
الاستتار والا لم يكن مضمرا
لان تحول الضمير فيه فيجوز
بطريق الاستخدام
ضربي زيدا حاصل
ان تعين بقرينة حالية او مقالية فالاظهر الجواز
الاكثر اضافته الى المفعول
ان اعماله اثر وهو
من ان اضافته
ان النسبة الى
يعني قوله وقد يضاف
الفرق ان اضافته الى الفاعل
اعماله منوبا فانه
قوله على قلة اضافته اليه مع قلة نسبته الى الفاعل اذ اضافته حقيقية فالنص في قوله ضرب اللص الجلاد وضرب الجلاد فاعل له

متلبساً باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عامة مقدر بان مع الفعل فكما

لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل منعي ان لا تدخل على المصدر المقدر به

ولكن جوز ذلك على قلة وفرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن

شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا

بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا

صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل

للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت

ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا

وانعابدا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له

حمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة

وقيل عمل المصدر للصدرية وعمله للسدلية ففي قوله وجهان وهما ان وانما فصل من المصدر

المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالمحل المعترضة لسان بعض

احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين

لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل اشتق اى اسم اشتق من فعل اى سمي

موصوفا بذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات قام بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يشمل امره ونذكر بلفظه واسمه ويقصد
بالتقليب المعنى الحادث اى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا بما جاء الامة
الشتة قال الامام في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغيرذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله لمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على
ان تدل على معنى ثابت والحق ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه
بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان
يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه وضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى
قوله لمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يشعروا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به الفعل مع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج عن التعريف ولا يسعدان يلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل
فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وآكل
وكل مشتق من مصادر الثلاثي تمام به لا يؤدي هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل
هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على فاعل وزنة فاعل ومن غير الثلاثي بامر مزيد فيه
اور باعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بهم اي مع ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضموما او مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تفعيل
وتفاعل وتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة والمضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام
مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع اليضا مذكورا فكما يكون لكل
من مبتدي الميم مثال يكون لكل من مبتدي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله ان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم ان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى المفعولين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اى بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترط اتحادهما لان عمله الشبيه بالمضارع يلزم ان لا يخالفه في
الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان ويقدر ذلك
الزمان كله موجودا الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على شيء ما
اى على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال كقولك
فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاءني
الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاءني زيد راكبا فرسا او اعتماده
على الهمزة او الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية
ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

غاز واحد بما شبهه بالفعل نحو قائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قايم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال
او فى ضمن الاستمرار وارید ذکر مفعوله وجبت الاضافة الى اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه ففعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الاربعة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكثرة استعمال ادخال اللام عليه وقياسا وضع منه

اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل

واشتراط ما يشترطه به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن

حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل

اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم تكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرا الآن

او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب

مناب ما فات من المشابهة للفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة

وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا في العمل والشرط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها

بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا

الآن او غدا او الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن

او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نوني المثنى والمجموع مع العمل في

معموله نصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

وَمَعَ التَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المصيبي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام فى القراءة
مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ اى حدث موضوع لمن
وَقَعَ عَلَيْهِ اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتذر اقامته من مقام ما مر فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف
بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المجرد عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ وَمِنْ غَيْرِهِ اى غير الثلاثى المجرد
عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بفتح ما قبل الاخر بخفة الصيغة وكثرة المفعول المستخرج
بفتح الراء وَمَا مر اى شائعة وجارية فِي الْعَمَلِ اى عمل النصب وَالِاشْتِرَاطِ اى
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او النكرة او ما كما مر اسم الفاعل

ای مثل شانه وحاله واذا کان معرفا باللام یعمل بمعنی الماضی لیعینها فهو یرفع
مایقوم مقام الفاعل ولو کان ههنا مفعول آخر یبقی علی نصبه نحو زید
مُعْطٍ غُلَامَهُ دِرْهَمًا الآن او غدا او المعطی غلامه درهما الآن او غدا او اسم
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسم الفاعل من حیث انها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث
مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدیین لمن
لِمَا قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ لا بمعنی الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنی الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من
ان یکون لازما ابتداء او عند الاشتقاق کرحیم فانه مشتق من رَحِمَ بکسر العین
بعد نقله الی رحم بضمها فلا یرد رحیم الامن رحم بضم الحاء ای صار الرحم طبیعة له
کرم بمعنی صار الکرم طبیعة له والمراد بکونه بمعنی الثبوت ان یکون کذلک بحسب اصل
الوضع فیخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصیغتها اصیغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مُخَالِفَةً لِصِيغَةِ اسم
الفاعل وهی فاعل او الصیغة الفاعل الذی هو میزان اسم الفاعل من الثلاثی المجرد فلا تجی صیغة
من صیغها علی هذا الوزن قطعا علی حَسَبِ السَّمَاعِ ای کائنة علی قدره بحیث
لا یتجاوزه فالظرف منصوب علی انه حال من المستکن فی مخالفة او صفة لمصدر محذوف ای

مخالفة كائنة على قدر ما يسمح وخص مخالفتها الصيغة اسم الفاعل بالبيان مع

انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها

مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد

وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى

لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول

لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم

مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن

ويجب عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل

من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما

عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين

في الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من

الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت

اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من

حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل الوقوع في المعمول على الفاعلية

الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى
والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه
بتفضيلها اى مفضل بهذه الاقسام فى ضمن امثلة مجزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصود ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذا اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي ولا عكس للترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال ومنها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها اضافة الى الضمير الموصوف بواسطة وغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل على استتارة في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه
الغلام او يجتمع فيها معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتارة في الصفة لكنهم لم يجوزوه
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة التخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة فاختلف في صورة كانت الصفة فيها
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما
استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والباقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك
الباقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه نصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه نصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة حسن لان الضمير
فيه يقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجه نصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه وغير حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما ضمير فيه
منها هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل وجوهه
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

من الرباعی والثلاثی المزید فیه مع المحافظة علی تمام حروفه فتعذر الاول هذه الصیغة
لاتسع الزیادة علی ثلثة حروف وسع اسقاط بعضها یلزم الالتباس فانه لایعلم انه
مشتق من الرباعی او الثلاثی المجرد او المزید فیه فان هذه الحروف الثلثة
یحتمل ان یکون تمام حروف ثلاثی مجرد او بعض حروف رباعی مجرد کلها اصول
او یکون من حروف المزید فیه اما من اصوله او من زائده او ممتزجا منهما فلا تتعین
ماهو المشتق منه فلا تتعین المعنی لیس بلون ای من ثلاثی مجرد لیس بلون وعیب
ظاهری کان منهما اشتق فعل لغیرة ای لغیر اسم التفضیل کاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضیل ایضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعلیل انما یتم اذا بین ان اصل الصفة مقدم بناءه علی افعل التفضیل
وبوجه ان مایدل علی ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع علی مایدل علی زیادة کما
الاخر فی الصفة والاولی موافقة الوضع الطبع مثل زید افضل الناس فان افضل
اشتق من ثلاثی مجرد لیس بلون ولا عیب وهو الفضل فان فضل غیره ای غیر الثلاثی
المجرد بان یراد ان یدل علی ان لاحد زیادة فیه علی غیره توصل الیه ای الی غیر
الثلاثی المجرد بان شد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثی المزید فیه
وبیضا مثال للون وعمی مثال للعیب حیث قیدنا العیب بالظاهری لا یرد نحو

اجهل والبلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من هنبقة
والجواب بان المراد بالحمق بايد ومن ثم ترى البلادة في الظاهر كما حكى عن هنبقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق هنبقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل والبلد من يكون اثر جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من
قبيل البلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب لظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق قياسا اي القياس
الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل للمفعول فانه لو اشتق الكل منها قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في
قليلة نحو اعذر من لم يعذر واشد معذورية وانوك من هو اشد ملوكية وعلى هذا القياس
وانت اعرف وتعلم اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او من واللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلابد من واحد منهما لان صيغة التفضيل انما

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهرة واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه ليشار باللام الى معين متعين المفضل عليه
مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اى
الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام فى افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او مع من نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر
لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقبل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اى ليست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل اسد اكبر ويجوز ان يقال فى مثله
المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ اولا من مع مجروره اى اكبر من كل شئ وقد
اضيف اى اسم التفضيل فلكم معنيان احدهما وهو الاكثر التقصد به الزيادة
اى احد هما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول فشرط

Mehmet Ali Ayni

فی استعماله بهذا المعنی ان یکون موصوفه بعضا منهم داخلا فیهم بحسب مفهوم اللفظ

والنکات خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضیل موصوفه

علی مشارکیه فی هذا المفهوم العام مثل زید افضل الناس ای افضل من مشارکیه فی

هذا النوع فلا یجوز بهذا المعنی قولک یوسف احسن اخوته لکبر وجهه عنهم

ای عن الاخوة بل فیهم الیه والثانی ان یقصد به زیادة مطلقة ای

ثانی معینه زیادة مقصوده مطلقه غیر مقیدة بان تکون علی المضاف الیه وحده

ویضاف اسم التفضیل الی ما اضیف الیه للتوضیح ای لتوضیح اسم التفضیل وتخصیصه

لیضاف سائر الصفات نحو متضارع مصر وحسن القوم مما لا تفضیل فیه فلا یشترط کونه بعض

المضاف الیه فیجوز بهذا المعنی ان تضیفه الی جماعة هو داخل فیهم نحو قولک نبینا

صلی الله علیه وسلم افضل قریش ای افضل الناس من بین قریش وان تضیفه الی جماعة

من جنسه لیس داخلا فیهم کقولک یوسف احسن اخوته فان یوسف لا یدخل فی جملة اخوة

یوسف وان تضیفه الی غیر جماعة نحو فلان اعلم بغداد ای اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد

لانها منشاه او مسکنه ویجوز فی النوع الاول من نوعی اسم التفضیل المضاف

هو الذی یقصد به الزیادة علی ما اضیف الیه کلا فراد ای فراد اسم التفضیل المضاف

الی موصوف مثنی او مجموع حاکیا عن المذکر والنکات الموصوف مونثا نحو هما او الزیدان افاضلا

Powered by Google

او هندا او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي
ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له
نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلوا هم وهند فضلى النساء والهندان
فضليا هن والهندات فضليات هن لشابهته بافعل في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة
مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة للموصوف مع عدم قيام
المانع وهو مباينته من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد هما واسم التفضيل
الذي يستعمل من مبني مذكر غير اي لا غير المفرد المذكر لكثرة استعماله بحق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فحكمها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في المظهر
الا بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه
لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده فلا يوهم ذلك فافعل دل

على المفعول الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم
كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز بنصبه ما يخلو
عن معنى الفعل ايضا نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاضافة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بفعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بين لا بنى ولا بجمع ولا يوحث
بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ ترشيح معتد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا او هو فى المعنى صفة مسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك
السبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذى عبر اولا عن نفسه
نفس ذلك المسبب باعتبار غير اى باعتبار تقييده بغيره اعنى ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا بالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد نفى كان وحال
عن اسم او صفة منصوب محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشيء الذى نسبت اسم التفضيل فى اللفظ والكحل
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ تمييزا لشيء وفي المعنى ملبسا به ليحصل ان صاحب
عليه ويحصل له مظهر تعلق ذلك الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة الانحطاط
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون في ذلك المسبب مشتركا مفضلا
وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مارايت رجلا
احسن كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولتلائم على
ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه
منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل في
المواد الاخر بمعنى فعال وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
مقيسا الى عين زيد بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا بها مقام المدح

فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد المحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن
مع النفى بمعنى حسن ومثلهما ان تجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن
رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه المحل
حسنه فى عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد
على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا
ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن المحل
كل عين رجل دون حسن المحل عين زيد وذلك كمال التحدب فان قلت كيف
ان يكون حسن المحل كل عين رجل دون حسن المحل عين زيد وذلك كمال التحدب
زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المنظور منه ان يكون
عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات فبقى صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال بخلاف مارايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعمل ذحكه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم كرهوا احسن بالجرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموليه
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد حتى
وهو الكحل اذ كل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية فلا يجوز تخلله بينهما معمولا
من هذه الحيثية فلا يجوز عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والجر
اذا العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه اي حينئذ
فانه من معموله من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فيه ما فيه تعقيد كما مر وكذا لو قيل في هذه العبارة
مارايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد الخ عن بكاء وتعقيد الصنائع انها انسا
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ادا مثل هذه المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا
زيادة ونقصان اراد ان يبين عدم ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتنقل بهذا التعبير الى ما اشتهر بين الناس وشاع في
اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليها فقال وقد كان تقول مارايت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احصر
منه بمقدار ضمير منه كلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير ان
اصله من لكحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لكان من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه لتعيد الكحل حرفان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان
اصله مارايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره مارايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحيل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه مارايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في
غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن لبس في عين غيره وانما جاز
هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانتفاء فرع الاولى ولان
من التفضيل مع مجرور بها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوبا على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت مارايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك مصدر البيت
ليكون مبتدا بما هو مسند المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وانما نابت المماثلة الكاملة في
ذكره او هو في مقابلة قوله وادياً هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور اولا

Mehmet Ali Ayni

وتمام البيت مع ما يليه شعر مرّت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين
يظلم وادياً أقلّ به ركب أتوه تائه وأخوف الا ما وفى السرى يا كان أصله لا أرى
وادياً اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الراكبان وهو مخصوص بركبى الابل والتائه من ايا اذا تحيّر
من حيا اوحى وهو الملك والثانى وتاره يا من السرى وهو السير فى الليل فقوله
ارى اما من رويّة البصر او من رويّة التفكر فعلى الاول وادياً مفعوله والواو فى
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى وادياً مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله
الثانى وعلى التقديرين حين نظيم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو فى ولا
ارى اما اعتراضيّة او حاليّة واقل صفة وادياً والجار فى به متعلق باقل والمجرور عائد
الى وادياً وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائه تمييز عن نسبة اقل الى ركب او
منصوب على المصدريّة اى ايتان تائه واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير وادياً والمعنى وادياً اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى
ما وفى الله مصدريّة وسارياً اى ركباً سارياً مفعول وقت المستثنى مفرغ اى وادياً
اقل واخوف فى كل وقت الا فى وقت دعائه الله تعالى سارياً يقول مرّت على وادى
الى السباع الكثير تهافيه والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام وادياً

Bodleian Libraries

يكون توقف المركب به اقل من توقفهم لوادي السباع ويكون في ذلك الوادي اخوف من واد
السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا سار ليلا فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب التوه منه لواد
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من واد
السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدر هاهنا بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اى في نفس ما دل المعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى
وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه انحصار ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى غير في حد ذاته لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

بل هو اعم لكن لا تحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الضمن عن لفظه الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها الا المنقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد لان
غرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها
انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او النهي عنه كلا النهي والتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل وخصوص تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث للانهاء دل
على تانيث الفاعل فلا لحق الابمالة فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة
الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم خص الفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اذا جوتا فعلت الضمار المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة

فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفروعه دون غيره عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم
تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واختصر فهو بالتعميم
الحق واجدر للماضي مادل اي فعل وان حسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي نطقت فيه قيد به ذاتيته يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للماضي
زمان فقوله ما دل على زمان شامل للجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالاصول
الفعل فلا ينتقض منع احد مثل امس مما دل على زمان قبل زمانك بالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل
لم يضرب جمعة بل ان ضرب ضربت ضربي علي الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب وتقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلشبهه المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب
وشرطا وجزاء تقول ان ضربني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن
الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح

مع غير الواو فانه بضم بها المجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما
اشبه اى فعل اشبه الاسم بواحد حروف نأيت اى حاله كونه متلبسا باحد
حروف انين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة
انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبا
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه بأحد
عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد
من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى
اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فاطم بكل حرف من تلك الحروف الاربعة المتكلم
وحده اذا كان او مشاركا اى مصاحبا غيره مثل اضرب ونضرب وله اى للمتكلم
مع غيره اذا كان مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب ونضرب والنون له اى للمتكلم
مع غيره اذا كان واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل تضرب وتضربان وتضربون
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثتين غيبة
والتاء للمخاطب اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب

غيرهما اى غير المتسمين المذكورين وهما واحد الموئث ومثناه فقوله غيرهما
فيكون للواحد المذكر والمثناة وجمعه وجمع المونث ١٢ منه
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة المنكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اى فيما ضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون
جمع مونث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع
تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل
الاعراب فاعرابه رفعه ونصبه ليشارك الاسم فيهما وجزمه يختص به كالجر بالام
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف علة الاخير حرف علة المجرد عن الضمير

اى غير المتسمين المذكورين وهما واحد الموئث ومثناه فقوله غيرهما
فيكون للواحد المذكر والمثناة وجمعه وجمع المونث ١٢ منه
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة المنكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اى فيما ضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون
جمع مونث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع
تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل
الاعراب فاعرابه رفعه ونصبه ليشارك الاسم فيهما وجزمه يختص به كالجر بالام
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف علة الاخير حرف علة المجرد عن الضمير

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في
موضعين في الواحد الغائب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونقرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة تلفظيتين والسكون في حال
الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك
اى الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع
وحذفها اى بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه
تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة فلن يدعو ولن يرمي
والحذف اى بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد بسوار كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسوار كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد ضارب اى ضارب ومررت برجل
ضارب اورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان وجيب عن نحو الذى يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قاما ان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم مع ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين ومن نحو كاد زيد يقوم ان

انما اذن انطلق كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذنك
تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله
اذا لم يعتمد ظرف لا نتصاب الملفوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن
تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات انحوانيها
الا انه اذا كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتدا والخبر اذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان ان
النصب بها على ضعف لاعتمادها بالعطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وهى التى ينتصب بها المضارع مثل
اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها مثل
الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير
اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها والكلام بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى
كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى
بمعنى كى لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم
سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا وآسيئ وحتى
تغيب الشمس وشال لحتى بمعنى الى لاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخلته
حتى الحال كبعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله
او الحكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الوضع
حكاية الحال الماضية كما نك كنت فى زمان الدخول ببيانات هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على
ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا بالقضية على ما كان عليه وحكيته فيما مضى
الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى
حتى عند ذيه للارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان مبتدأ
بها كلام مستانف لان لقدر بعدها مبتدا يكون الفعل جزءه لتكون حتى داخلة على اسم
كما توهم بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى فان فات الاتصال
مثل مرض فلان حتى يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى
الرجاء حالا فى زمان التكلم ومرضت حتى اى فمت فيما اظن هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها اي كانت

حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت

تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى

تدخلها لانه يجب ان يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها

هو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو

محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري

فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام

محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله

ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم

صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في

كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول

كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري لا فساد فيه وكلام كي

التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت كي ادخل الجنة وانما تقدر ان

بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد

كان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة وبهذا

بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة التعديهم او من الخبر اى ما كان اسم
ذا التعديهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان المعدية لهم وافعالا
التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها الانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما
بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لاحتاج الى الدلالة عليها والثانى
ان يكون قبلها اى قبل الفعل احد الاشياء الستة المبعدة بتقديم الانشاء او
فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن تونهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى لكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو
لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيها الدعاء نحو
اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه
اى هل يكون منكم ما فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث
منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى قبل فيندرج
فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سانزل للنبي فتيم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب بعدها
المضارع بتقدير ان فقد يران بعدها مشروطا بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا قالوا او للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل
ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلتها
امثلة الفاء بعينها ما بدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او
الا ان اي بشرط ان تكون لمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان
الصادا خلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها انكار نحو لازمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيوبه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لازمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي

لان زمنك الى اعطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها اى نصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وشتمك او قتشتمك او انتم فشتم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على آخرها وهو اذا وليشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان
مقدرة بعد حتى فظاهر ان بعد اذا كان بالعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لا على
التقدير الاول لان جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يذكر
في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا كما سبق من
جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة
في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام الجر كنحو جئتك لان تكرمني و
مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وسائر الحروف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضربك زيدا وغضبت واردت لضرب عمرو فجاز ان يظهر معها ما يقلب

الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها آن وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء وأو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى بسببه او الجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم تظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بحالي صورة وحول اللام بمعنى كي عليها
اي على ان لاشتراكهما للامين المتواليين وهما لام كي ولام الجحود نحو قوله تعالى لئلا يعلم
واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا الهذا اللامي احضر
الوغى في رواية النصب ولكن لشبهها بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم
يذكرها ويجزم اي المضارع بكم وكما وكلما وكل ما المستعملة في
معنى المتى احترازا عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وهو
كلم المجازاة اي يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزا التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
ان كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وأما

بدونها فلا وأين ومتى وبما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانت ما او لا ومهما ومن
وأي وأنى واما انجزام المضارع مع كيفما وإذا فشاذ ولم يحك نفي كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انا
انا ايضا اقرأ عليها ومن المستعذر استواء قارئ في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام اذ موضوعة للامر المقطوع به وبان
مُقَيِّدَةٍ عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فاكثر
تَقْلِبُ الْمُضَارِعَ مَاضِيًا وَنَفْيُهُ اي نفي المضارع ولا يعد لو جعل الضمير الى ما يوافق
اعني ماضيا وَمَا مِثْلُهَا اي مثل لم في هذا القلب والنفي وَتَخْتَصُّ اي لما بِالْإِسْتِغْرَاقِ
اي استغراق زمنة الماضي من وقت الاتصاف الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم
اي عتيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ اي وتختص ايضا بجواز
حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم
يضرب ومن لم يضرب وكان في ذلك كله صلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها
غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب

٣١١

وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب

بها الفعل ويدخل عليها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولام

النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا الناهية ضدها

اي لا الناهية هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع

المضارع المبني الفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكل المجازاة

المذكورة من قبل تدخل على الفعلين بسببية الفعل الاول ومسببية الفعل

الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح اللب وكلم المجازاة ما تدخل

على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد

بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ربما وضعته شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة

عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان

يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصح لها ان يورد بها في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم

كقولك ان تشتمني اكرمك فاشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام سببا حقيقيا له

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه

منهما بمكان لصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسمى هذا كن

ای هذان الفعلان او لهما شرط لانه شرط لتحقق الثانی وثانیهما جزاء من حیث انه
یبتنی علی الاول ابتناء الجزاء علی الفعل فان کانا ای الشرط والجزاء مضارعین نحو
ان تزرنی ازرک والاول فقط مضارعا نحو ان تزرنی امس فقد زرتک فالجزم واجب
فی المضارع لدخول الجازم وهو ان وما تضمنها مع صلاحیة المحل وان کان الثانی مضارعا
فالوجهان ای ففیه الوجهان الجزم تعلقه بالجازم وهو او آه الشرط والرفع اضعف لتعلقه
بمحلوله الماضی والفصل بغیر المعمول نحو ان اتانی زید آته او آتیه واذا کان الجزاء ماضیا
بغیر قد لفظا فصل للماضی نحو ان خرجت خرجت او معنی نحو ان جئتنی امس جئتک
ویحتمل ان یکون تفصیلا لقدای لم یقترن بقد سواء کان قد ملفوظا کقوله تعالی ان یسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنویا مقدرا کقوله تعالی ان کان قمیصه قد من قبل فصدقت
فقد صدقت لخروج الفاء فی الجزاء الخ تحقیق تاثیر حرف الشرط فیه لتقلب مغناه الی الاستقبال
فاستغنوا فیه عن الرابط کقولک ان اکرمتنی اکرمتک وان اکرمتنی لم اکرمک وانما قال
بغیر قد لیخرج عنه الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیه کقولک ان
اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه وان کان ای الجزاء مضارعا
مثبتا او منفیا بلا احترازا عما اذا کان منفیا بلم فانه مندرج فیما سبق لکونه ماضیا معنی او بمن
حیث یجب فیه الفاء لعدم تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان الاتیان

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيولي بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن موجبا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن جاء فيقتم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض لفظا كما تقول ان ازرتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لاتاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى البطة بالفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن او الى غير ذلك كالتمني والعرض في جميع هذه المواضع لاتاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء مواضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تبنى عن حدوث امر بعد امر فيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما لقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي تجيء فيها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد اذا الفجائية نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

ما اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما اشربه والتمني تحوليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما
تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوضع مما تقدم
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة
يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد ها تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المرط بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل فجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم لها نحو اسلم تدخل الجنة فان الطلب بالسلم هو المطلوب
وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اوانها تلك السببية فقدرت ان مع الفعل
الماخوذ من السلم وجعل مدخول الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل
الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع لان عند
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرف ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر
الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فعلى انه يتول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة انكان صالحا
للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويمين قرأ مرفوعا اسبي وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للسائلين اي عمهين
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاول فكل حتف امرء يجري بمقدار
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب
بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل لخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فبمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكم الخبر اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لاتقاء ما يقتضي آخره به وهو حرف المضارعة لان بناء

المقتضية للاعراب انما هي لسببية وفي الصورة حكم الجزء اي مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخشى واغزوا رمى كما تقول لم يضرب لم
يضربا لم يضربوا ولم تخشى ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب وم بالام حذفت
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي
امر القول في تعدعدو في تضارب ضارب ولم نذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع مؤديا عي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لان غيره زيدت همزة وصل على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل اقتل بفتح
الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
الى الضمة وكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعد كسرة او فتحة
فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر من
الضرب ولو ضم في علم التبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال

لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا مفتوحا اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في الكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة كذلك بعينه او
قبل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لازمة
ملابسة على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يعدل عن هذا الى ما يوصل الفعل الذي لم يذكر فاعله
وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته وفعل المتلبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب وخرج وعلم واخرج هذا
النوع من الغير لان معناه غريب فاحتيج لوزن غريب لم يوجد في الاوزان فخرج بالصيغة الى الكسرة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة والكان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الجمع
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره وبعد حصول المقصد باخف منه ويضم الثالث مع
همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجول وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجالت
ودحرجت حوف اللبس اصله الكسر لقوله وبضم الثالث والثاني ومثل العين اي ما يكون
عينه مثلا فظ لئلا يرد عليه مثل طوى مما روى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي

الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المتقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عموض و
اختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين فى المعنى للمفعول
من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا اضعف فيه قيل وقيع اصلها
قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
قول بيع فابدلت واو قول يا السكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل و
جاء الاشمام وهو ضعيف فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتقبل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقائلين بالاشمام
فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام بهيئة كما لاشمام حالة
الوقف على ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة
بعدها يا ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى
اوائل هذه الاحرف فجاز الواو ايضا على ضعف قيل وبوع بالاسكان بالنقل وجعل الياء واو
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى

المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
واقتيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تبر وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واو افيق استخير
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا صح اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب يكرم ويستخرج و
يتدحرج وضم ما قبل اخره بخلاف الفتح ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار و
ينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل تعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى
الفاعل بطريق الصدور والقيام والاستناد فيقيد بهذا الفعل صادر عن الفاعل
وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا

على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن فغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان امكن تعلقه
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهم مع الغض عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين بأنهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى يعني علم وهما اصلان في هذا القسم فيهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انباء ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة انهما
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا اي علمت زيدا عن غيره

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث ومن مفعولیها كمفعولی علمت فی وجوب

ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال المعنى الشك

المقتضى تساوی الطرفين وهی ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة

للظن وزعمت وهی تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت

وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هی

تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اى عن الظن والعلم كما اذا قلت علمت

زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت

بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقی الافعال فتنصب اى

هذه الافعال الجزئين اى جزئی الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول

لها ومن خصائصها هی جمع خصيصة وهی ما يختص بالشی ولا يوجد فی غيره

ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على

احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فی الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر غير

قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فی الحقيقة

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى ولا يحسبن بالسين المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن
مولانا بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول
الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وثقنا بنا الاعدا اى لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا بل يجوز فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطى الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذف فان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اى يستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذف فيهما شيئا منهما اى فلا
تقول علمت وظننت لعدم الفائدة او لان المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم و
ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صاحبه
وهما اى من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى البطال عملها لفظا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيدا قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقدير الاول اى حال كون المتوسطين او المتأخرين
مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع

ضعف عنها بالتوسط والتاخر وقد تقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدا قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الطرف فمعنى زيد

قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا

على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي

بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت

بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسن زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم

احسن بدا او بين معمول ان نحو ان زيدا احب قائم وبين سوف ومصحوبها

نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد

احسن وعمرو ولانك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه

المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معمولها او تاخرت

عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها

لشيوعه وكثرة وقوعه وصنها اي ومن خصائص افعال القلوب ايضا تعلقها

وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

كما يجيء مثاله او بواسطة مجازا اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

على معمولها مثل علمت أزيدٌ عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وتركه
مثال الخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وتمنعها
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها وجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي واللام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لجوازه بوجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان لك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزاء على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكر اقاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في
اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب ان يجيء
اسم كل منهما اي فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها صفة من مصدر واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يخص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل

آخر نحو ايا كن ظلمت مثل علمني منطلقا علمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر

الافعال فلا يقال ضربني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل

الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحد

المعنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان من

ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر

الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي

فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه

الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس

بمفعول الا ول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا

ومفعولا به وما اجرى مجرى افعال القلوب فقد تنى وعدتني لانهما تقيضا وجدتني

مجملا عليه حمل النقيض على النقيض وانك اجرى اي البصرية والمخلية على رأى القلبية

مجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر وقد

ارانى للرماح دريئة من عن لميني تارة واما مي

اخصر ثمرا وكبعضها اي وبعض افعال القلوب

ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر وقريب من معانيها الاول وهي اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان كل واحد من الاخر
فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب و
زعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى المفعول الواحد لا غير
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته
كما نا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعم وما هو على الغيب بضنين اى بمتهم و
علمت بمعنى عرفت وتقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء
من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت ضالتي
اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مرادة ان لها معانى اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لتعلم بمعنى صار مشفوق الشفة العليا ولو جدت جدة ووجدت بوجودة
ووجدت وجدا اى استغنيت وعصبت وخرجت لانها ليس بمعنى العلم والظن لافعال
من الناقصة اسما سميت ناقصة لانها لا تسد مسد المرفوع بها كالافعال الغير الناقصة فانها تسد
اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك

التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل

والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة

لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير

وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لاتمامه

لاشتمالها على معاني ائتم على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام

والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع

لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل

فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع به والصفة

خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل

للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير

المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير

فبحسب ما عرفت خرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد

لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وأصبح

وأمسى وأضحى وظل وبات وأضحى وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك

بالنكرة وقيل بالبناء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول هم استعدوا عشرة اى
لتصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قوله تعالى
فلما جاءت حاجتك ناقصة فضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون
نافية وجارت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اى لم تكن بذه
على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جارت يعود اليها وانما
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك و
جار ايضا قعدنا ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت
الشفرة كانها ابرة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يجاوز جاره وقعد الموضع الذي
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم
معناها اى معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا بمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الانتقال الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل

كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة للثبوت خبرها اسمها ثبوتا مضيا

اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله للثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار وهو من قبيل عطف احد القسمين

على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتهاء قفر والمطى كأنها قطا

الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن

فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله للثبوت

اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسمها الهاء والجملة الواقعة بعده

خبرها المفسر للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن

بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون

تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي

وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

كيف نكلم من هو في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ او ليس المعنى
على المضي واتخاذ كرذين القسمين معكونها غير ناقصة استيفاء الجمع استعمالا لها
وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان ومن ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويتعدى بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة فقال
ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مريضا واضحى
زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى
او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما فاذا قلت
ظل زيد سارا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سارا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا صار وقد يجيء بمعنى ان

الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبتيا طيبا لكن لما كان صيرورة متين
في غاية القلة معدلة في حكم العدم ولذلك لم نذكرهما متين في تفصيلنا عن الافعال الستة
السابقة واضف اليها عاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة في مثل نحو مالك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكرهن
الامثال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في
ذلك انها من اللحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها
آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها الا انها من
اللحقات وما زال من زال يزال لمن زال نزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح
اي زال ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ كانفك بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لا يستمر دلالتها اي خبر تلك الافعال فاعلها فقيل سميت افعالا فاعلا بها على ان اسمها
للبين القسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات وقوله
قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقع به عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من ما
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي اما خود في معاهذه الافعال فاذا
دخلت ادوات النفي عليها كانت موجبا نحو ما النفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت باعتبار الصلاحية
والقابلية

معلوم عقلا ويكثر فيها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهرا وتقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم
الاستمرار المقصود منها ومادام متى وقتية امر اى لتعيين مدة ثبوت
خبرها للفاعل بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان نقطة
بامصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
اذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومتى كثر اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها للفاعل
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة هو ان مع اسمه وخبره ظرف او
الظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة
دوام جلوس زيد فمادام لم يشتمل مادام بما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى
الآن وهذا بو مذهب الجمهور وقيل هى نفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك

فقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو لم يكن
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا التقديم المنصوب على المرفوع فيها عامله فضل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل
قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة تنقسم بهذا اي تقديم اخبارها
عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو من كان الى الراح وهو احد عشر فعلا للكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اي هذا القسم ما اذا قلنا له كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية
فلامتناع تقديم ما في خبر النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم

خلافا لما نبا الى بركيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لقدمهم وكانه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل لذ
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة ما كان خلا يلزم تقديم ما في خبر
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظن الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة اثنين في اصل الفعل صريحا
وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجا
على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول المنفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومحالة وبهذا
اندفع ما قيل كان من الواجب على المصرحة الله عليه ان يحيل ما في اوله الى
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افتعال المقارنة
ما وضع اي فعل وضع لدلول الخبر اي للدلالة على قيد حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اولو خبا بان يكون ذلك الدلو بحسب جا
المتكلم وجمعه حصول الخبر له لاجرمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج بدل على

قرب حصول الخروج لزيد لسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به اخو وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصوصًا اى دنو حصول بان يكون اخبارا المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لخبرك بقرب حصوله اخو وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذ فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو
لسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالقصدى لما يقضى اليه
فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يقضى اليه فاخذ وكاد اى ما وضع لدنو الخبر نحو عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو
عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث
لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم تصرف
فى عسى لتضمنه اثنا اى الطمع والرجاء كلمل والاشفاق اى فى الاغلب من
معانى الحروف والحروف لا تتصرف فيها تقول على احد استعمالى عسى ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم تم فعل مضارع مصدريان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجى الذى هو موقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى

وان الخبر في محل النصب بالجرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشار الطمع فالمضارع مع ان وان لم يسق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة
وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا اشتمالا قبله بدل الاشتمال الآتي فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ايهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في
النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب و
نقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج جزء بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامها في
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة ويحتمل احتمال آخر وهو ان يكون

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي تخبر ضمير يعود الى زيد وان يخبر في محل النصب
بانه خبر عسى وآخره وهو ان يجيء ذلك من باب الكناية عن كون عسى يخبر في زيد فان
اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخبر خبره المقدم عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى ضمير الشان مستكن فيه من غير زيد وخبره ان يخبر زيد في ذلك
ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الا ان استشهاد
لهما بكاد فكما ان كاد زيد يخبر ليكن كذلك عسى زيد يخبر وانما ذكر فيان كقوله
شعر عسى الهم الذي اصبحت فيه يكون وراه فرج قريب كان الاصل ان
يكون وراه فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى
ان يخبر زيد كقولك كاد زيد يخبر والثاني اي ما وضع لدنو الخبر لدنو حصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك بانه ترافه على الحصول للفاعل
في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لم الالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد قلل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله اعقد كاد
من طول الليل ان يصبحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى كل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالا فعال الى سائر الافعال

افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الأصح ماضيا كان أو مستقبلا

وقيل بفيه أي كاد يكون للإثبات مطلقا ماضيا كان أو مستقبلا أما في

الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فإن المراد إثبات الفعل لا نفيه بدليل قد يفعلون

وأما في المضارع فلقوله الشعر قول دع ذا ولكن يديما أم تلم يكد يسيس الهوى منه حبيب برح بانه

يدل على زوال سيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغيره قوله لم يكد يقول لم يجد فعلا لكان

نفي كاد للإثبات لما خطأوه وغيره تخطئتهم وأجيب عن الأول بأن قوله وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه وإلا لناقض بين انتفاء الشيء

في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحى فخطئ في ذي الرمة وقوله

في تسليمه تخطئته روي عن عيسى أنه قال قلت لذي الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة

فغيره وقال عيسى حدثت بي بذلك فقال خطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه و

خطأ ذو الرمة حين غيره إنما هو لقوله تعالى لم يكد يراها وإنما هو لم يرها قيل لكن

النفي الداخل على كاد أشد تأييدا منه في الماضي للإثبات في المستقبل كالأفعال

أي كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه تمسكا في المدعى الأول بقوله تع

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه الجواب عنه وفي المدعى الثاني

يقول ذي الرمة اذا غير آنف الحمين لم يكد رسيس الهوى من حبها يبرح

ميّة يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتقاء قرب رسيس الهوى عن البراح

اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن

لا يثبت مدعاه بجر وذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه و

في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل وتوأخذ و

شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا

وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب يقرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال ربت

الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى

هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان

تقول طفق زيدا واخذا وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان

واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق او شك مثل عسى كاد في الاستعمال

فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء اوشك ان يجيء زيد وتارة

تستعمل استعمال كاد وجرون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب

وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر

الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيه بالنظر الى نوعي صيغته

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فقوله ما
وضع اى الفعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر
ولا شل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان ليق هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثير ما يستعمل في الدعاء
وقوله اى بفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما أفعله واخريهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان
تكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي
اى الافعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا فيما يبنى منه افعل التفضيل
لشابهتهما له من حيثان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الا يبنيان

الا للفاعل كل فعل للتفضيل وقد شذ ما أهيأ الطعام وما امقت الكذب

ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي

مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد او استخرجه و

اشدد او استخرجه اي يتوصل بناء بهما من فعل لا يمتنع بناء بهما منه وجعل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء لا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب

بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار

والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عدا بهما كتأخير الفعل منهما

وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا لئلا يكون عدم التصرف بهما من خواص

صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا

يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا

مجرى الامثال فلا يغير ان كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما

لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل

واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه

بالقصد فكانه اعتبر القصد ولم يتصرف فيهما بالقياع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز الكسائي الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اكثر من الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان لبعض في الماضي حسن واقع دائم الا انهم فصلوا
بزمان المتكلم بل كان وانما قبله وما ابتداء اي مبتدا
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي
ما بعد ما النكرة من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جعل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
وما ادراك ما يوم الدين وما احسن زيدا فعل صورته امر ومعناه الماضي
من فعل يفعل بمعنى صار ذا فعل كعلم اي صار ذا الحم وبه اي مجروره فاعل

هذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وهو اى
مجروره مفعول عند الاخفش والاحسن بمعنى صر احسن على ان تكون همزة
افعل للصيرورة والباء للتعدية اى جعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن
للتعدية كما خرج ففيه اى في افعل ضمير هو فاعله اى احسن انت يا زيد او
زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهور عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فيهما نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاءه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فعل بإسكان العين مع فتح الفاء والثالثة إسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعينين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام الرجل
نعم وجه فرس غلام الرجل وبئس جيرانا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي هو صولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة اي مخصوصة اي نعم الذي فعلها هي
اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد تبيه انما هو بحسب الغالب لانه قد تقديم
المخصوص فقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا مؤخر
اي الجملة الواقعة قبله خبرا وقد تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره وما خبر مبتدا محذوف
على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وقد شرطه اي
شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا دون الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطلق الفاعل المخصوص متأخرا بتقدير مثل
الذين كذبوا وبجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حبذا او هو اى حبذا مركب
من حب الشئ اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا اعما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص اعرابه اى اعراب مخصوص
حبذا كاعراب نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوص تمييزا او حال على وفق مخصوصه
فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين اولئك الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

راكبين وجندا امرأة هند وجندا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال
ما في جندا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص
لا يحمي الا بعد تمام المدح والمركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا
عن المخصوص الحروف وما دل على المعنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيرها مستقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه
ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
ركنا كان او غيره الى اسم مستقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او مثل
لك نحو قد ضرب حروف الجر وما وضع لمعنى افضاء الفعل اي ايصاله فان
معنى الافضاء الوصول وما عدى بالباء صار معناه الايصال ومعناه
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معا الافعال

الى بالبليه اولان اشرها لتخصيصه البجر وهي اى حروف الجر من وَالى

وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الكفاية لانه ليس لها اسماء وخاصته

يغيرها عنها والباء واللام ذكر بها اسمها الموجود هما ولك ذكر الواو والتاء

والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو

اى الواو التي يقدر بعد ها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم

تاء وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ خلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة الباقي

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى للابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ابتدا الى او ما يفيد فائدتها

في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

لان معنى اعوذ به التجي اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء من للتبيين

ايضا اى لاظهار المقصد من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن
لاستقام المعنى والتبعيض وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالجرية وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى
من احد ولا جاءنى من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يوهم منه زيادة من فى الكلام
الموجب بقوله متأول بلونها للتبعيض اى للتبين اى قد كان بعض مطر او شئ
من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للدنو منها اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار السوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم
ويجعلك الى مثل انى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى
كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع

بينهما بالقلة والكثرة وخصّص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يعم حتما
كما يعلق اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما
بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز وخولها على الضمير مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز وبه قياسا وفى
للظرفية اى تطرفيه مدخولها الشى حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى وانى لهم الذكرى اى على جذوع النخل والباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء به كما ترى فى مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكهما مع الفرس
فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة
شى آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا وبالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ولما التعدية

بمعنى الصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سوا ر لا اختصاص بها بالجر فدون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
فى المسجد وزائدة فى الجر فى الاستفهام بهل الاطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يرد ما زيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى
ترادف فى الجر فى هذه الصور قياسا وفى غيرها اى غير الجر الواقع فى
الاستفهام والنفى سماعا سواء كم يكن خبرا نحو بحسبك زيد او كفى بالله
شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى بيده او كان
خبرا ولكن لا فى الاستفهام هو النفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة
شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم المتعجب نحو لله لابوخر الاجل
وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وقد للتقليل
اى لانشا التقليل وبهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم استيجابها المعرفة

ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراكهما موصوفة انما هو على المذهب الراجح وهذا مذهب
ابي علي ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالتحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض
لفظا ومعنى ذلك الا في الماضي نحو رب جل كريم لقيته او
اوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في
اين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد قد دخل
اي رب على مضمر مبهم الامر المرجع له مميز نكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امرأتين او نساء رجلا فللكل وفي مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قائم يقولون ربه رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربها امرأتين وربهن نساء او ملحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما رجل

وَاوُهَا الْمُ وَاوُ رُبَّ فِي حُكْمِهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ مِثْلُ شَعْرٍ وَبَلْدَةٍ

لَيْسَ لَهَا اِسْمٌ اِلَّا لِيَعْفِرَ وَالْاَلِيعَفِرِ وَهَذِهِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَلَيْسَتْ

بِبَاءٍ فَاِنْ لَمْ تَكُنْ فِي اَوَّلِ الْكَلَامِ فَمَحْوِيُّهَا لِلْعَطْفِ ظَاهِرٌ وَاِنْ كَانَتْ فِي اَوَّلِهِ

فَيُقَدَّرُ لَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ اَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ ثُمَّ صَارَتْ تَامَّةً

مَقَامَ رُبَّ جَادَهُ سَقَيْتُهَا الصَّيِّبُ وَرُبَّتَهَا اَيْ فَلَا يُقَدَّرُونَ لَهُ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ

لِاَنَّ ذٰلِكَ تَعَسُّفٌ وَالْوَاوُ الْقَسَمِيَّةُ اِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ اَيْ فِعْلِ الْقَسَمِ

فَلَا يُقَالُ اَقْسَمْتُ وَاللّٰهِ وَذٰلِكَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْقَسَمِ فَهِيَ اَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا

مِنْ اَصْلِهَا اَعْنِي الْبَاءَ لِغَيْرِ السُّؤَالِ يَعْنِي لَا تُسْتَعْمَلُ الْوَاوُ فِي السُّؤَالِ فَلَا يُقَالُ

وَاللّٰهِ اَخْبِرْنِي كَمَا يُقَالُ بِاللّٰهِ اَخْبِرْنِي حَطَّتِ الْوَاوُ عَنْ دَرَجَةِ الْبَاءِ فَخَصَّتْ بِالظَّاهِرِ

يَعْنِي اَنَّ الْوَاوَ مُخْتَصَّةٌ بِالْاِسْمِ الظَّاهِرِ سَوَاءٌ كَانَ الْاِسْمُ الظَّاهِرُ اِسْمَ

اللّٰهِ اَوْ غَيْرَهُ فَلَا يُقَالُ وَكَ لَاَفْعَلَنَّ مَثَلًا بَلْ يُقَالُ وَاللّٰهِ اَوْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَ

ذٰلِكَ الْاِخْتِصَاصُ اَيْضًا لِحَطِّ رُتْبَتِهَا عَنْ رُتْبَةِ الْاَصْلِ وَهُوَ الْبَاءُ بِتَخْصِيصِهَا

بِاَحَدِ الْقَسَمَيْنِ وَخُصَّ الظَّاهِرُ لِاَصَالَتِهِ وَالتَّاءُ مِثْلُهَا اَيْ مِثْلُ الْوَاوِ فِي

اشْتِرَاطِهَا بِحَذْفِ الْفِعْلِ وَكَوْنِهَا لِغَيْرِ السُّؤَالِ مُخْتَصَّةً بِاسْمِ اللّٰهِ

مِنَ الْاَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ حَطًّا لِمَرْتَبَتِهَا عَنْ مَرْتَبَةِ اَصْلِهَا الَّذِي هُوَ الْوَاوُ وَتَخْصِيصِهَا

ببعض المظروخص منه ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله والباء والتاء هما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ماذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ماذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لامكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى بالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا تتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل
عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لسد الاستغناء عن الجواب
فى هاتين الصورتين بوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة والحالة
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة
شئ وتقديه عن شئ آخر وذلك بما ينزل الثانى منزلة الاول
ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالتوصل
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو
من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن علية اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه
وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يصيحكن علىّ كالبرد المنهم اى عن مثل
مثل البرد الذائب للطافة يخص اى الكاف بالظاهر اى الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يدخل

كما استعمل راعنه بمثل وجوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت

خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ

ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا

اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك

الزمان الماضي اريد بهما الاجمع كما اذا قلت ما سافرت من البلد مذ سنة

كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا الكو

فيها فان معناه ان مبدأ عدم سفري او عدم رويتي كان هذه السنة وا

الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المختصة من غير

اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان

مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر مثل ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا

اي جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انتهاء

بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار مبدأ زمان

الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا

للابتداء كما يوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهر

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي الاستثناء بها الاسمها عما قبلها فاذا جررت
بها ما بعدها تكون حروف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت بهنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا والحروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها به الاقتضاء فلانفسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي والبناء بها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها وتلغات
لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وكان ولكن وليت ولعل آخرتها
لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان
المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما قيها على حذف المضاف بان تقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد بلا بد لها من المتعلق

بخشی آخر حتی تتم کلاما وقد لو وقعت فی الصدر اشتبهت بان المکسورة فی صورة
الکتابة وانما حملنا العکس علیه لمقتضاه عدم الصدارة لا علی عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء یکفی فی ذلک وتلحقها ای هذه الحروف ما الکافة
فتلغی ای تعزل هذه الحروف عن العمل لکان ما الکافة علی الافصح ای علی
افصح اللغات مثل انما زید قائم وقد تعمل علی غیر الافصح کما وقع بعض اشعارهم وقل
هذه الحروف ای حین اذ تلحقها ما علی الافعال لان ما الکافة اخرجتها
عن العمل فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا للعمل فان المکسورة لا تغیر معنی الجملة
ولا تخرجها عن کونها جملة اذا قلت ان زیدا قائم افدت ما افدت بقولک
زید قائم مع زیادة التاکید وان المفتوحة مع جملتها ای مع اسمها
وخبرها سما بها جملة باعتبار ما کانت علیه قبل دخولها علیهما فی حکم المفرد
ومن ثم ای من اجل الفرق المذکور وجب الکسر فی موضع الجمل ای فی
موضع یقتضی الجملة ووجب الفتح فی موضع المفرد ای فی موضع یقتضی المفرد
فکسرت ان ابتداء ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملة نحو ان زیدا قائم
وکسرت ایضا بعد القول وما یشتق منه لان مقول القول لا یکون الا جملة نحو
قال زید ان عمرا قائم وکسرت ایضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ابوه قائم وقعت ان حال كونها مع
جملتها فاعلة نحو يعجبني ان زيدا عالم لوجوب كون ان مع معمولها فاعلا مفردا او حالا كونها مع
جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا يشتاء لوجوب كون ان مع معمولها مفعولا مفردا او حالا كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حالا كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارك انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك متطلق انطلقت وكذا بعد لو
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب حول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا اني معاودك زعمت الا لازعمت اني معاودك ولولا انك ضربتني ضربتك
منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاء في موضع
التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز لكن الفتح والكسر في ان الفتح على
تقدير حصول ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة في مثل
قائي اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزائي اني

Marginal commentary in Persian/Arabic

اكرمه لو اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها

اما مبتدأ او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت

بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة

واقعة بعد اذا المفاجاة وقول من فتح على انها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبد

للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل

سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى

اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة

ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه ليس بجدع قفا ولهازمه اي همته ان يأكل

لقفاه ولهازمه واللهازمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت

الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع ما حولهما تغليبا

بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه

ما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني

احمد الله فان جميع ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي

تعيين الكبرى لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى

المصدري اي اني احمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

قوله اول الاقوال فتح ٥٤

المصدر بالمصدرية اى الاول من الاقوال فتح ٥٥

المصدرى الذى بمعنى المصدرية اى الاول من الاقوال فتح ٥٦

حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى

الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا بتأويل الجنس المقول ولذلك

اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل

الرفع لانها فى حكم العدم او فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم

ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة

لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت

بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى

هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع

ما علمت فيه بتأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله

دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت

معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا

قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم

وعمرو اقائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على

اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبا

مخبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه مخبر عنه لا بد ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه مخبر عنه المعطوف على اسم يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا فعل الا في الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد وكذا اثر الكوفة اي لكون الاسم ان مبتدأ في جواز العطف على محل اسم
ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
بلا مضي الخبر فانه كما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكما نها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وكبر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

الاصلي فيها فلا تغير محل اسمها ايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع
المكسورة التي هي ايضا لذلك لتاكيد ذلك ودون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد
فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اللام المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي
على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم بينها اي بين ان نحو
في الدار لزيد اي دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك اكل والفصل انما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم تواليا
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوذلك واختاروا التقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وفي دخول اللام في الكلام على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة ممكن لا توافق اللام مثل
ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جامع ضعفه في قوله انا لعمرو لكفئ من جهة
لعميد ومخففة عن المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيما بعدها
بعد التخفيف اللام وجوبا اغنائها اي ابدال عملها وهو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف

كما يجوز اعمالها وعلى ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد
لقائم واما في الاعمال فلتطرق الالتباس لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند اعمال ان لا يلزمها اللام لحصول الفرق ويجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها فاوقات ذلك استثنا
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تعالى وان كانت لكبيرة وان كنت من الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه ببعض دواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على
الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما
متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت مسلما حيت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير الشان مقدرا والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

وان كلا لما ينوبهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع في سعة الكلام ويلزم منه
بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد رد اضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان فحينئذ لها فتكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم وانا
انذ اهب بهذه وابه شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مفرونة مع فعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اسمين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى واوسوف كقول الشاعر شعر واعلم علم المرتيقنه ان سوف يأتي كل ما قدرا

اوكذا نحو ليعلم ان قد اجبوا سؤالات بهم ولزوم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفي نحو والا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزعم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا تحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما امامن حيث المعنى لانه ان عنى
بالاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشاء
وهي حرف برأسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان
زيدا كالاسد فحذفت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان
الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وانكان المعنى على الكسر ومخففة اي كان فتلغى عن
العمل على الاستعمال كما فصيح نحو وجها عن شبهة لفوت فتحته الاخر كقول الشاعر
وخر صريعا لليدين وللفم وان عملتها فلت كان بديهة على الاستعمال الغير الافصح كما مر في الم تعلم انظرها
ففيها ضمير شان مقدر عندهم محذوف عند البصريين ويجوز ان يقال غير مقدر بعد بالضمير لعدم الدلالة على كان في ان المخففة

ولكن وبنى عند البصريين من مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى
الكاف وحذفت الهمزة تخفيفا لا يفيدان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له
نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للمستدرك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فجاءني توهم ان عمرا ايضا
جاءك لانهما من الالفة فرفعت ذلك لوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ متوسط اى
لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغاير امعنويا او الفظ وهو
المعنوى ولهذا اقتصر عليه اللفظى قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب ويخفف اى لكن يختلفى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان المخففتين انه ليس لها
ما اجريتا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف لهما
ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهى ما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضى الاخيرة ظاهر وليت للتمنى اى لانشائه فتدخل على الكل
نحو ليت يدا قام وعلى استحيل نحو ليت الشباب يعود وجاز الفراء ليت زيدا قائما

المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على هذه الصفة
القيام فالخبران منصوبان على المفعولية بمعنى ليت وهو اختيار الكسائي والمبرد ونصب الخبر الثاني بتقدير كان
ويتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى
رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة معالا كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا مدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الشاعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي لعل
لما جاء في اللغة العقيلية والسند السيرافي في ذلك شعر ودعاء دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب
وجيء عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال الصافي في شرحه يعني
انه رفع المجرور في موضع آخر فانشاه حكاية على ما كان عليه وكان حق ذلك الرجل ان
المغفور بالياء ويجب ان يكون في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة قالوا الا فلا حاجة الى التاويل بما لا جزم
لوجود الجر بها وحكم بشذوذ ذلك مع وجود العاطفة العطف في اللغة الاصالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة

ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المغسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعد عطف بيان لما
قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد ونحو جارنى زيد بل عمرو وما جانى
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها فصيح
أما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فلا ضرورة الاولى
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب فى مراد النحاة بالجمع بينهما ان لا يكون
لاحد الشيئين اى الا شيا بحسما كانت او دواما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان
او مكان فقولك جارنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما او من احدهما
دون خصوص الافراد اولى وللجمع مطلقا لا ترتيب فيهما فقوله لا ترتيب فيهما بيان
للاطلاقها اى لا ترتيب فيهما بين المعطوف والمعطوف عليه يعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل
الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وزاد وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير
ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم وفى متوسط بين الفاء والى مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وقوله
اى المعطوف ليحتى يجب بالقياس وضعها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوا ضعيف من مبنوع
اى متوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما
حتى تميز الخبر بالقوة والضعف عن الحال فصاركانه غير فضلة لان تجعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل والله

انتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه دون ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء وتعليق بعد التعلق بهم بالانبياء والمكان مع الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وبكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مجاهم والمكان في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا الصحيح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف
انما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوا في معنيها جميعا كيلا يبقى الاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في احد معنييها
وهو كون ما دخولها جزء الا ان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد
المتجاورين بكذا في بعض الشروح ومن ثم يذب اظهر وجه اختصاص معطوف بها بكونه جزءا من متبوعه
عدم الخلاف الى ان يلتبس الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي

وَاوٌ وَاِمَّا وَاَمْ كُلٌّ مِنْ هٰذِهِ الْحُرُوْفِ الثَّلٰثَةِ لِاَحَدِ الْاَمْرَيْنِ اَيْ لِلدَّلَالَةِ عَلٰى اَحَدِ الْاَمْرَيْنِ

اَوِ الْاُمُوْرِ حَالَ كَوْنِ ذٰلِكَ الْاَحَدِ مُبْهَمًا اَيْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا يَتَوَهَّمُ اَنَّ اَوْ فِيْ مِثْلِ

وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ اٰثِمًا اَوْ كَفُوْرًا لِكُلٍّ مِنَ الْاَمْرَيْنِ لِاَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ لِاَحَدِ الْاَمْرَيْنِ عَلٰى مَا هُوَ الْاَصْلُ

فِيْهَا وَالْعُمُوْمُ مُسْتَفَادٌ مِنْ وُقُوْعِ اَحَدٍ الْمُبْهَمِ فِيْ سِيَاقِ النَّفْيِ لِاَنَّ مِنْ كَلِمَتَهُ وَكَلِمَةَ الْمُتَّصِلَةَ

لِلْهَمْزَةِ بِالْهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ اَيْ غَيْرِ مُسْتَعْمَلَةٍ بِدُوْنِهَا وَيَلِيْهَا اَيْ يُذْكَرُ بَعْدَ هَا بِلَا فَاصِلَةٍ

اَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْمُسْتَوِيْ الْاٰخَرُ بِلَا الْهَمْزَةِ اَيْ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ بَعْدَ ثُبُوْتِ حَقِّ

اَيْ اَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ مِنَ الْمُخَاطَبِ وَمِنْ ثَمَّ اَيْ لِاَجْلِ اَنَّ اَمْ الْمُتَّصِلَةَ يَلِيْهَا

اَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْاٰخَرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوْتِ اَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ لَمْ يَجُزْ تَرْكِيْبًا سَوَاءٌ كَانَتْ زَيْدًا اَمْ

عَمْرًا فَاِنَّ الْمُسْتَوِيَيْنِ فِيْهِ زَيْدٌ وَعَمْرٌو اَحَدُهُمَا وَاِنْ وَلِيَ اَمْ لٰكِنَّ الْاٰخَرَ لَيْسَ بِالْهَمْزَةِ بَلِ الْهَمْزَةُ بِدَلِيْلِ

الْمَصُّ الْمَنْقُوْلُ عَنْ سِيْبَوَيْهِ اِنْ شِئْتَ اَجَرْتَ حُسْنٌ فَصِيْحٌ وَاِنْ شِئْتَ اَجَرْتَ اَمْ عَمْرٌو اَحْسَنُ وَاَفْصَحُ وَحِيْنَئِذٍ يَكُوْنُ

تَرْكِيْبًا اَرَاَيْتَ زَيْدًا اَمْ عَمْرًا حَسَنًا فَصِيْحًا وَاِنْ لَمْ يَكُنْ اَحْسَنَ وَاَفْصَحَ وَفِيْ تَرْجَمَةِ الشَّرِيْفِيَّةِ اَنَّهُ

وَجَدَ فِيْ بَعْضِ النُّسَخِ الْكَافِيَةِ الْمُفْرَدَةِ عَلَى الْمَصِّ وَعَلَيْهِ خَطُّهُ هٰكَذَا اَلَيْهَا

اَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْاٰخَرُ الْهَمْزَةُ عَلَى الْاَفْصَحِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ اَرَاَيْتَ زَيْدًا اَمْ عَمْرًا وَالْبَاقِيْ

اَنَّ الْحُكْمَ بِضَعْفِهِ لِنَقْلِهِ عَنْ مَرْتَبَةِ الْاَفْصَحِيَّةِ اِلَى الْفَصِيْحِيَّةِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِاَنَّهُ اِنْ كَانَ حَسَنًا

فَصِيْحًا لَا يُعَدُّ ضَعِيْفًا وَبِالْجُمْلَةِ فَكَلَامُ الْمَصِّ هُنَا لَا يَخْلُوْ عَنِ اضْطِرَابٍ وَالْحَقُّ مَا نُقِلَ عَنْ سِيْبَوَيْهِ

ایضا من ثم ای من اجل ما ذکر بعینه کان جوابها ای جواب ام المتصلة بالتعیین
ای بتعیین احدالامرین لان السؤال عنه دون تعیین فی کلا الامرین لانهما لایفیدان التعیین
بخلاف او وانما مع النکرة کما اذا قلت اجارک زید او عمرو واجارک ما زید وانما عمرو فانه
یصح جوابهما بلا ونعم لان المقصد بالسؤال ان احدهما علی التعیین جارک ولاوقد یجاب
کلیهما لاحتمال الخطا فی اعتقاد المتکلم بوجود احدهما فالمشار الیه ثم فی الموضعین امر
واحد لکنه لما کان مشتملا علی شرطین لصحة وقوع ام المتصلة فرع عدیله باعتبار کل واحد
منهما فکما آخر وجعلها اشارة فی کل موضع الی شرط آخر لایخلو عن سماجة ولو اقتصر علی
قوله ومن ثم لم یخبر فی اول الکلام وعطف قوله کان جوابها بالتعیین علی قوله لم یخبر
تعلق کل حکم بشرط علی طریق اللف والنشر کان احصر واحسن کما لایخفی والمنقطعة
کبل فی الاضراب عن الاول ومثل الهمزة فی الاستفهام الثانی والواقع قبلها اما
مثل قولک انها لابل أم شاء ای ان القطعة التی اراها ابل وهی جملة خبریة فلما علمت
انها لیست بابل اعرضت عن الاخبار ثم شککت فی انها شاء او شیء آخر فاستفهمت
عنها بقولک ام شاء ای بل أهی شاء وانما استفهم کما تقول ان زیدا عندک ام عمرو بل أعمرو حین تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانی واما قبل المعطوف علیه کما هنا مع
اما ای غیر مستعملة الا معها اذا عطف شیء علی آخر بما یلزم ان یصدر المعطوف علیه

اولا بما ثم عطف عليه المعطوف بما نحو جاءني اما زيد واما عمر ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر بأو يجوز ان يقصد
المعطوف عليه بما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان او ليست من الحروف العاطفة وانما تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل
عليهما الواو والعاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين وهو عادة يكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية تعطفها
على اما الاولى واما الثانية تعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا نعو
ولا بل ولكن من الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي بنسبة الحكم الصادر من الامر المعطوف
والمعطوف عليه على اليقين متكلمة لا النفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءني زيد لا عمر فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو وابل جاءني
عمرو فالحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس الاول والمعطوف عليه فيه الحكم المسكوت عنه وكانه
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع فيه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرح عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جارني عمرو
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فنفي ما جارني
زيد بل عمرو بل جارني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه ولكن
اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب
ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي تطيرة بل في بحيها بعد النفي والاثبات بعد الاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جارني زيد لكن عمرو ليحي ما جارني زيد لكن
عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا وامّا وها يصدر
بها الجمل كلا بالاحتى لا يفصل المخاطب عن شيء بما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم وامّا زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يفصل المخاطب عن الاشارة اليه لا تستعمل غالبا الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان
وهنان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
فايا لهما للبعيد وأي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكأنه
راد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب

٣٧٥

قريب متصف بزيادة القرب من غير زيادة وله كلمة اى وكلمة قريب بتصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له الهمزة بان القرب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معانى تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اى محققة لمضمونه لاستفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام
زيد وفى جواب الم نقم زيد بمعنى لم نقم زيد وبلى فى جواب الم نقم زيد بمعنى قام زيد
فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه ليست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعله التصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احدنا
يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وكقوم مقام بلى التقرير الاثبات
بعد النفى وبلى مختصة بالجواب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام زيد
او مقرونا به حين اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد

بلى قام زيد وإى للإثبات بعد الاستفهام لا شك فى علمه استعملها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك اى بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره المصنف وقيل معناها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فالحق
اقسمت اى بربى لا يكون الا بالله والرب والله وعمرى تقول اى والله واى ربى واى لعمرى وواها
وخبيرا بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفى بعض النسخ تصديق الخبر تقول لك اجل وجير
اوان للخبر قد انك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاز ان للتصديق الدعا ايضا نحو
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاز بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر شعرت ليت شعرى للمحب شفاء من جوى حبهن ام لا
اى نعم اللقاء شفاء للمحب فيحيا فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا
للخبر محذوف الزيادة وانما سميت بالحروف الزائدة لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى مبتدأ لا يختل لانها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب امعنوية وامالفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما ليس واما الفائدة اللفظية فهى تحسين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة والكلام بسببها غير مبتدأ بها او تقفية فصل او شعر او سجع
او غير ذلك والا يجوز خلوها عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام المبارك سبحانه وان مخففتين وما وكم
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا التاكيد
النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي عند جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع
لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين كل والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كما ان ظبيه تعطوا
الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبيه بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تجرح
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما ترين من البشر احدا فقولي اني نذرت للرحمن صوما وقلت زيادتها
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وبما خطيآتهم
اغرقوا وعما قليل ليصبحن نادمين وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادته مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها وكم اي كلمة لاتزاد مع الواو والعاطفة بعدا اسقي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان
تسجد وقلت زيادة لاقبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز كذلك في صورة
النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بحر لا جور سري وما شعرا
في بحر جور والجور الملكين جمع جائر اي هالك من جار اي هلك ومن والياء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها هنا لقصير
اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متصرف
في معنى القول تقرر المنظوم وفيه في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما يس في
معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا معمولا لمقدر اللفظ غير صريح القول موجودا
نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه بشيء هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

اعيد والله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وتبيين غير الماني قوله ما امرتني لانه
مفعول بصريح القول وقد تفسر بها المفعول به انظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا
الى امك يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
به انظاهر لا وحينا حرف وقع للمصدر بها وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولى ان اي ما دان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي قد تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بالضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
ان خرجت اي خروجك فاختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا الحاق في
نهج البلاغة لقوة في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة لانها اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو
اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد
فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني انك يا زيد اي كونك زيدا احرف التخصيص
هذا والا مشددتين ولولا ولما اصدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فنقصد لنبدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وتلزمها الفعل وفي

بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا

ضربته وهلا زيد التضربه ومعناها ان دخلت على الماضي التوبيخ او اللوم على ترك الفعل

ومعناها في المضارع حض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على

ترك في الماضي شيا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على

فعل مثل ما فات حرف الوقوع والتقريب قد سميت بهما لما فان هذا الحرف

اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع

الى هذا المعنى في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب

اقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب كينونته

متوقعة منه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع

والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد الميت توقع ركوبه

وهي في المضارع للتقليل اي نصاب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف التحقيق

في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل

نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

٣٨١

وقد لعمري بت سابرا لحرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها
ما في خبر بها لد لالتماسها على صدر انواع الكلام كما مر وبدخلان على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية وقام زيد فكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ايلون معنى
قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من بوازم الافعال فان ربات فعلا في خبرها قد ذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم ترد في خبرها استلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي اكثر
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا انها اكثر من التصرف في هل تقول ازيد اضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجوب الفعل بخلاف هل زيد انصرب لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخول باستعمال الهمزة لاشباهها دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان صلة اترضى ان تضرب بالضرب زيدا وهو غير مستحسن هنا
ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيدا عندك
ام عمرو تحمل الهمزة معادلة ام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بعد
الهمزة التي هي الاصل باب الاستفهام الا قوية فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة الا ان المنقطعة

في صورة ام المنقطعة لم تعد ولانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال آخر مهم المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو
وتقول أثم إذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها نائبة عن الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط
ان ولو وامّا كما يصلح للكلام لما مر فان للاول للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو
عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل في المستقبل نحو قوله تعالى ولا تة
مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جيئني لاكرمتك فقد علقت

حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم الصمان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه عبد الحكيم وقد مر بيان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فلذلك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار الشرط فربط ذلك الشرط بالجزاء الذي هو بعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمرت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتكون مثل اي ان ولو لفعل لفظا كما
مر من مسئلة او تقديرا كنحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى

ای وان استجارک احد ولو تملکون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان للفعلین
محذوفین یفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه کان ضمیر امستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا ولیس تاکید الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
البعد من حذف الفعل وحده ومن ثم ای ومن اجل لزوم الفعل بعد هما قیل بعد لو
المحذوف فعلها انک بالفتح لا بالکسر لانه ای ان مع معمولیه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلیة هو ان المفتوحة لا المکسورة وقیل الظلمت بالفعل ای
بصیغة الفعل موضع منطلق ای فی موضع یلیق ان یقع فیه منطلق لان الاصل
فی خبر ان هو الافراد لیکون الفعل المذکور موضع اسم الفاعل کالعوض من
الفعل المحذوف فیق لو اطلقت محله لیلیق لو انک منطلق وانما قال کالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لکونها دالة علی معنی التحقیق والثبوت تدل علی معنی
ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حیث المعنی والفعل الواقع خبرا عوض عنه من
حیث اللفظ فلیس شیء منهما عوضا حقیقیا عن الفعل المقدر بل کالعوض وبهذا اذا کان
الخبر مشتقا یکون اشتقاق الفعل من مصدر وان کان جامدا لا یکون اشتقاق
الفعل منه جائزا ووقوع ذلک الاسم الجامد خبر التقدیر وقوع الفعل فی موضع الخبر
کقولهم انعاما ولوان فی الارض من شجرة اقلام فان الاقلام اشتق وضع محله فی موضوعه واذا تقدم

القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه طرف ما
واحترز به عن قسم القسم تقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضى اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه اذا عمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اى الشرط الجواب حيث يطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب فكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه شرطا بالشرط مثل والله
ان تتنحى امثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط
اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جائزا
يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تاتنى انك فعلى معنى الاول امثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما الشرط على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى
هذا امثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان التبس والله اعلم
وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كما اشتراط له على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول اذ امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو
باعتبارهما جميعا الشرط على ترتيب اللف على المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
وجواز الغائبة فللشرط بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير
ترتيبه ففي كل من المثالين لقبح من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان غاية كون الشرط على ترتيب
اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بما مثل له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم
كالملفوظ اي كالتلفظ به او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي
بعد المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لان اخبر ان الشرط ماض لا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لزم الايتان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما التفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القرائن قد جازت للاستيناف من غير ان تعتمد بها اجمال نحو اما الواقعة

في اوائل الكتب ومتى كانت تفصيلا وجب تكرارها وقد يكتفي بذكرها واحدة حيث

يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في

قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان يقال انما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات الحكم بان كلمة اما للشرط

لزوم الفاء في جوابها وسببيته الاول للثاني والتزام حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض

بيجيء اي بين اما وبين فاء جوابها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي خبرها فاما

او خبرا ما لان خبر الفاء ايضا خبر ما سواء كان ذلك الخبر مبتدا نحو اما زيد فمنطلق

او عمول الما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا عن

مقيدا بجواز تقديم ذلك الخبر على الفاء وعدم تجويزه وبذا مذهب سيبويه فيجعل

سيبويه لما خاصة جواز التقدم لما يتبع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو

اي ما وقع بينها وبين فانها معمول الشرط المحذوف عملا غير مقيدة بجواز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شئ وأقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفاءها للزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره
مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل اما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفاءها جاز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها ما لفاء آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان
الاصل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل مير بين ان لا يكون وراء الفاء ما لفاء آخر وبين ان يكون فجعل
لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول وقال الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان اي
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد منطلق فالفاء زيدت لما لابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن من زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب بهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم
جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير يتذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جواز ذلك بالاتفاق
وانما مثل المصنف بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة بفعل مقدر بعد الشرطية كونها مرفوعة كثيرا

حرف الردع كلا حرف ردع وزجر ومنع تقول لشخص فلان يتعرضك فيقول
كلا رد عالك اي ليس الامر كما تقول وقد يخبى بعد الطلب لنفي اجابة المطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا
والمقصد منه تحقيق مضمون الجملة كقولنا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز
ان يقع في اول الكلام لكن انه اسم والمكون لفظه كلا الذي هو حرف وبمناسبة معناه بمعناه لانك
ترد ع المخاطب عما بقوله تحقيقا يفيده لكن النحاة حكموا بحرفية اذا كان بمعنى حقا
لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يجز جره ذلك من الحرفية
تاء التانيث الساكنة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فبنيت اوائل الامر لتسكن هذه على بنائها المحققة وحركت تلك على اعراب مماثلتها لانهما
كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي
فتخيير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفحوى الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمونث في مثل قام الزيدان وقعد الزيدون
ومن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا لفظية
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من
غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا مما قاله النحاة ولا امنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدا المحذوف
والغرض كون الخبر فعليا والتنوين في الاصل مصدر نونته اى الحقته نونا

بنون الشيء اعني النون تنوينا استعار الجدوثه وعوضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا لسيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي تنتهي اتنهاء الحركة العارضة مثل عاذ
الهوى بها نون من ولمن ولم يك وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فلان نحو او آخر تلك الكلمات لاتوابع حركات
او آخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها
الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة هي حركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لانه لايكون الا في الفعل فخرج
به نون التاكيد الخفيفة ولما تقتضي التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد متابعتها
حركة الآخر تطفلها لما في الوجود كتطفل العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو التنوين المتمكن وهو مايدل على ان الكلمة اي كون الاسم
لم تشبه الفعل بالوجهين المعتبرين ومنع الصرف وحينئذ لايصح معناه في غير المتصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدلوله غير معين مستحق
اي سكت سكوتا في وقت ما دائما صله بغير التنوين فيعني به سكت السكوت الآن او ما التنوين
في نحو احمدوا ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واما الاري

منعا من ان يكون تنوين حد المتمكن والشبيه به فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته
علما تحض للتمكن والعوض وهو الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه ليتعاقبا على آخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاكتسب المضاف اليه التنوين عوضا عن المضاف اذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا
يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعيئذ وعامئذ وقوله تعالى جعلنا بعضهم فوق
بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم المسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فرد التنوين
في آخره لمقابلته وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة
ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر
انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مسماه
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لمحل التنوين عليه والتذييل وهو ما لحق آخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما الحق اواخر الابيات والمصاريع

٣٩٣

والنون في الحرف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقعا كما يشاهد في اصحاب
اصحاب الغناء لان محل التغني بها انما هو الآخر لسلاسة تحمل سلك النظم تخللها بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركة واحدا من الالف والواو والياء وسميت بهذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذا القافية اتما
يكون بابدال حروف الاطلاق به كما هو قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتاب وقولي ان
فقد اصاب فردي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند
التغني نون التنوين وانما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا فاسكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس بعدها حركة يحصل من اشباعها
حروف الاطلاق لتيسير امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقائهم الاعماق خاوي
المخترقن مشبهة الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فوقفت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بهما النون
فقيل المخترقن الخفق ويسمى هذا الاقسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن المقطع
وللقسم الاول اسم يخصه واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا لمعنى من المعاني

بل هو موضوع لغرض التتميم لا ان معناه التتميم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عدّ تنوين الترنم مسامحة اذ المراد بالحروف
الكلمة المعتبر فيها الوضع تامل ولتسامح ايضا في التنوين الذي هو حرف في عرف
النحاة نظرا الى الوضع في بعضها ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه
الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف فقط بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن كذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وعلم منه انه
اذا كان صفة غير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن عمرو ويدور ابن رجل عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف حيثما كانت لئلا تلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد ساكنة
خفيفة لانها منه والاصل في البناء السكون مشددة مفتوحة لتظهر فتحة الفتح مع غير الالف
اعني الف التثنية نحو اضربان والف الجمع الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها بنون التثنية فيهما ونون التثنية تكسر

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك يضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا تقل
زيدا لم يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولئن مت اي نون
التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت ان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له
وفي قوله لئن مت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما بعد ان مثب القسم
غير لازم بل جايز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد
حرفه لما فانه لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا يتقض القصد من
غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو
الواو مضموما يدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى وانتقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة فان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر وما ضمير المخاطبة وهو الياء المكسور

لیدل علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها وقعا عداذلک المذکور من ضمیر المذکرین وضمیر المخاطبة وهو الواحد المذکر غائبا
کان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلک المذکور یشتمل
التثنیة وجمع المونث حکمهما غیر ما ذکر فی قوله وتقول فی التثنیة والجمع المونث ضربان و
اضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فی التثنی اضربان باثبات الالف لیلائم ما بعدها من
فی الجمع المونث بزیادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاکید لیلائم تحتم تثلیث نونات متوالیات
ولا یحذفهما ای التثنیة والجمع المونث النون لخفیفة لزوم التقاء الساکنین علی
غیر حده خلافا لیونس فانه یجوز التقاء الساکنین علی غیر حده بجعله مستقرا کما فی الوقف ولیس
برضی عند الاکثر وهما ای النون الثقیلة والخفیفة فی غیرهما ای غیر التثنیة والجمع
المونث مع الضمیر البارز ای واجع المذکر ویاء المخاطبة کالمنفصل ای
کالکلمة المنفصلة یعنی یجب ان یعامل آخر الفعل مع النونین معاملته مع الکلمة
المنفصلة من حذف الواو والیاء وتحریکهما ضما وکسرا وغیر ضمنه من هذا الکلام بیان
الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النونین بهما فمعنی کلامه ان النونین حکمهما مع التثنی
وجمع المونث ما ذکر ومع غیرهما علی ضربین اما مع ضمیر بارز وهو ثنتان جمع المذکر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المونث نحو اغزی وارمی واخشی واما مع غیر

مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو ارم واخش فان النون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزو والكفاوة وارموا
العرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اخشى الرجل وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما تقول اخشى الرجل فان لم يكن ما ي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو ارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثم اي لاجل ان مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في بل ترى كما يقال بل ترى بان بدل امتثال لغير البارز الذي تحركت لالتقاء
الساكنين كما تفتح مع المتصل وهل ترونني في بل ترون بانسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد و
ضم الواو وكسرها في لم تروا القوم بدل امتثال المافيه بارز نضم لاجل النون وهل ترين في بل ترين
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس بدل امتثال المافيه بارز مكسور لاجل النون واغزونن
عطف على هل ترين لاعلى ترين من ثم قيل اغزون بالواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا
واغزونن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء
المكسور ما قبلها كما غزي القوم وهذا الامتثال وقعت على ترتيب تصريفهما الواقع في كتب التصريف لبعضها

لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كما اشرنا اليه والنون المخففة
تحذف للساكن اى لالتقاء ها الساكن المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهين حذفت النون المخففة لالتقاء ها اللام الساكنة
التى بعدها والقياس فتحها لتدل عليها والاكثار اوجب ان يقال لا تهين الفقير ولم تحركها كما يحرك
التنوين فرقا بينهما وانما تعكس حط مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف ايضا المخففة فى حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا اضمر بعدها كما تحذف التنوين
كذلك وغيره ملحوظ لالحاق المخففة كما اذا الحقت الفعل باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن تحذف
الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وتقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجل ان التنوين لا نصف فى الوصل والمخففة ليست ملازمة فجعل اللام عوضا بقدر ما ترده على ما ليس بلازم والمخففة
للمفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن اضربا فتبقيها بالتنوين فان التنوين اذا فتح ما قبله
يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير وختم الكتاب اللهم اجعل خاتمتنا خيرا
بنا من تقدم شرا وخاتمة خيرا واجعل لنا ثوابا خفيفة كانت او ثقيلة فى الوقف اللهم انا نسئلك عبودية
عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على محمد كلما بشفاعتك فى محو ارقام المضلات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من مرتقى هذه الاستراحة كما لا انتهاض لنفل هذا الشرح من السهو والبياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامى
وفقه الله سبحانه فى طاعته وتوبته للاعراض عن مطالبه الاعواض والاغراض فرغ من تحريره يوم الاحد العاشر من شهر رمضان المعظم فى سلك شهور سنة ٩٠٨
سبع وتسعين وثمان مائة

خاتمة الطبع

الحمد لله الرحمن الرحيم الغفور الحافظ الحق الحكيم والصلوة على الصادق المصدوق الذي
جماله نوري وشخصه علوي وبغاره عصمته من عذاب اليم وعلى آله وصحابه الذين هم شمول الاسلام
وعصام الدين القويم اما بعد فيقول العبد المفتاق الى فضل ربه الوفي المولى محمد الدعو بحسين على
السنديلي تجاوز الله عنه ملطفه الازلي ان الرسالة المسماة بالكافية لابن الحاجب عثمان بن عمر بن ابي بكر
بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب الكردي الدويني الاصل الاسناني المولد المقرء النحوي المالكي
الاصولي الفقيه الذي صنف في الفقه مختصرا وفي الاصول مختصرا آخر اكبر منه سماه وفي النحو الكافية وشرحها
ونظمها بالوافية وشرحها وفي الصرف الشافية وشرحها وفي العروض قصيدة وشرح المفصل سماه الايضاح وله
الامالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق بعضها آيات وبعضها على مواضع من المفصل وله مواضع من الكافية ولد سنة
سبعين او احدى وسبعين وخمسمايه واشتغل في صغره بالقاهرة وخطط القرآن ولزم الاشتغال حتى حصل في الاصول
والعربية وكان من اذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بحلب معها في واية المالكية ثم حصل مصر وقرأ على الطلبة ثم
انتقل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم يطل مدته وتوفي بها في ضاحي نهار الخميس سادس عشر شوال سنة ست
واربعين وستمايه وقد كان الناس قد اعتنوا بكتاب الكافية اشد الاعتناء بحيث لا يمكن حصر اسمائهم فمنها
شرح الفاضل الكامل الاسنائي المولى نور الدين عبد الرحمن بن احمد بن محمد بن مؤاخذ الدين محمد الباكاني لقبه
الاصل عماد الدين ثم اشتهر بنور الدين ولد في الرابع عشر من شعبان المعظم سنة ثلاث وعشرين وستمائة